



الإمام

الدكتور محمد الأحمري أبو النور

بشرى على إصدارها فضيلة

كِتَاب

الطَّهَّارَةُ

مِنَ الْفِقْهِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ

قِسْمُ الْعِبَادَاتِ

الطبعة الثانية

العدد العاشر

عزم ١٤٠٧ هـ - سبتمبر ١٩٨٦ م

المجلس الأعلى للعلوم الإسلامية

تصدرها وزارة الأوقاف

محتويات العدد

صفحة	صفحة
شروطه ٩٥	مقدمة الطبعة السادسة ٩
فرائضه ٩٦	مقدمة الكتاب (للطبعة الثانية) ١١
سنن الغسل ومندوباته ٩٨	مقدمة (الطبعة الأولى) ٤٩
أنواع الغسل ١٠٠	كتاب الطهارة
مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر ١٠٣	أقسامها ، أقسام المياه ١
المسح على الخفين ، دليله ، حكمه ... ١٠٧	مبحث في تغير الماء بما لا يخرج عن الطهورية ٢
شروطه ١٠٨	حكم مياه الآبار ٨
القدر المفروض مسحه من الخف ... ١١٣	مبحث أحكام المياه ٩
كيفية المسح المسنونة ١١٤	مبحث الأعيان الطاهرة ١٣
مدة المسح على الخفين ١١٥	مبحث النجاسة ١٦
مكروهات المسح على الخفين ، مبطلات المسح ١١٦	حكم إزالة النجاسة ٢٤
مباحث التيمم ، تعريفه ، دليله ، شروطه ١١٩	مبحث ما يعفى عنه من النجاسة ٢٥
الأسباب المبيحة للتيمم ١٢٢	مبحث فيما تزال به النجاسة وكيفية إزالتها ٣٢
أركان التيمم ١٢٧	مبحث آداب قضاء الحاجة والاستنجاء ... ٤٠
سنن التيمم ١٣٤	مبحث الوضوء ، تعريفه ، شروطه ... ٥٠
مندوبات التيمم ومكروهاته ١٣٦	فرائض الوضوء ٥٣
أنواع التيمم ، مبطلات التيمم ١٣٧	مبحث شروط التيمم وعد فرائض الوضوء إجمالاً ٥٨
مبحث فاقد الطهورين ١٣٨	« سنن الوضوء ٥٩
« المسح على الجبيرة ونحوها ، حكم	مندوبات الوضوء أو فضائله ٧١
المسح على الجبيرة ١٣٩	مكروهات الوضوء ٧٤
مبطلاته ١٤١	مبحث نواقض الوضوء ٧٥
مباحث الحيض ، تعريفه ١٤٣	« وضوء المذخور ٨٣
شروطه ١٤٤	عقد نواقض الوضوء إجمالاً ٨٨
مدة الحيض والطمهر ١٤٤	مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأصغر ٨٩
النخاس ١٤٦	مبحث مباحث الغسل ٩١
الاستحاضة ١٤٨	موجبات الغسل ٩٢

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام ، على سيدنا محمد ، رسول الله ،
المأدب الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ، فهذا قسم العبادات من كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة) نقدمه
إلى القراء الكرام في طبعته السادسة ، سلم البنية ، معافى بما يضيره ، إن شاء الله

وهو كتاب جليل ، لا يستغنى عنه طالب ، يحب أن يفهم درسه ، ولا مدرس
يريد أن يحضر موضوعه ، ولا مقصود للفتوى ، يهمله أن ينتهت في أمره ،
ولا محب للعلم ، يسره أن يستريد منه .

جمع أقوال المذاهب الأربعة المشهورة ، في كل مسألة من مسائل العبادات ،
وما ألحق بها ، وعرضها بأمانة ، في معرض واحد ، وبين في أعلى الصحيفة ،
مواضع اتفاق الآراء على حين وضع تحت الخط ، ما كان هنالك من تفصيل
أو اختلاف ، ليوازن بينها من تطيب له الموازنة ، ولينهل من عذبها من يفضل
الموارد السهلة ...

وقد طبعته وزارة الأوقاف ، على نفقتها ، خمس مرات قبل هذه ، فأحسن
صنعا ، إذ سدت به فراغا واسعا ، في المكتبة العربية الإسلامية ، ويسرت
معارف جمة ، في إطار جامع ، لمن يعز عليه البحث والتنقيب ، إلا أن الغلط
الذي وقع في الطبعة الأولى تكرر ظهوره ، في جميع الطبعات التالية ، سواء منه
ما كان من عمال المطبعة ، وما كان من سبق القلم حين تحرير الأحكام ، كوضع
كلمة (بعد) مكان (قبل) وبالعكس ، بل قد جدد منه في الطبعات اللاحقة ما لم
يكن في السابقة .

في أكثر وقته يسمعون منه ما نزل به الوحي، ويعون عنه ما يقول وما يفعل، ولكنهم لم يكونوا كلهم في ذلك سواء، بل كان منهم المقل الذي يبي حديثاً أو حديثين، ومنهم المكثّر الذي حفظ ووعى كثيراً، ومنهم ما هو بين ذلك. والسبب في هذا راجع إلى أن بعضهم كان يشتغل في إصلاح ماله، أو يعمل في التجارة في الأسواق، أو يسعى لطلب الرزق، فلا يحضر مجلس الرسول صلى الله عليه وسلم في كل وقت، ومنهم من كان يلازمه في أكثر أوقاته كأبي هريرة، ولهذا كان من أكثر الصحابة رواية للحديث، حتى لقد عاب عليه بعضهم كثرة حديثه فقال: إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً، ثم تلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْآيَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ الْآيَتِينَ﴾ (١١) إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق في الأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم الرسول صلى الله عليه وسلم يشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون.

وكما كان الأصحاب رضوان الله عليهم متفاوتين في هذا، كانوا متفاوتين أيضاً في درجة الفهم والحفظ لما يسمعون. فمنهم من كان يسمع فلا يحفظ اللفظ، فيروى بالمعنى حسب فهمه لما سمعه، ومنهم من كان جيد الحفظ والفهم كابن عباس رضي الله تعالى عنه، ومنهم الوسط بين ذلك. كذلك كان شأنهم في القرآن يتفاوتون في فهمه، وفي القدر الذي يحفظونه منه، ولهذا لم يتصدر للفتيا منهم إلا العلماء الذين برزوا في العلم بكتاب الله وسنة رسوله فهما ودراية، ومن هؤلاء أبو بكر، وعمر، وعثمان وعلي، وعبد الله بن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري وسلمان الفارسي، وقد كانوا يقتنون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

مقدمة الطبعة الثانية

روى أبو داود والترمذى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : يم تقضى ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : فبأبي . وليس الرأى هنا إلا الاجتهاد وقياس الأمور بأشباهها ، أو العمل بقواعد الشريعة العامة ، وهو ما يسمى الآن بقواعد العدل الطبيعي ، ولا يقدر على مثل هذا إلا العلماء الخذاق الذين عندهم بصر بما تضمنه كتاب الله وسنة رسوله .

توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه على ما ذكرنا في العلم بكتاب الله وسنة رسوله . أما كتاب الله فكتوب ومحفوظ في الصدور . وأما السنة فلم تكن إلا ما وعاه الأصحاب من أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم . ومن كتب منها شيئاً منهم ، فالظاهر أنه كتبه لنفسه لئلا ينسى . وقد صح أن عبد الله بن عمرو بن العاص ، كان يكتب حديثه ، وكان مما كتبه صحيفة تسمى الصادقة ، وهى من أصح الأحاديث ، احتج بها الأئمة الأربعة ، وكان بعضهم يجعلها في درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر ولعدم تدوين السنة كانت تتلقى عن الصحابة بالرواية إما بنفس الألفاظ التى سمعت من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإما بالمعنى الذى فهمه الراوى عند سماعه الحديث .

وكان مدار الفتوى على ما ورد في القرآن ، وما يروى من السنة ، إلا أنه كان يحصل ألا يجد المفتى نصاً في الكتاب ، ولا حديثاً يحكم في الحادثة ، فكان يجتهد برأيه وقياس الأمور بأمثالها ، وكان بعضهم يتلقى الحديث عن غيره ، وإن كانوا من ذوى المكانة العالية في العلم ، ولا يرى الواحد منهم بأساً أن يسأل غيره عن نص من كتاب أو سنة فيما يعرض عليه من الحوادث . قال ابن جرير : إن ابن عمر وجماعة ممن عاش بعده بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانوا يفتون بمنهجه زيد ابن ثابت ، وما كانوا أخذوا عنه مما لم يكونوا حفظوا فيه عن رسول الله قولاً .

من جهة ما فيها من مصلحة ومضار، فما كان منها صالحا أقره وجعله من شريعته، وما كان ضارا أنهى عنه وحرمه، وما احتاج منها إلى التنقيح والتهديب، أدخل عليه من التهديب ما جعله صالحا وفيه خير للناس. فقد أقر الإسلام الحج وجعله أحد أركان الإسلام الخمسة، بعد أن جرده من عقائد الوثنية، وأقر الزواج والطلاق والعدة والبيع والرهون وكثيرا من المعاملات، بعد أن هذب منها ما استدعت المصلحة تهذيبه، وحرم الخمر والميسر والربا وأكل بعض أنواع الحيوان، وجعل للمرأة حقوقا كانت ممنوعة عنها في الجاهلية. وإذا كان المشرع الأعظم قد فعل ذلك وهو أمر طبيعي، فلا ضير على المجتهدين أن يعرضوا الحوادث وأمور الناس التي لم يحدا للحكم فيها نصا من الكتاب والسنة على قواعد الشريعة، ليجعلوها حكما مما يتفق وهذه القواعد. وهذا يفسر لنا الصلة التي وجدت بين القانون الروماني والفقه الإسلامي، فقد وجد القانون الروماني في كثير من أحكامه متفقا مع ما قاله الفقهاء، فظن بعض الباحثين أنه كان مصدرا من مصادر الفقه، استمد الفقهاء منه هذه الأحكام وهذا وهم. لأن المجتهدين من الصحابة والتابعين وغيرهم من فقهاء الإسلام إنما كانوا يستمدون آراءهم من أحكام دينهم، وأصوله الكتاب والسنة وعقيدتهم أن الله أنزل من الأحكام ما يصلح لكل زمان ومكان، فنها ما نص عليه نصا صريحا، ومنها قواعد عامة يمكن تطبيقها حسب ظروف الناس وأحوالهم وبيئاتهم. ولا يمكن مع هذه العقيدة الخالدة، أن يأخذوا أحكاما غير إسلامية ويدمجوها في شريعهم على أنها من الشريعة الإسلامية، وإنما كان الأمر على النحو الذي ذكرناه. وأيضا كان عرب الحجاز يذهبون إلى الشام ويعبرون، وكانت لهم مع أهل الشام معاملات، فلا يبعد أن يكونوا قد نقلوا إلى الحجاز شيئا من عرف الشاميين في المعاملات المالية والعقود، مما كان أثر من آثار التقاضي على أحكام القانون الروماني، فلما جاء الإسلام أقر هذه المعاملات كلها أو بعضها.

وأهم البلاد التي كانت مراكز العلماء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعنهم وعن أصحابهم انتشر الفقه والعلم في الأمة الإسلامية :
المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر .

أما المدينة : فكان بها أكابر العلماء من الصحابة كعمر، وعلي، وعبد الله بن مسعود
وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وكثير غير هؤلاء. ولكن أشهر،
من تفرغ منهم للعلم، وكثر بها أصحابه وتلاميذه: عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت.
أما عبد الله : فكان ورعا تقيا ثقة في روايته ، دقيقا في تحريره عن لفظ النبي
صلى الله عليه وسلم فيما تعلمه من أحاديثه ، شديد المحافظة على ما سمعه منه ، ولكن ورعه
 وخوفه من الله جعله لا يكثر من الفتوى ، ويخرج من إبداء الرأي مع كثرة جمعه
للحديث .

وأما زيد بن ثابت : فكان واسع العلم والمعرفة ، وله قدرة عظيمة على استنباط
الأحكام من الكتاب والسنة ، وكان عمر وعثمان لا يقدمان عليه أحدا ، في القضاء
والفتوى والفرائض والقراءات .

قال قبيصة : (كان زيد بن ثابت مترئسا بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة
والفرائض ، في عهد عمر وعثمان وعلي في مقامه بالمدينة ، وبعد ذلك خمس سنين حتى
ولى معاوية سنة ٤٠ فكان كذلك أيضا حتى توفي سنة ٤٥) . وكان ابن عباس
 يأخذ بركابه ويقول : هكذا يفعل بالعلماء والكبراء .

ثم صارت الفتوى والفقه بعد الصحابة إلى التابعين ، وكان من أشهرهم سعيد
ابن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والناسم بن محمد ، وخارجة بن زيد ، وأبو بكر بن عبد الرحمن
: ابن طلحة بن هشام ، وسليمان بن يسار ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود .
وكان أفقه هؤلاء فقها وأعلمهم بقضايا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقضايا أبي بكر

وعمر وعثمان وزيد بن ثابت وفتاويهم — سعيد بن المسيب، وكان تلميذ زيد ويفضل قوله على قول غيره. وعن هذه الطبقة أخذ كثيرون من فقهاء المدينة، ومن أشهرهم أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ومحمد بن شهاب الزهري وكان من أسبق العلماء إلى تدوين العلم، وقد حفظ فقه علماء المدينة وحديثهم، وجمع محمد بن نوح فتاويه في ثلاثة أسفار ضخمة على أبواب الفقه. وأخيرا في وسط هذا المجتمع العلمي تخرج مالك بن أنس فكان إمام دار الهجرة .

وأما مكة : فبعد أن فتحها الرسول صلى الله عليه وسلم، خلف فيها معازا يفقه الناس ويعلمهم الحلال والحرام، ويقرئهم القرآن، وكان من المتوسطين في الفقه والفتيا، ولكنه كان من أعلم الصحابة بالحلال والحرام وأقربهم لكتاب الله . وقد روى عنه عمر وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، ولكن لم يكن تعليم معاذ قاصرا على مكة فإن الرسول صلى الله عليه وسلم كان قد بعثه لأهل اليمن مرشدا وقاضيا ، وكان في خلافة أبي بكر يفتي بالمدينة ويفقه الناس في الدين ، ولما خرج إلى الجهاد بالشام قال عمر : لقد أخل خروجه بالمدينة وأهلها في الفقه وما كان يفتيهم به . وفي خلافة عمر أرسله إلى الشام . وكان بمكة أيضا عبد الله بن عباس في حياته الأخيرة ، يعلم الناس التفسير والحديث والفقه بالمسجد الحرام ، وكان واسع العلم والمعرفة بالسنة وتفسير الحديث والفقه .

وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى فتاويه في عشرين كتابا .

قال مجاهد : إنه كان يسمى البحر من كثرة علمه ، وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : ما رأيت أحدا أعلم بالسنة ، ولا أجدر رأيا ، ولا أثقب نظرا مثل ابن عباس . وكان عمر بن الخطاب يقول له : قد طرأت علينا أفضية أنت لها ولا مثالا .

وعن ابن عباس وأصحابه انتشر العلم والفقه بمكة ، وبهم صارت لها الشهرة العلمية . ومن أشهر من تلقوا العلم عن ابن عباس من — مفتي التابعين وفقهاءهم —

عطاء بن أبي رباح فقيه أهل مكة ، وطاؤوس بن كيسان ، وقد صار فقيه أهل اليمن . ثم جاءت بعد ذلك طبقة ثالثة ، فكان من مشهورها أبو الزبير المكي . فطبقة رابعة ، ومن اشتهر منها : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، وسفيان بن عيينة . ف خامسة كان من مشهورها مسلم بن خالد الزنجي ، وعن ابن عيينة والزنجي تلقى محمد بن ادريس الشافعي العلم في حياته الأولى .

وأما الكوفة : فقد بناها المسلمون في خلافة عمر ، واتخذ الصحابة لهم بها مساكن ، ومنهم فريق من أهل الفقه والعلم العارفين بكتاب الله وسنة نبيه . وكان أشهر هؤلاء على بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود .

أما ابن مسعود : فقد أرسله عمر وكتب إلى أهل الكوفة : إني قد بعثت إليكم بعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً ، وأثرتكم به على نفسى فخذوا عنه . فقدم الكوفة وبني بها داراً إلى جانب المسجد ، وكان من أجل الصحابة علماء بالكتاب والسنة ، لازم خدمة النبي صلى الله عليه وسلم ، وشغف بحفظ القرآن وتفهم معانيه . قال عتبة ابن عمرو : ما أرى أحداً أعلم بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم من عبد الله ، وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه عليم معلم .

وكانت آراؤه سديدة في استنباط الأحكام ، ولذلك كان عمر يقدر آراءه قدرها ، ويستفتيه فيما يشكل عنده من المسائل .

وكذلك كان هو يأخذ بفتاوى عمر ، ويرجع إليه يستفتيه فيما يشكل عليه من الحوادث . وقد أقام بالكوفة يعلم الناس القرآن ، ويفسر لهم معانيه ، ويروى لهم ما سمعه أو رآه من النبي صلى الله عليه وسلم ، ويفتي فيما يعرض عليه من الحوادث . ولكن مع سعة علم ابن مسعود بكتاب الله وسنة نبيه ، كان في كثير من الحوادث يجتهد فيها برأيه ، لأنه لم يجد فيها نصاً . فقد استوطن الكوفة كثير من أهل العراق وبلاد فارس ، وهؤلاء كانت لهم معاملات خاصة ، مؤسسة على ما كان بالعراق من نظم ومدنيات .

ووجدت بعد الفتح حوادث لم تكن في المجاز من قبل، وطلبى أن تعرض هذه الأحداث ليبنى عالم الكوفة رأيه فيها. وقد تتابعت الحوادث في تجددها بعد ابن مسعود فكان أصحابه يفتون فيها برأيهم، وكذلك من أتى بعدهم، فشاغ استعمال الرأى كثيرا بين العلماء في العراق. ويظهر أن قلة الحديث في العراق ساعدت على انتشار اجتماع الفقهاء برأيهم. وقد قال ابن خلدون: إن أكثر رواة الحديث كانوا بالجزيرة، أما العراق فكان الحديث فيه قليلا.

وأما على بن أبي طالب: فمع أنه كان من أعلم الصحابة وأجلهم فإن اشتغاله بالحروب والفتن، لم يمكنه من التفرد لنشر العلم والفقه في الكوفة، وإن كان قد تلقى عنه الفقه والفتيا فريق من الصحابة والتابعين.

ومن اشتهر من المفتين بالكوفة، ممن درسوا على ابن مسعود وعلى غيره من الصحابة: علقمة بن قيس النخعي، وشرح بن الحارث القاضي، وعبد الله بن عتبة بن مسعود القاضي، والأسود بن يزيد النخعي، وعمرو بن شرحبيل الهمداني، ومسروق بن الأجلع، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد أخذ عن مائتي عشرين من الصحابة. ومن اشتهر من أهل الطبقة الثالثة: إبراهيم النخعي، وعاصم الشعبي، وسعيد بن جبيرة. ثم بعد هؤلاء، طبقة حماد بن أبي سليمان، وسليمان الأعمش، ثم الطبقة التي أنجبت أبا حنيفة، وفيها عبد الله بن شبرمة وسفيان الثوري.

وأما البصرة: فقد اشتهر فيها من الصحابة أبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك. وقد مدّهما ابن القيم في الطبقة الثانية من علماء الصحابة، الذين اشتغلوا بالفتيا بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن أنسا كان محدثا أكثر منه فقها.

أما أبو موسى: فكان بارعا في العلم والفقه، وكان بصيرا في القضاء وفصلا في الخصومات، وقد ولاه عمر رضي الله عنه القضاء، وأرسل إليه كتابه المشهور الذي جعله العلماء أساسا لأصول الشهادة والحكم.

ونظرا لما يشتمل عليه هذا الكتاب من القواعد الصحيحة لنظام القضاء والحكم نذكره بنصه قال :

(بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله عمر أمير المؤمنين ، إلى عبد الله بن قيس ، سلام عليك ، أما بعد : فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . آس بين الناس في مجلسك ، وفي وجهك وقضائك . حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا ييأس ضعيف من عدلك . البيئة على من ادعى واليمين على من أنكرك ، والصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ، ومن ادعى حقا غائبا ، أو بيئة ، فاضرب له أمدا ينتهي إليه ، فإن بته أعطيته بحقه ، وإن أعجزه ذلك استعالت عليه القضية ، فإن ذلك هو أبلغ في العذر وأجلى للعلماء . ولا تمتنع قضاء قضيت فيه اليوم ، فراجعت فيه رأيك ، فهديت فيه لرشدك ، أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم لا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التماضي في الباطل . والمسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجربا عليه شهادة زور ، أو مجلودا في حد ، أو ظنينا في ولاء أو قرابة . فإن الله تعالى تولى من العباد السرائر ، وستر عليهم الحدود ، إلا بالبينات والأيان . ثم الفهم ، الفهم ، فيما أدلى إليك ، مما ورد عليك ، مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قاييس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال ، ثم أعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله ، وأشبهها بالحق . وإياك والغضب ، والقلق والضجر ، والتأذى بالناس ، والتكبر عند الخصومة ، فإن القضاء في مواطن الحق ، مما يوجب الله به الأجر ، ويحسن به الذكر . فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه ، كفاه الله ما بينته وبين الناس ، ومن ترين بما ليس في نفسه شأنه الله ، فإن الله تعالى لا يتقبل من العباد إلا ما كان خالصا ، فما ظنك بشواب عند الله في عاجل رزقه ، وخزائن رحمته ، والسلام عليك ورحمة الله) .

وقد اشتهر بالفتيا بالبصرة من التابعين ومن جاء بعدهم خلق كثير . فمن أهل الطبقة الأولى : الحسن البصري ، وقد ذكر ابن القيم : أنه أدرك نحو مائة من الصحابة ، وقد جمع بعض العلماء فتاويه في سبعة أسفار ضخمة ، ومع أنه كان معهودا من الفقهاء ،

المجيدين الذين يرجع إليهم في الفتيا، فإنه شهر أيضا بآرائه في القضاء والقدر، وحرية إرادة الإنسان . والمعتزلة يعدونه رأس شعبتهم .

ومنهم : محمد بن سيرين، وهو تلميذ زيد بن ثابت وأنس بن مالك وشرح ، وكان محدثا ثقة ، وفقها يفتي فيما يعرض من الشئون . ومنهم : مسلم بن يسار .

ومن أهل الطبقة التي تلى هؤلاء أيوب السختياني ، وقتادة ، وحفص بن سليمان . ثم تلى ذلك طبقة عثمان بن سايان البتي ، ثم طبقة حماد بن سلمة .

أما الشام : فقد أرسل إليها عمر بعد فتحها معاذا ، وعبادة بن الصامت وأبا الدرداء ، ليعلموا الناس ويفقهوهم في دينهم .

أما معاذ فقد سبق تعريفه ، وقد نزل فلسطين وأخذ يعلم فيها .

وأما عبادة فمن جمع القرآن ، وكان شديدا في الحق ، ومن أفقه الناس في دين الله ، وقد ولي قضاء فلسطين ، وتوفي بالشام .

وأما أبو الدرداء فقد كان من أجلاء الصحابة علما وفقها ، وتولى القضاء بدمشق ، وتوفي بها . ثم بعث عمر بعد هؤلاء عبد الرحمن بن غنم . فكان لم جميعا فضل نشر العلم والفقه في ربوع الشام ، وغنم تلقى الفقه كثير من التابعين . ومن أشهر من تخرج على أيديهم أبو إدريس الخولاني ، وشرحيل بن السمط ، وقبيصة ابن ذؤيب الخزاعي . ومن مشهورى الطبقة التي تلى هذه عبد الرحمن بن جبير ، ومكحول ، وعمر بن عبد العزيز .

ثم بلى ذلك : الطبقة التي تخرج منها عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي ، إمام أهل الشام ، الذي انتشر مذهبه بعد ذلك في بلاد المغرب والأندلس ، وإن كان لم يقو على البقاء أمام مذهبي مالك والشافعي .

أما مصر : فقد رحل إليها كثير من الصحابة ، ولكن اشتهر بالفتيا منهم عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكان يعد من أهل الطبقة الثانية من المفتين ،

ولكنه كان جيد الحديث، يكتب ما يسمعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال مجاهد : (رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة فسالته عنها فقال : هذه الصادقة فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس بيني وبينه فيها أحد) . وكانت صحيفته هذه من أصح الأحاديث ، وكان بعض أئمة أهل الحديث يجعلها في درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر ، وقد احتج بها الأئمة الأربعة وغيرهم .

قدم مصر في عصر أبيه وعلم بها ، وتفقه عليه كثير من أهل مصر ، ويظهر أن بعضهم كان يكتب عنه ما يسمع ، فقد ذكر المقرئ أن حيوة بن شريح دخل على شفي بن مانع الأصبحي وهو يقول : فعل الله بفلان . فقال له حيوة : ماله ؟ فقال له عمد إلى كتابين كان شفي سمعهما من عبد الله بن عمرو بن العاص : أحدهما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، والآخر ما يكون من الأحداث إلى يوم القيامة ، فأخذها فرمى بهما بين الخولة والرباب ، يقصد مربيين كبيرين من سفن الجسر ، كانا يكونان عند رأس الجسر ، مما يلي الفسطاط ، تجوز من تحتها لكبرهما المراكب .

واشتهر بعد عصر الصحابة من المفتين يزيد بن حبيب ، وقد تلقى العلم عن بعض الصحابة الذين أقاموا بمصر ، وهو أحد الثلاثة الذين ولاهم عمر بن عبد العزيز مصر . اثنان من الموالي وهما : يزيد وعبيد الله بن أبي جعفر ، وواحد من العرب وهو جعفر بن ربيعة . وقد أنكر العرب على عمر ذلك فقال : ما ذنبي إن كانت الموالي تسمو بأنفسها صعبدا وأتم لاتسمون .

ومن أشهر تلاميذ يزيد بن حبيب : الليث بن سعد ، كان متبحرا في العلم والفقه ، طاف في كثير من البلدان لأخذ العلم عن أهلها ، فرحل إلى مكة والشام وبغداد ، ولحق

تسعة وخمسين تابعا ، حدث عنهم ، وكان له اتصال بالإمام مالك في المدينة يكتبه في بعض المسائل ، وكان ثقة في العلم ، ويستشير الولاة والقضاة في عظام الأمور ، وكان له مذهب خاص قلده فيه المصريون زمانا ، ثم اشتهر بعد ذلك بمصر أصحاب الإمام مالك ثم الشافعي ، وأصحابه ، ثم صار الفقه تقليدا .

المذاهب الأربعة

قد مر بنا فيما كتبنا ذكر بعض المجتهدين الذين كانت لهم مذاهب معروفة شهروا بها كالثوري ، والحسن البصري ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي والليث ، وأبي حنيفة ومالك ، والشافعي ، ولكنا نفي هنا بالأربعة المذاهب : مذاهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، لأنها هي التي اتبعها جمهور المسلمين في جميع أقطار الأرض ، وكتب لها البقاء إلى اليوم . أما المذاهب الأخرى فلم تقو على البقاء أمام المذاهب الأربعة ، بل درست مع مرور الزمان ، وسنعرض لبعضها فيما نكتب عند المناسبة .

مذهب الإمام أبي حنيفة

· ولد الإمام أبو حنيفة النعمان سنة ٨٠ هجرية وتفقه بالكوفة وبها أسس مذهبه وتوفي ببغداد سنة ١٥٠ هـ .

تلقى العلم عن حماد بن أبي سليمان ، وهذا تلقى عن إبراهيم النخعي ، وإبراهيم أخذ عن علقمة بن قيس ، تلميذ عبد الله بن مسعود ، وكان ابن مسعود يميل إلى الاجتهاد بالرأى ، فلما أرسله عمر إلى الكوفة وجد بها مرعا خصبيا ، نمت فيه هذا الميل ، وقوى عنده ملكة استنباط الأحكام ، لأنه وجد بالعراق مسائل كثيرة ، لم يكن له بها عهد بالمدينة ، وأحدانا جزئية كانت تتجدد كل يوم ، فكان لابد من عرض هذه المسائل والأحداث ، على قواعد الشريعة ، لاستنباط الأحكام التي تناسبها .

مقدمة الطبعة الثانية

وقد سار على طريقته تلاميذه الذين تلقوا العلم عنه ، ثم من تلقى عنهم ، فانتشر الاجتهاد بالرأى في العراق ، ومهر فيه علماءه ، وساعد على ذلك قلة الأحاديث في هذا الإقليم ، ولهذا سمي علماء العراق أصحاب الرأى ، كما سمي علماء المدينة أصحاب الحديث ، لأن المدينة كانت مهبط الوحي ، وموطن النبي صلى الله عليه وسلم ، وموطن أصحابه من بعده ، وكانت مركز الخلافة مدة أبي بكر وعمر وعثمان . وهذا جعل لها ميزة خاصة ، في انتشار الحديث بها ، لكثرة ما فيها من الصحابة المتفقهين ، والذين وأوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وسموا منه .

وقد مهر أبو حنيفة في الفقه ، واشتهر في العراق ، وشهد له بعلو مقامه في الفقه ، مالك هو الشافعي ، وكثير من علماء وقته .

ومصحب أبا حنيفة فريق من العلماء ، تلقوا منه عنه ودونوه ، وعرفوا بأصحاب أبي حنيفة ، ثم تفرغ جماعة منهم لدراسة المذهب والبحث في مسائله وأصوله العامة . نقل القوم في بعض هذه المسائل . واشتهر من هؤلاء أبو يوسف ، وعبد بن الحسن والحسن بن زياد ، وزفر .

دونت بعد ذلك أقوال الإمام وأقوال أصحابه الذين خالفوه مختلفة بعضها مع بعض ، وسمى الكل مذهب أبي حنيفة ، وذلك لأن مذهب هو الأصل والمسائل التي خالفوه فيها قليلة ، وقد نجبت من اجتهادهم في التطبيق على أدلة مذهب .

وقد قسم علماء الحنفية مسائل الفقه عندهم إلى ثلاث طبقات : الطبقة الأولى : مسائل الأصول . و الطبقة الثانية : مسائل النوادر وغيرها . و الطبقة الثالثة : الفتاوى والواقعات .

مقدمة الطبعة الثانية

أما مسائل الأصول وتسمى ظاهر الرواية : فهي التي رويت عن أبي حنيفة وأصحابه أبي يوسف ، ومجد ، والحسن ، وزفر وغيرهم ممن أخذ الفقه عنه . لكن الغالب في هذه المسائل أن تكون قول الإمام وصاحبيه أبي يوسف ومجد أو قول بعضهم .

وقد جمع الإمام مجد هذه المسائل في كتب ستة تسمى كتب ظاهر الرواية وهي : المبسوط ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والزيادات ، والسير الصغير ، والسير الكبير . وسميت ظاهر الرواية لأنها رويت عن الإمام مجد برواية الثقات بخلاف مسائل النواذر الآتي الكلام عنها . وهذه الكتب جمعها الحاكم الشهيد المتوفى سنة ٣٣٤ هـ في كتاب واحد سماه الكافي ، ثم شرح الكافي بعد ذلك بمجدي بن مجد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ في كتابه المبسوط .

أما مسائل النواذر : فهي التي رويت عن أبي حنيفة وأصحابه في كتب أخرى غير كتب ظاهر الرواية كالأروانيات ، والجرجانيات ، والكيسانيات ، للإمام مجد وكتاب المجرد للحسن بن زياد .

أما الفتاوى والواقعات : فهي المسائل التي استنبطها المجتهدون المتأخرون من علماء الحنفية لما سئلوا عن هذه المسائل ، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين . وأول كتاب عرف في هذا الموضوع كتاب النوازل للفتية أبي الليث السمرقندي .

وقد شاع مذهب أبي حنيفة في كثير من بلاد الإسلام كبغداد ، وبلاد فارس والهند ، وبخارى ، واليمن ، ومصر ، والشام وغيرها .

وأول من نقله إلى مصر القاضي الحنفى اسماعيل بن اليسع الكوفي عندما ولى قضاء مصر من قبل المهدي سنة ١٦٤ هـ . ولكنه لما كان يذهب إلى إبطال الأخباس نقل أمره إلى أهل مصر ، وقالوا إنه أحدث لنا أحكاما لا نعرفها ببلدنا ، فنزل المهدي .

ولكن المذهب فشا بعد ذلك ، فإن الإمام أبا يوسف لما ولى القضاء فى عصر الرشيد بعد سنة ١٧٠ هـ . وصار أمر تولية القضاء بيده ، كان لا يولى ببلاد العراق وخراسان ، والشام ، ومصر إلى أقصى عمل أفريقية إلا من أشار به ، وكان لا يولى إلا من كان على مذهبه ، فاضطرت العامة إلى تعرف أحكام القضاء ، وفتاوى أهل الرأى من علماء المذهب . ولهذا انتشر المذهب فى هذه البلاد انتشاراً عظيماً . وسيأتى أن مذهب الإمام مالك انتشر بالأندلس بسبب تمكن يحيى بن يحيى بن كثير ، من الحكم المرتضى بن هشام ، الملقب بالمتنصر ، ولهذا قال ابن حزم : (مذهبنا انتشر فى بلد أمرهما بالرياسة والسلطان ، الحنفى بالمشرق ، والمالكى بالأندلس) .

وقد بقى مذهب أبى حنيفة فاشياً فى مصر مدة تمكن الدولة العباسية منها ، ولكن لا انتشاراً مذهبى مالك والشافعى لم يكن القضاء مقصوراً على الحنفية ، بل كان يتولاه حثيثون تارة ، ومالكيون أو شافعيون أخرى . وقد بقى الحال كذلك إلى أن غلبت الدولة الفاطمية على مصر سنة ٣٥٨ هـ . فولوا القضاء من الشيعة ، فظهر مذهبهم بمصر وصار هو المعول عليه فى الفتيا والقضاء .

أما العبادات : فقد أبيع للناس أن يتبعوا فيها أى مذهب من مذاهب أهل السنة ، ولكن فى مذهبهم خبا مذهب أبى حنيفة ، لأنهم كانوا يفضون منه . وقد استظهر بعض الباحثين أن ذلك كان ناشئاً من أنه مذهب الدولة العباسية المناوئة لهم فى الشرق ، وهو استظهار وجيه .

ولما انقرضت الدولة الفاطمية ، وتولى على مصر الأيوبيون سنة ٥٦٧ هـ عادت مذاهب أهل السنة إلى الظهور ، وبني صلاح الدين الأيوبي المدرسة السيوفية بالقاهرة لتدريس مذهب أبى حنيفة ، وفى سنة ٦٤١ هـ بنى الصالح نجم الدين أيوب مدرسة الصالحية بالقاهرة ، ورتب بها دروساً أربعة للمذاهب الأربعة ، وهو أوّل من أحدث هذا النوع من المدارس بمصر .

ومع أن مذهب الحنفية قد عاد إلى الانتشار بمصر مدة الأيوبيين فإن القضاء كان خاصا بمذهب الشافعي ، ولكن كان للقاضي الشافعي ثواب من الحنفية والمالكية والحنابلة .

وبعد انتهاء دولة بني أيوب من مصر صار القضاء في المذاهب الأربعة في عهد الظاهر بيبرس .

وبعد أن استولى العثمانيون على مصر سنة ٩٢٣ هـ . جعل القضاء مقصورا على الحنفية اتباعا لمذهب الدولة ، فرغب فيه كثير من أهل العلم ، طمعا في تولي القضاء ، ولا يزال القضاء والإفتاء مقصورا على الحنفية إلى الآن . أما المذهب ماكثر انتشاره في المدن .

أما أفريقية : فكان الغالب على أهلها السنن إلى أن قدم إليها عبد الله بن فزوخ أبو عهد الفارسي ، فنقل إليها مذهب أبي حنيفة ، ثم انتشر بها المالكي قضائها أسد ابن الفرات بن سنان ، وكان قد تفقه على أصحاب أبي حنيفة . وبقى مذهب أبي حنيفة فاشيا في أفريقية ، حتى ولي أمرها المعز بن باديس سنة ٤٠٧ هـ ، فحمل الناس على مذهب مالك وكان قد نقل إليها من قبل .

وقد نقل المذهب إلى بلاد الأندلس ، وبقى بها إلى أن تغلب عليه مذهب الإمام مالك .

وذكر المقدسي في أحسن التقاسيم ، حكاية لسبب تغلبه نقلا عن بعض أهل المغرب ، وذلك أن الفريقين من الحنفية والمالكية ، تناظرا يوما أمام السلطان ، فقال لهم : من أين كان أبو حنيفة ؟ قالوا : من الكوفة . فقال : ومالك ؟ قالوا : من المدينة . قال : عالم أهل المدينة يكفيها ، وأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة وقال : لا أحب أن يكون في عملي مذهبان .

ولا يزال مذهب أبي حنيفة موجودا ببلاد أفريقية (الجزائر ، وتونس ، وطرابلس) ولكن المقلدين له قليلون ، وهم من بقايا الأسر التركية ، وأكثرهم في تونس .

وأ أسرة البيت^(١) المالک فی تونس من الأحناف، ولهذا امتازت عاصمتها بأن بها القضاء الحنفی مشارکا للقضاء المالکی بخلاف سائر الجهات الأخرى فإن القضاء بها مالکی . وبأن بها أيضا کبرى المفتین وهما الحنفی وله التقدم والزعامة المعنوية على الجميع ، ويلقب بشیخ الإسلام . والمالکی وله المقام الثانى . وأیضا جرت العادة بأن يكون نصف مدرسى جامع الزيتونة من الأحناف والنصف الثانى من المالکیة .

أما البلاد الأخرى التى ذكرنا أن مذهب أبی حنیفة انتشر بها ، فقد نقل إلى بعضها فی مبدأ ظهوره، ونقل إلى البعض الآخر فی أزمنة مختلفة، إما لذهاب العلماء من الحنفیة فی هذه البلاد ونشر مذهبهم بها، أو لأن سلطان القضاة والمفتین من الحنفیة الذين تولوا القضاء والإفتاء بها، قضى على الأهلین باتباع مذهبهم، وأن فریقا ممن یتیمون إلى المذهب انتقلوا إلى بلد واستوطنوه ، فتکاثروا مع بقائهم محافظین على مذهبهم ، أو غیر ذلك من الأسباب .

وعلى الجملة فإن أتباع هذا المذهب منتشرون فی أكثر ممالک المعمورة ، وهو الغالب فی بلاد العراق ، والشام ، والهند ، والأفغان ، والتركستان — الشرقية والغربية — ، والتوقاز ، والغالب على الأتراك العثمانيين والألبانيين وسكان البلقان . ویتدر أتباعه فی الهند نحو ٤٨ مليوناً . وفی البرازیل بأمريكا الجنوبية نحو ٢٥ ألف مسلم مذهبهم حنفی .

مذهب الإمام مالک

الإمام مالک هو: أبو عبد الله مالک بن أنس الأصبحی إمام دار الهجرة وأجل علمائنا — ولد سنة ٩٣ هـ وتوفى سنة ١٧٩ هـ . ونشأ بالمدينة، وفيها تلقى العلم عن ربیعة الرأى، ورحل إلى خيار التابعین من الفقهاء، وأخذ عنهم، وسمع الزهرى ونافعاً مولى ابن عمر وغيرهما من رواة الحديث، وما زال يدأب فی تحصیل العلم وجمع الحديث، حتى صار سید فقهاء الحجاز، وشهر ذكره فی البلاد . ولما حج المنصور اجتمع به ، وأشار علیه بأن یدون فی کتاب ما ثبت عنده من مسائل العلم، فألف کتابه الموطأ

(١) أصبحت تونس جمهورية من سنة ١٩٥٧ م

في الحديث والفقه . فلما جاء المهدي حاكماً سمعه منه وأمر له بخمسة آلاف دينار ثم رحل إليه الرشيد مع أولاده ، وسمعه منه وأصدق عليه الخير الكثير . ويظهر أن الموطاء وقع من نفس الرشيد موقع الإعجاب ، ولهذا حاول أن يعلقه في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه ، لولا أن راجعه في ذلك الإمام مالك . روى أبو نعيم في الحلية عن مالك بن أنس قال : شاورني هارون الرشيد في أن يعلق الموطاء في الكعبة ، ويحمل الناس على ما فيه ، فقلت : لا تفعل : فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع ، وتفرقوا في البلدان ، وكل مصيب ، فقال : وفقك الله يا أبا عبد الله .

وقد روى الموطاء عن مالك كثير من العلماء . ورواه عنه محمد بن إدريس الشافعي ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة . ومن أجل أصحابه الذين تفقهوا عليه ورووه عنه ، عبد الله بن وهب ، وعبد الرحمن بن القاسم ، وقد صحبه كل منهما نحو عشرين سنة . وقد دونوا مذهبه مع غيره من أصحابه ، ونقلوه إلى أمصار الإسلام ، ثم نقله عنهم غيرهم ممن تلقاه عنهم من العلماء ، وهكذا أخذ ينتشر حتى غلب على مصر ، وأفريقيا والأندلس ، والمغرب الأقصى في الغرب ، كما غلب على البصرة وبغداد وغيرهما من بلاد المشرق ، وإن كان قد ضعف أمره بعد ذلك .

وبنى الإمام مالك مذهبه على الأصول الأربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع والقياس . وذكر ابن خلدون أنه اختص بمذكر أثر الأحكام ، وهو عمل أهل المدينة ، لأنه رأى أنهم فيما يتفقون عليه من فعل أو ترك متابعون لمن قبلهم ضرورة لدينهم واقتدائهم ، وهكذا إلى الجيل المباشرين لفعل النبي صلى الله عليه وسلم الآخذين ذلك عنه .

وأول من أدخل فقه مالك إلى مصر ، عثمان بن الحكم الجذامي من أصحاب مالك المصريين ، وعبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن يحيى مولى جمع ، وكان فقيهاً روى عنه الليث بن سعد ، وابن وهب ، ورشيد بن سعد ، وتوفي بالاشتكتندرية سنة ١٦٣ هـ .

مقدمة الطبعة الثانية

ثم نشره بمصر عبد الرحمن بن القاسم ، وأشهب بن عبد العزيز ، وابن عبد الحكم والحارث بن مسكين ومن في طبقتهم ، فاشتهر بها أكثر من مذهب أبي حنيفة لتوفر أصحاب مالك بها

ولم يزل مذهب مالك مشتهرا بمصر ، حتى قدم إليها محمد بن إدريس الشافعي ونشر مذهبه بها ، فشارك مذهب مالك في الشهرة والذيع . وصارت المذاهب الثلاثة الحنفى والمالكي والشافعي ، تتداول القضاء بمصر حتى غلب الفاطميون عليها فابطلوا العمل بمذاهب أهل السنة كما سبق ذكره . وفي زمن الدولة الأيوبية عاد مذهب مالك إلى الظهور ، وبُنيت لفقهاؤه المدارس . ففي سنة ٥٦٦ هـ بنى لم صلاح الدين المدرسة القمحية ، وفي سنة ٦٤١ هـ رتب الصالح نجم الدين أيوب في مدرسته الصالحية بالقاهرة ، دروسا أربعة للمذاهب الأربعة ، ثم كثُر هذا النوع من المدارس بعد ذلك . ثم في دولة المماليك البحرية جعل الظاهر بيبرس القضاء أربعة ، بعد أن كان القضاء مقصورا على الشافعية في الدولة الأيوبية ، ومن ثم عاد القضاء للمذهب المالكي استقلالا ، وكان قاضيه في المرتبة الثانية بعد الشافعي .

ومع أن القضاء قصر على الحنفية في الدولة العثمانية ، ولا يزال مقصورا عليهم إلى الآن ، فإن مذهب مالك بقي حافظا مركزه في الشهرة والذيع إلى الآن ، وأكثر انتشاره في الصعيد .

وكان أهل الأندلس ملتزمين بمذهب الأوزاعي ، أدخله بها صمصمة بن سلام لما انتقل إليها ، وبقي مذهبه غالبا بها ، حتى أدخل مذهب مالك إلى الأندلس ، زياد ابن عبد الرحمن القرطبي ، الملقب بشبطون ، بعد أن لقي الإمام مالكا وأخذ عنه فقهه ، وذلك في زمن هشام بن عبد الرحمن (١٧١ - ١٨٠ هـ) فمن ثم أخذ مذهب مالك في الانتشار والتغلب على مذهب الأوزاعي .

وشبطن أول من أدخل الموطن إلى الأندلس مكلًا متقنا ، وقد تلقاه عنه يحيى ابن يحيى بن كثير ، وبعد أن أخذه عنه ، حج وسمعه من الإمام مالك ، إلا أبوابا منه ثم أخذ عن ابن وهب وابن القاسم وغيرهما كثيرا من العلم ، وعاد إلى الأندلس فاشتهر أمره ، وتفقه عليه كثير من أهل الأندلس ، واختص به الحكم بن هشام الملقب بالمتنصر (١٨٠ - ٢٠٦) فقال من الرياسة والسلطان ما لم ينله غيره .

وصارت الفتيا إليه فكان لا يقلد قاض في سائر أعمال الأندلس إلا بإشارته واعتناؤه ، ولا يقلد إلا من كان على مذهب مالك ، فاتبع الناس مذهبه وتركوا مذهب الأوزاعي . ولم تنته المائة الثانية من الهجرة ، حتى أخذ مذهب الأوزاعي في الزوال ، ثم لم يلبث أن تقلص ظله بالأندلس ، وساد المذهب المالكي .

ويظهر أن ثلاثة أسباب اجتمعت فكان لها أكبر أثر في انتشار مذهب مالك بالأندلس ، وسيادته في أرجائها .

الأول : ما ذكر في فسخ الطيب وغيره من أن الأمير هشام بن عبد الرحمن ، قد نقل إليه ما عليه الإمام مالك ، من سمة العلم وجلالة القدر والتقوى ، وأنه عند ما سمع بسيرة من بعض الأندلسيين قال لهم : نسأل الله أن يزين حرمنا بملككم ، فأحب مالكا ومذهبه ، وحمل الناس على اتباعه .

الثاني : ما حصل في زمن الحكم بن هشام من تمكن يحيى بن يحيى منه ، وجعله القضاء والإفتاء في الأندلس قاصرا على المالكية . فقد جعل هذا الناس يتفقهون على مذهب مالك ، رغبة فيما عند السلطان من الوظائف ، وحرصا على طلب الدنيا ، لأنه ما كان يتولى الفتيا أو القضاء في المدن والقرى ، إلا من تسمى بالفقيه على مذهب مالك . وقد جرى العامة إثر الخليفة في ذلك ، اتباعا لأحكام القضاء وفتاوى العلماء .

الثالث : أن أهل الأندلس كانت تغلب عليهم البدولة ، وأهل الحجاز كانوا كذلك . ولما كان مذهب مالك قد نشأ في وسط الحجاز ، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كان أوفق لطبيعة الأندلسيين ومزاجهم الفطري .

وكان الغالب على أهل أفريقية المذهب الحنفي ، إلى أن ولي سحنون بن سعيد التنوخي ، قضاء أفريقية بعد أسد بن القرات ، فنشر فيها مذهب مالك ، وصار للقضاء في أصحابه . ولما تولى المعز بن باديس على أفريقية سنة ٤٠٧ هـ ، حمل أهلها وأهل ما والاها ، من بلاد المغرب على المذهب المالكي ، وترك ماعداه من المذاهب الأخرى ، فاستمرت له الغلبة على أفريقية ، وعلى سائر بلاد المغرب .

وفي زمن دولة بني تاشفين بالمغرب الأقصى والأندلس ، كان علي بن يوسف ابن تاشفين ثاني أمراءهم (٥٠٠ — ٥٣٥ هـ) يقدم أهل الفقه ، ويؤثرهم على غيرهم ، ولم يكن يقرب منهم ويحظى عنده ، إلا من كان عنده علم مذهب مالك ، وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته ، دون مشاورة الفقهاء ، وألزم القضاة بأن لا يتروا حكومة في صغير الأمور وكبيرها ، إلا بمحضر أربعة من الفقهاء ، فنفقت في زمنه كتب مذهب مالك ، وعمل بمقتضاها ، ونبذ ما سواها .

وفي زمن دولة الموحدين بالمغرب جمع الناس على مذهب مالك في الفروع عبد المؤمن بن علي ثاني خلفائهم (٥٢٤ — ٥٥٨ هـ) ولكن في زمن حفيده يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن (٥٨٠ — ٥٩٥ هـ) انقطع علم المذهب ، وأمر بإحراق كتب مذهب مالك ، بعد أن يجرد ما فيها من القرآن والحديث ، فأحرق منها جملة في سائر البلاد كدونة سحنون ، وكتاب ابن يونس ، ونوادير ابن أبي زيد ، ومختصره والتهذيب للبرادعي ، وواضحة ابن حبيب ، وغير ذلك من الكتب . وأمر بجمع أحاديث من الصحيحين ، والترمذي ، والموطأ ، وسنن أبي داود والنسائي والبخاري والدارقطني والبيهقي ومسند ابن أبي شيبة في الصلاة وما يتعلق بها . فكان على هذا المجموع بنفسه على الناس ، و يأخذهم بحفظه ، ويجعل لمن يحفظه الجعل السنني من الكسبي والأموال وكان على مذهب أهل الظاهر ، ولهذا عظم أمر الظاهرية في مدته بالمغرب ولكنهم كانوا مغمورين بالمالكية .

ورغما عما حصل، فإن مذهب المالكية بقي غالبا، على بلاد المغرب الأقصى ولا يزال كذلك إلى اليوم. وهو الغالب أيضا على الجزائر، وتونس، وطرابلس، ولايكاد يوجد في هذه الأقاليم من مقلدي غيره إلا الحنفية بقلّة على الصفة التي سبق ذكرها .

وأشهر الكتب التي اعتمد عليها أهل الأندلس وأفريقية بعد كتاب الموطأ كتاب الواضحة، ألفه عبد الملك بن حبيب، بعد أن رحل من الأندلس، وأخذ فقه مالك عن ابن القاسم وطبقته . وكتاب العتبية ألفه العتي تلميذ ابن حبيب .

هذا في الأندلس . أما في أفريقية، فقد كتب أسد بن الفرات، عن ابن القاسم كتابا في سائر أبواب الفقه، وسماه الأسدية، بعد أن قرأ مذهب أبي حنيفة، وانتقل إلى مذهب مالك فقرأه عليه محضون، ثم رحل إلى المشرق، وأخذ عن ابن القاسم وعارضه بمسائل الأسدية، فرجع عن كثير منها، وكتب محضون مسألتها ودونها، وأثبت ما رجع عنه، وكتب لأسد أن يأخذ بكتاب محضون، فأنف من ذلك فترك الناس كتابه واتبعوا مدونة محضون .

وقد لخص المدونة أبو سعيد البرادعي، من فقهاء القيروان، في كتابه التهذيب الذي اعتمده المشيخة من أهل أفريقية، وأخذوا به وتركوا ما سواه، كذلك اعتمد أهل الأندلس كتاب العتبية، وهجروا الواضحة وما سواها .

ثم أخذ علماء المذهب، يتناولون المدونة والعتبية، بالشرح والإيضاح بما شاعوا أن يكتبوا، فكتب على المدونة ابن يونس، والحمي، وابن محرز وغيرهم من علماء أفريقية. وكتب على العتبية ابن رشد وأضرابه من علماء الأندلس . ثم جمع ابن أبي زيد جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتابه التوارد فاشتمل على جميع أقوال المذهب . (ابن خلدون) .

هذا ما كان من شأن مذهب مالك في المغرب ، أما في المشرق فقد نقل إلى بغداد، وظهر بها ظهوراً واضحاً، وراح فيها مذهب أبي حنيفة، ولكن أنصاره صاروا قلة بعد القرن الرابع. ونقل أيضاً إلى البصرة وبقى بها إلى القرن الخامس، ثم ضعف شأنه بها . ولا يزال له بقية من مقلديه في بلاد العراق إلى الآن . كذلك مقلدوه على قلة اليوم في أرض الحجاز وفلسطين . وقد انتشر باليمن ثم ثلاثي . وهو المذهب الغالب الآن في أرض الكويت وقطر والبحرين . وأكثر أهل السنة في الأحساء . مالكية وحنابلة .

أما في مصر فيغلب على أهل الصعيد كما أنه غالب على أهل السودان .

مذهب الإمام الشافعي

هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي . ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ . وتوفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ . حفظ القرآن بحمكة وبها تعلم اللغة، والشعر، وفنون الأدب، وطوّم القرآن والحديث والفقه، وكان في ذلك موضع إعجاب شيوخه، من فرط ذكائه وشدة فهمه . ومن مشهورى العلماء الذين تلقى عنهم العلم : سفيان بن عيينة، ومسلم بن خالد الزنجي .

ولما قارب العشرين من عمره انتقل إلى المدينة ، وكان قد سمع بالإمام مالك وعلوم مقامه في العلم، فذهب إليه وتلقى عنه فقهه، ثم رحل إلى العراق، ولقى أصحاب الإمام أبي حنيفة، وأخذ عنهم فقههم، ورحل إلى بلاد فارس، وشمال العراق وكثير من البلاد ، ثم عاد إلى المدينة، بعد أن قضى سنتين في هذه الرحلة، من سنة ١٧٢ إلى سنة ١٧٤ هـ . وقد زادته هذه الرحلة علماً ومعرفة بشؤون الحياة وطبائع الناس .

وبعد أن توفي الإمام مالك سافر إلى اليمن مع واليها، وأقام بها ملازماً للإمام يحيى ابن حسان، ومتفرغاً لتدريس العلم وإفادته، فاشتهر أمره بها . ثم وُشي به إلى الخليفة

هارون الرشيد، فأخذ إلى بغداد، وهناك ظهرت براعته، وعرف فضله، وطلبه، فأعطي عليه الرشيد الخبز الوفير، فأقام ببغداد يدرس العلم، وينشر مذهبه، فأقبل عليه الناس أنوافاً يأخذون عنه . وقد أتم في مدة إقامته بها كتابة القديم أو مذهبه القديم .

ثم عاد إلى مكة وفيها تفرغ لنشر مذهبه ، فتلقاه عنه بعض العلماء الوافدين إلى الحج، ونقلوه إلى بلادهم . وفي سنة ١٩٨ هـ . قدم إلى مصر من بغداد بعد أن ذهب إليها وأقام بها شهراً ، وأقام بمصر حتى توفي .

وقد كان الشافعي في مبدأ أمره يعد من أتباع مالك ، لأنه أخذ عنه مذهبه ، وأمل الموطن على بعض الوافدين إلى المدينة من علماء الأمصار .

ولما رحل إلى العراق، وقرأ كتاب الأوسط للإمام أبي حنيفة، ودرس مذهبه ومذهب أصحابه ، ورأى في العراق من الأحداث والقضاة، ما لم يره في الحجاز استجذبت له آراء تخالف آراءه الأولى المالكية، ويتفق وهذه الأحداث الجديدة وما ألفه الناس في بلاد العراق ، ولهذا ألف مذهبه (القديم) وخالف في كثير من مسائله مذهب أستاذه الإمام مالك .

ذكر ابن خلدون أن الإمام الشافعي رحل إلى العراق من بعد مالك ، ولقي أصحاب الإمام أبي حنيفة، وأخذ عنهم ومنح طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق واختص بمذهب ، وخالف مالكا رحمه الله في كثير من مذهبه .

ولما جاء الشافعي إلى مصر ، واستقر بها دون مذهبه الجديد، ورجع عن بعض الأحكام التي كانت له بالقديم . ويظهر لنا أنه تأثر بالبيئة المصرية، وما كان فيها من نظم وعتادات خاصة . وقد وجد لمن تقدموه من العلماء بمصر، فتاوى خاصة بأحوال المصريين ، لم يكن اطلع عليها من قبل ، فرجع عن بعض آرائه العراقية إلى ما يخالفها من الأحكام .

قدم الشافى مصر ، وكان الغالب على المصريين المذهب المالكي ، والمذهب الحنفي ، فنشر مذهبه بها ، ودون كثيرا من الكتب ، منها : كتابه (الجديد) وكان يدرس فيه مذهبه بمسجد عمرو بن العاص ، وكتاب الأم ، والأمالى الكبرى ، والإملاء ، الصغير ، وكتاب الرسالة ، وغير ذلك من الكتب . ووضع بمصر علم أصول الفقه وهو أول من وضعه ودونه .

وتلقى عن الشافى مذهبه كثير من العلماء ، وكتبوا عنه ما ألفه ، وعملوا بما ذهب إليه . ومن أشهرهم : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، وأبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى المزني ، وأبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطى ، والبيع الجيزى . كذلك أخذ عنه أشهب ، وابن القاسم من أصحاب الإمام مالك .

ولم يزل مذهب الشافى يقوى بمصر ، وذكره ينتشر حتى استولت على مصر دولة الفاطميين ، فأبطلت العمل به مع باقى المذاهب الأربعة كما سبق ذكره . وفى الدولة الأيوبية عادت القوة والنشاط لمذهب الشافى ، لأنه كان مذهب الأيوبيين ، وقد اختص بالقضاء لأنه مذهب الدولة .

وبنى صلاح الدين لعلماء الشافعية سنة ٥٦٦ هـ المدرسة الناصرية بمجوار جامع عمرو ، وهى أول مدرسة بنيت بمصر . ولما كملت وقف عليها الصاغة ، وكانت بمجوارها . وفى سنة ٥٧٢ هـ بنى بمجوار قبر الإمام الشافى المدرسة الصلاحية لتدريس مذهبه بها ، ووقف عليها جزيرة الفيل وأوقافا أخرى داثة . وكانت أعظم المدارس فى ذلك العهد سعة وعمرانا . وقد وصف نفاثتها ابن جبير فى رحلته ، وقال : إنه يخيل لمن يتوقف عليها أنها بلد مستقل بذاته . وهذه المدرسة هى التى بنى مكانها الأمير عبد الرحمن كتحدا سنة ١١٧٥ هـ . مسجد الإمام الشافى الذى انتهت عمارته أخيرا إلى الشكل الموجود عليه الآن . وفى سنة ٦٠٨ هـ بنى الملك الكامل ابن الملك العادل بن أيوب ، القبة العظيمة التى على ضريح الإمام الشافى ، وصفحها بالرخام ، وأنفق عليها ثمانين ألف دينار تنصيرية .

وبقي مذهب الشافعي مختصا بالقضاء بمصر ، في الشطر الأول من عصر دولة المماليك البحرية ، حتى أحدث الظاهر بيبرس القضاة الأربعة ، وجعل لكل قاضٍ التحدث فيما يقتضيه مذهبه بالقاهرة والفسطاط ، ونصب التواب ، وميز الشافعي باستقلاله بتولية التواب في سائر بلاد القطر ، كما خصه بالنظر في مال الأيتام والأوقاف ، وجعل له المرتبة الأولى بين باقي القضاة . واستمر الحال كذلك في باقي مدة هذه الدولة ودولة المماليك الثانية حتى جاء العثمانيون ، فقصروا القضاء على الحنفى .

وأول من أدخل مذهب الشافعي الشام القاضي الشافعي أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقي المتوفى سنة ٣٠١ هـ على بعض الأقوال ، وكان المذهب الغالب على أهل الشام مذهب الأوزاعي ، فلما ولي أبو زرعة القضاء حكم به ونشره بين الناس .

وكان يعطى من يحفظ مختصر المزني مائة دينار . ومن عصر أبي زرعة أخذ علماء الشافعية يكثرون حتى غمروا الشام بمذهب إمامهم . وذكر المقدسي في أحسن التقاسيم أن الفقهاء بإقليم الشام في زمنه — أى في القرن الرابع — كانوا شافعية .

قال : ولا ترى به مالكيًا ولا داوديا . وانتشر مذهب الشافعي بما وراء النهر بمحمد بن اسماعيل الففال الكبير الشافعي المتوفى سنة ٣٦٥ هـ .

وكان الغالب على بغداد مذهب أبي حنيفة ، ثم زاحمه فيها مذهب الشافعي ، وقد نشره فيها بنفسه كما ذكرنا . واستمر ظاهرا ببغداد بمن كان بعد الشافعي من علماء مذهبه ، ومن أشهرهم الحسن بن محمد الزعفراني المتوفى سنة ٣٦٠ هـ .

والذي أدخل مذهب الشافعي إلى مرو أحمد بن سيار ، ثم أظهره بها الحافظ عبد الله بن محمد بن عيسى المروزي . فإن ابن سيار حمل كتب الشافعي إلى مرو فأعجب بها الناس ، ولما أراد عبد الله أن ينسخها أبي عليه ذلك ، فباع ضيعة له

وخرج إلى مصر ، فأدرك الربيع الجيزي وغيره من أصحاب الشافعي ، فنسخ كتب الشافعي ، ورجع بها إلى مرو وأظهر كتبه بها ، فعرف الناس مذهبه ، ثم توفي في سنة ٢٩٣ هـ .

وأول من أدخل مذهب الشافعي وتصانيفه إلى أسفرايين أبو عوانة يعقوب ابن إسمحاق النيسابوري الأسفراييني صاحب الصحيح المستخرج على مسلم ، وقد أخذ فقه الشافعي عن الربيع والمزني ، وتوفي سنة ٣١٦ هـ .

وقتل مذهبه إلى غزنة ونخراسان على يد ووجه الدين أبي الفتح محمد بن محمود المروزي ، فقد اتصل بغيث الدين صاحب غزنة وبعض نخراسان ، وكان على مذهب الكرامية ، وأوضح له مذهب الشافعي ، وبين له فيه فساد مذهب الكرامية فصار شافعيًا وذلك في سنة ٥٩٥ هـ ، ثم بنى بغزنة مسجداً للشافعية وبالغ في مراعاتهم وعلى الجملة فإن مذهب الشافعي انتشر في أهم البلاد الإسلامية في بلاد الشرق وانتقل منها إلى ما عداها من الممالك والأمصار .

وهو الآن غالب على ما عدا الصعيد من القطر المصري ، وغالب على فلسطين وبلاد الكرد وأرمينية . وأكثر أهل السنة من أهل فارس شافعية ، ومسلمو جزيرة سيلان ، وجزائر الفلبين ، ومسلمو الجاوة وماجاورها من الجزائر ، ومسلمو الهند الصينية وأستراليا شافعية ، وأهل عسير شافعية ، والسنيون في اليمن وعدن وحضرموت شافعية ، عدا عدن فإن بها بعض حنيفة .

وهو غالب على الحجاز مع مذهب أحمد بن حنبل ، ويتبعه نحو الربع من مسلمي الشام ، ويلى مذهب أبي حنيفة في الانتشار في بلاد العراق . ويوجد بقلة في جهات أخرى غير ما ذكر ، ويتبعه في الهند نحو مليون مسلم . والله أعلم .

مذهب الإمام أحمد بن حنبل

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني ، ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ . وتوفي سنة ٢٤١ هـ على الصحيح .

طلب العلم صغيراً ثم رحل في طلبه إلى الشام، والحجاز، واليمن، وسمع من سفيان ابن عيينة وطبقته، ولازم الإمام الشافعي مدة إقامته ببغداد، وقد قال في حقه : خرجت من بغداد وما خلفت فيها أتقى، ولا أزهد، ولا أروع، ولا أعلم من أحمد ابن حنبل. وقد روى عن الإمام أحمد خلق كثير، منهم جماعة من شيوخه، ومنهم البخاري ومسلم . وقد صنف كثيراً من الكتب قيل إنها بلغت اثني عشر مجلداً وله كتاب المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضماً وانتقاءً ، فإنه لم يدخل فيه إلا ما احتج به ، وقد انتقاه من أكثر من سبعمائة وخمسين ألف حديث . وكتب من أقواله وفتاويه أكثر من ثلاثين مجلداً، وجمع الخلاص فنصوبه في الجامع الكبير فيبلغ نحو عشرين مجلداً، وكان في فتاويه شديد التحري لفتاوى الصحابة فيما لا نص فيه ، حتى إنهم إذا اختلفوا في المسألة على قولين جاء عنه فيها روايتان . وقد بنى مذهبه على أربعة أصول مرتبة على الوجه الآتي :

الأول : النص : فإذا وُجد في المسألة نص من الكتاب أو السنة الصحيحة أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفه، ولا من خالفه، كائناً من كان، ولهذا لم يلتفت إلى قول عمر في المبتوتة، لحديث فاطمة بنت قيس، ولا إلى قول ابن عباس، وإحدى الروايتين عن علي ، في أن عدة المتوفى عنها زوجها، الحامل أبعد الأجلين ، لصحة حديث سبيعة الأسلمية، ولا إلى قول معاذ ومعاوية في توريث المسلم من غير المسلم لصحة الحديث المانع من التوارث بينهما .

الثاني : ما أفتى به الصحابة : فإذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم، فيها لم يعدّها إلى غيرها، ولم يقل إن ذلك إجماع، وإنما كان يقول لا أعلم شيئاً يدفعه . أما إذا اختلفوا تخير من أقوالهم ما كان أقرب إلى الكتاب والسنة ،

ولم يخرج عن أقوالهم ، فلنلم بتبين له موافقة أحد الأقوال ، حتى الخلاف في المسألة ، ولم يحزم بقول أحد .

الثالث : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه . وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ، ولا ما في روايته متهم ، بل المراد به ما كان من أقسام الحسن . فلذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ، ولا قول أحد من الصحابة ، ولا إجماعاً على خلافه ، كان العمل به أولى من القياس ، وهو الأصل الرابع ، فإنه لا يصار إلى القياس عنده إلا للضرورة .

هذه هي الأصول التي بنى عليها الإمام أحمد مذهبه . وكان يتوقف في الفتوى أحياناً ، إذا تعارضت الأدلة عنده . أو لاختلاف الصحابة في المسألة ، أو لعدم اطلاعه فيها على أثر ، أو قول أحد من الصحابة أو التابعين .

وكان شديد الكراهة والمنع للإفتاء بمسألة ليس فيها نص أو أثر عن السلف . ويظهر أن تشدد الإمام أحمد في أن يكون في الحادثة نص أو أثر ، وتخرجه من الفتوى فيما ليس فيه نص أو أثر ، أو وقف مذهبه من الانتشار في أقطار الأرض كثيرة من المذاهب الأخرى . فإن أصحابه من بعده كانوا يتعرون أقواله في فتاويهم ، ولا يتعدونها ، بخلاف أهل المذاهب الأخرى ، فإنهم اجتهدوا في مذاهب أئمتهم اتباعاً لتجدد الحوادث ، وأحياناً كانوا يخالفونهم في الفروع ، استنباطاً من قواعد أصولهم . ولهذا كان الحنابلة في الجهة التي ظهر فيها مذهبهم قليلين . والجهات التي كثرت فيها أتباعه صغيرة ، في جانب غيرها من المالك والأصفياء ، التي انتشر فيها غيره من باقي المذاهب الأربعة . قال ابن خلدون (وأما أحمد بن حنبل فقلده قليل ، لبعد مذهبه عن الاجتهاد ، وأصلاته في معاضدة الرواية ، والأخبار بعضها ببعض ، وأكثرتهم بالشام والعراق من بغداد ونواحيها ، وهم أكثر الناس حفظاً للسنة ورواية الحديث) . وكان أول ظهور المذهب ببغداد موطن الإمام أحمد ، ثم انتقل إلى غيرها من البلاد . وقد كثرت أصحابه ببغداد ، وقوى أمرهم في القرن الرابع . فقد ذكر ابن الأثير

في حوادث سنة ٣٢٣ هـ . أنهم قد عظم أمرهم وقويت شوكتهم ، فصاروا يكسبون دور القواد والعامة ، وإن وجدوا نبيذا أراقوه ، وإن وجدوا مغتية ضربوها وكسروا آلة الفناء ، واعتصروا في البيع والشراء ، ومشى الرجال مع النساء والصبيان ، فإن رأوا من يفعل ذلك سألوه عن الذي معه من هو ؟ فأخبرهم وإلا ضربوه ، وحملوه إلى صاحب الشرطة ، وشهدوا عليه بالذاحشة فأرهبوا بغداد . فركب صاحب الشرطة بدر الخرشني ونادى في جانبي بغداد في أصحاب أبي عبد البرهاري الحنابلة ألا يجتمع منهم اثنان ، ولا يتناظرون في مذهبهم ، فلم يفد فيهم ذلك . وزاد شرهم بأن أغروا العميان الذين كانوا يغشون المساجد بإيذاء الشافعية ، فكانوا يضربونهم ضربا مبرحا ، ولم تهدأ هذه الفتنة إلا بعد أن صدر مكتوب الخليفة الراضي بالتشجيع على آرائهم ومعتقداتهم ، وتوعدهم بالقتل والتشريد ، وإحراق دورهم . وقد حصت بينهم وبين الشافعية فتنة في بغداد أيضا في سنة ٤٧٥ هـ . ذكرها ابن الأثير في حوادث هذه السنة مما دل على أنه كان لا يزال إلى ذلك الوقت ، فريق كبير منهم ببغداد . ومع أن المذهب كان ظاهرا في بعض بلاد العراق الأخرى ، فإنه مع مرور الزمان ، غمرته المذاهب الأخرى كالشافعي ، والحنفي حتى صار أصحابه الآن قليلين ، في جميع نواحي العراق .

أما في مصر فقد ذكر السيوطي في حسن المحاضرة أنه لم يسمع بخير الحنابلة بمصر إلا في القرن السابع وما بعده ، وذلك لأن الإمام أحمد رضى الله عنه ، كان في القرن الثالث ، ولم يبرز مذهب خارج العراق إلا في القرن الرابع ، وفي هذا القرن ملك العبيديون مصر ، وأفتوا من كان بها من أئمة المذاهب الثلاثة قتلا ونفيا وتشريدا وأقاموا مذهب الرافض والشيعة ، ولم يزولوا منها إلا في أواخر القرن السادس ، فراجعت إليها الأئمة من سائر المذاهب . وأزل إمام من الحنابلة علمت حلوله بمصر : الحافظ عبد الغني المقدسي صاحب العملة » . انتهى

وما ذكره السيوطي إنما هو بالنسبة للعلماء الظاهرين من الحنابلة . أما غيرهم من متقلي المذهب ومتبعي أحكامه فهؤلاء كانوا موجودين بمصر ، زمن الدولة الفاطمية ، ومدة الأيوبيين ، قبل عصر المقدسي . فقد ذكر المقدسي أن القتيا بمصر في مدته ، كانت على مذهب الفاطميين ، ولكن المذاهب الأخرى كانت موجودة ظاهرة بالفسطاط .

وفي صحيح الأعمش ” أن الفاطميين كانوا يتألفون أهل السنة والجماعة ويمكنونهم من إظهار شعائرهم على اختلاف مذاهبهم ، ولا يمنعون من إقامة صلاة التراويح في الجوامع والمساجد ، على مخالفة معتقدهم في ذلك . ومذاهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، ظاهرة الشعائر في مملكتهم بخلاف مذهب أبي حنيفة . ويراعون مذهب مالك ، ومن سألهم الحكم به أجابوه ” وفي خطط المنري ” أنه لم يكن في الدولة الأيوبية بمصر ، كثير ذكر لمذهب أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ، ثم اشتهر مذهبهما في آخرها ” وسبق أن قلنا : إنه كان للحنابلة نائب عن القاضي الشافعي في مدة الأيوبيين ، وإنه في زمن الظاهر بيبرس جعل القضاة أربعة من المذاهب الأربعة ، واستمر الأمر كذلك حتى جاء العثمانيون ، فقصروا القضاء على الحنفية .

وخلاصة ما ذكر أن مذهب الإمام أحمد كان ظاهرا بمصر مدة الفاطميين والأيوبيين ، ودولة المماليك الأولى ، والثانية ، وإنما كان أتباعه قليلين ، وهم لا يزالون قليلين إلى الآن .

وأظهر ما يكون مذهب الإمام أحمد في نجد ، فإن ، النجديين حنابلة . وهو الغالب على الحجاز مع المذهب الشافعي ، والغالب على أهل السنة بالاحساء مع مذهب مالك . ومذهب الشافعي هو الغالب على فلسطين ، ويلي الحنبلي ، ونحو

الربع من أهل السنة بالشام حنابلة . وله أتباع قليلون في قطر والبحرين
من النازحين إليهما من نجد .

إلى هنا ينتهي تاريخ المذاهب الأربعة ، ومنه يتبين أنما قد انتشرت في سائر
بلاد الإسلام ، واتبعها المسلمون في سائر أقطار الأرض . ولقد كتب الله لها
البقاء والتغلب ، على غيرها من المذاهب الأخرى . فمذهب الأوزاعي لم يقو
على البقاء ، أمام مذهب المالكية بالأندلس ، ومذهب الليث بن سعد بمصر لم يجد
من الأصحاب من يدونه وينشره بين الناس ، كما فعل أصحاب المذاهب الأخرى ،
وقد وجد المصريون من مذهب مالك أولا ، والشافعي ثانيا ، ما فيه غناء لهم .
ومذهب داود الظاهري درس بدروس أئمنه ، وإنكار الجمهور على متحليه ، ولم يبق
إلا في الكتب المجملية كما ذكر ابن خلدون . كذلك مذاهب أخرى من مذاهب
الفقهاء درست على ممر الزمان ، ولم يبق لها ذكر إلا في الكتب . أما بعض
المذاهب الموجودة الآن في بلاد المشرق ، كمذهب الإباضية في عمان ، ومذاهب
الشيعية في فارس فهذه مع اتصالها بعقائد خاصة ، لم تنمو على الانتشار خارج البيئة
التي نبتت فيها ، ولم يعول جمهور المسلمين على شيء منها .

وعلى الجملة قد صارت هذه المذاهب الأربعة مذاهب الجمهور ، من أهل الإسلام
في جميع الأمصار ، ووقف الناس عند تقليدها ، وعادوا من تمذهب بغيرها ، وأنكروا
عليه ، وأقوى العلماء بوجوب اتباعها ، وعدم جواز تقليد غيرها ، وصار لا يولى الإفتاء
والقضاء بين المسلمين ، إلا من كان على أحد هذه المذاهب . قال ابن خلدون : " ووقف
التقليد في الأمصار عند هؤلاء الأربعة ، ودرس المقلدون لمن سواهم ، وسد الناس باب
الخلاف وطرقه ، لما كثرت شعب الاصطلاحات في العلوم ، ولما عاق عن الوصول إلى
رتبة الاجتهاد ، ولما خشى من إسناد ذلك إلى غير أهلها ، ومن لا يوثق برأيه ولا بدعيته ،
فصرحوا بالعجز والإعواز ، وورقوا الناس إلى تقليد هؤلاء فكل له من اختصاص به

من المقلدين ، وحظروا أن يتداول تقليدهم لمأفيه من التلاعب ، ولم يبق إلا نقل مذهبهم ، وعمل كل مقلد بمذهب من قلده منهم ، بعد تصحيح الأصول واتصال سندها بالرواية ؛ لاحتصول اليوم للفقهاء غير هذا ، ومدعى الاجتهاد لهذا العهد بمرود على عقبيه ، مهجور تقليده . وقد صار أهل الإسلام اليوم على تقليد هؤلاء الأئمة الأربعة . انتهى : وفي خطط المقرئى : ” فلما كانت سلطنة الظاهر بيبرس البندقدارى ولّى بمصر والقاهرة أربعة قضاة وهم : شافعى ، ومالكى ، وحنبلى ، وحنبل ، فاستمر ذلك من سنة خمس وستين وستمائة ، حتى لم يبق فى مجموع أمصار الإسلام ، مذهب يعرف من مذاهب أهل الإسلام ، سوى هذه المذاهب الأربعة ، وعقيدة الأشعرى ، وعملت لأهلها المدارس والخوانك والزوايا والربط فى سائر ممالك الإسلام ، وعودى من تمذهب بغيرها ، وأنكر عليه ، ولم يزل قاض ولا قبلت شهادة أحد ، ولا أقدم للخطابة والإمامة والتدريس أحد ، ما لم يكن مقلدا لأحد هذه المذاهب . وأبقى فقهاء الأمصار فى طول هذه المدة بوجوب اتباع هذه المذاهب ، وتحريم ما عداها ، والعمل على هذا الى اليوم “ انتهى .

وقد مضى على ابن خلدون والمقرئى أكثر من خمسة قرون ، وأجمعهم من المسلمين لا يزالون يتبعون هذه المذاهب ، ولا تزال لها منزلتها فى نفوسهم لا ينفون بها بديلا .

وهى أظهر ما تكون فى المملكة المصرية حيث يوجد الجامع الأزهر ، ذلك المعهد الدينى العظيم الذى يقصده المسلمون من جميع أقطار الأرض لتلقى علوم الدين وغيرها فيه . ففى هذه الجامعة الدينية الكبرى يدرس فقه المذاهب الأربعة ، وعلم أصول الفقه دراسة مستفيضة ، كما يدرس الفقه كذلك فى معاهد أخرى تابعة لهذه الجامعة توجد فى بعض البلاد المهمة بالقطر المصرى ، وهذه الجامعة مع معاهدها زاخرة بالشيوخ ، من علماء المذاهب الأربعة ، يدرسونها لألوف الطلاب من المصريين وغيرهم من الأقطار الأخرى .

كذلك كان يوجد بالمساجد بعض العلماء أو المتعلمين، الذين درسوا قسماً من العلم بالأزهر أو غيره، ليؤموا الناس في الصلاة، ويقرءوا لهم دروساً من الفقه أو غيره من علوم الدين، ولكن درس الفقه كان يقرأ حسب مذهب الذي يقرؤه، فقد يكون المدرّس شافعيًا، ومن يحضر درسه مالكي أو حنفي، وقد يكون غير ذلك .

وكانت حاجة المسلمين من العلماء وغيرهم تملئ على القادة من العلماء المسلمين، أن يفكروا في وضع كتاب في الفقه على المذاهب الأربعة، وكان أن ألفت لجنة علمية سنة ١٩٢٢ من شيوخ المذاهب الأربعة بالجامع الأزهر، برئاسة حضرة صاحب الفضيلة شيخه، لوضع كتاب في العبادات على المذاهب الأربعة، لتدريسه بالمساجد، ويكون دليلاً يرجع إليه طلاب العلم، والباحثون عن الشريعة، فوضعت هذا الكتاب بالصفة المشروحة في مقدمة طبعته الأولى . وبعد أن تم طبعه في أواخر سنة ١٩٢٨ م وزع على أئمة المساجد لتدريسه بها، فسدت نقصاً ظاهراً في تعليم الناس أحكام العبادات من صلاة، وصيام، وزكاة، وحج، على حسب مذاهب الأئمة الأربعة التي يتبعون على مقتضى أحكامها، وصار الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، من عامة المسلمين بالقطر المصري، يمكنهم أن يعرفوا أحكام مذاهبهم في مساجدهم التي يتبعون فيها .

ولم تقتصر الوزارة على هذا فقط، بل رتب أيضاً في كل مسجد درسا في التوحيد ودرساً في الأخلاق، وناطت بفريق من مفتشيها مراقبة القائمين بهذه الدروس في أداء وظائفهم، وإبلاغ الوزارة كل ما يبدو لهم من الملاحظات لتلافي النقص في وقته .

طبعَت الوزارة من كتاب الفقه مقداراً وفيراً، وعرضته في مخازنها لمن شاء ليكون أهم نقلاً، وأعظم فائدة مما لو قصرته على التدريس في مساجدها، فتتابع الناس في طلبه من جهات شتى، ولم يمض على عرضه وقت كبير حتى نفذت جميع نسخته .

أبدى بعض حضرات العلماء الذين درسوا الكتاب ملاحظات، بعضها خطأ مطبعي، وبعضها يتعلق بمسائل متفرقة، يمتضى حسن الترتيب أن تكون مجمعة في باب

واحد ، وبعضها يتعلق بالعبارات الفقهية . وكان أهم هذه الملاحظات ما أبداه حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد الله دراز شيخ معوند دمياط ، ومن أجلاء علماء المالكية .

لهذا قبل أن تشرع الوزارة في إعادة طبع الكتاب ألفت لجنة من حضرات أصحاب الفضيلة : الشيخ عبد الرحمن الجزيري المفتش الأول بقسم المساجد ومن علماء الحنفية ، والشيخ محمد سبيع الذهبي شيخ علماء الحنابلة بالجامع الأزهر ، والشيخ عبد الجليل عيسى من علماء المالكية ، والشيخ محمد الباهي ، والشيخ محمد إبراهيم شوري من العلماء الشافعية ، وعهدت إليهم بدراسة الكتاب مع ما أبدى من الملاحظات وناطت بأول أعضائها الشيخ عبد الرحمن الجزيري تحرير عبارات الكتاب على الوجه الذي يتفق مع ما رأته اللجنة من التنقيح ، وأن يشرف على طبعه وتصحيحه من الخطأ ، فقامت اللجنة بإعهد إليها حتى آتمته .

ثم رؤى أن يلحق بالكتاب بعض أبواب الفقه ، التي لا غنى للجمهور عن تعلمها وهي أبواب الاضحية ، والذبايح ، وما يحل وما لا يحل من الطعام والشراب واللباس ، فقام بوضع هذه الأبواب على المذاهب الأربعة ، فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري وعرض ما كتبه على باقي أعضاء اللجنة ، وبعد أن اتفقوا على صحة ما في هذه الأبواب طبعت وجعلت ملحقا بالكتاب .

وإنا نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا إلى خير العمل ، وأن يجعل في هذا الكتاب الخير والهداية ، إلى أقوم الطرق وأتمها بركة ورشدا ، وصل اللهم على سيدنا محمد عبدك ورسولك الذي أرسلته هداية للناس ورحمة للؤمنين .

٢٨ شعبان سنة ١٣٤٩ هـ (١٧ يناير سنة ١٩٣١ م) ..

عبد الرحمن حسن

مدير قسم المساجد بوزارة الأوقاف

مقدمة الطبعة الثانية

مصادر هذه المقدمة

- (١) نيل الأوطار للشوكاني . (٢) سبل السلام لمحمد بن اسماعيل الصنعائي .
- (٣) إعلام الموقعين لابن القيم . (٤) شرح منظومة عقود رسم المفتي لابن عابدين .
- (٥) مفتاح السنة للأستاذ الشيخ عبد العزيز الحولي . (٦) بخر الإسلام للأستاذ أحمد أمين . (٧) مقدمة ابن خلدون . (٨) خطط المقرئ . (٩) الخطط التوفيقية . (١٠) حسن المحاضرة للسيوطي . (١١) حقائق الأخبار للرحوم اسماعيل سرهنتك باشا . (١٢) تاريخ الأمم الإسلامية للرحوم الأستاذ محمد بك الخضرى . (١٣) تاريخ الطبرى . (١٤) ابن خلكان . (١٥) رسالة المرحوم أحمد تيمور باشا في حدوث المذاهب الأربعة . (١٦) رحلة ابن جبير .

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم كتبت على نفسك الرحمة ، وأتممت على خلقك النعمة ، وأرسلت المرسلين مبشرين ومنذرين . ﴿لَقَدْ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ .

سبحانك لا تحصى ثناء عليك ، رضيت لنا الإسلام ديناً ، وبعثت فينا محمداً سراجاً منيراً ، أرسلته رحمة للعالمين ، وحجة على المبطلين : ﴿لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ .

اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، واتبعوا النور الذي أنزل معه ، فأبدلهم من الضعف قوة ، ومن العداوة أخوة ، وأبدلهم بروح من عنده ، وأنجز لهم صادق وعده : ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ . ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

أما بعد ، فإن الله سبحانه برحمته الواسعة . وحكمته الباقية . بنى الإسلام على خمس دعائم : كل دعامه منها أساس ثابت لسعادة الدنيا وحسن ثواب الآخرة ، وعماد قوي لإصلاح المجتمع واستعداد بليه .

روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . وإقام الصلاة . وإيتاء الزكاة ، وضوم رمضان . وحج البيت" .

فالدعامة الأولى الشهادتان: وهما تتضمنان عقائد حققة تعتمد عليها سعادة الناس وروابطهم. فإما شهادة أن لا إله إلا الله فهي عماد كل دين إلى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ .

وهي تتحقق باعتقاد القلب واعتراف اللسان بأن الله موجود، وأنه واحد لا شريك له، وهاتان العقيدتان فطريتان يؤدي إليهما النظر الصحيح، ولا ترتاب فيهما فطرة سليمة، لأن الفطرة التي لم يعبث بإسلامتها تقليد ولا تضليل تؤمن بأن كل موجود لا بد له من موجد، وأى أثر لا ينتج من غير مؤثر. وأن هذا العالم المحكم صنعه البديع نظامه لا بد له من خالق أوجده، وقادر أبدعه: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ . ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ .

وكذلك يطعن القلب إلى أن هذا الكون الذي تجرى سننه على نسق واحد . وتسير نظمته على غير خلف، لا تدبره أرباب متفردون. لأن في تفرق المديرين اختلاف المذاهب في التدبير . ومع الاختلاف لا يتعد للكون نظام. ولا يتسق له سنن : ﴿مَا آتَاكَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ . ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ .

ولها تين العقيدتين أثر بالغ في تهذيب النفوس . وتقوية الوحدة الاجتماعية . فإن بهما تحرير العقول من رق الأوهام، وتطهير النفوس من ضلال الشرك، والعلو بها عن العبودية لغير الله، والانحطاط إلى عبادة جماد أو حيوان . وبهما جمع القلوب على معبود واحد، وتوجيه الوجوه إلى قبلة واحدة ولهذا التوجيه أثره في جمع الكلمة وتعاون بني الإنسان : ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ .

مقدمة الطبعة الأولى

وأما شهادة أن محمدا عبده ورسوله ، فتحقق بإيمان القلب وإقرار اللسان بأن محمدا بن عبد الله بن عبد المطلب العربي القرشي عبد من عباد الله أصطفاه ليبلغ للناس رسالته ، وأنزل عليه القرآن هدى للمؤمنين ورحمة . وما كان آباء الله ولا ملأ من ملائكته ، وما جاء بأمر من تلقاء نفسه : (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ) .

وفي المعجزات التي أيده الله بها ، والشدائد التي صبر عليها ، والنجاح الذي لقيته دعوته ، والظهور العام الذي أحدثته في العالم ، والآثار التي بقيت لها ، والأخلاق الكريمة التي تخلف بها من نشأته . أصدق برهان على صدقه ، وأنه رسول الله .

وفي الشهادة برسالته والإيمان بما جاء به تقويم للنفوس ، وإصلاح للنظم الاجتماعية ، فإن محمدا صلى الله عليه وسلم إنما بعث ليتم مكارم الأخلاق ، ويحل الطيبات . ويحرم الخبائث ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر . وهذه أسس سعادة الإنسان وصلاح شئونه . ولذا قال حكيم العرب أكرم بن صيفي : إن ما جاء به محمدا لو لم يكن ديننا لكان في أخلاق الناس حسنا .

والدعامة الثانية لإقام الصلاة : وذلك بإداء الصلوات الخمس في مواقيتها مقومة الأركان مستكملة الشرائط مع الخشوع والخضوع ، واستشعار العبد جلال المعبود واستحضار عظيمته في القيام والقعود والركوع والسجود . وكل في هذه العبادة ووسائلها من منافع للناس ، ففي الترام المصلي طهارة بدنه وثوبه ومكانه ، وفي تحرزه عن الانجاس والأقذار تعويد على النظافة ، وسيلة إلى سلامة الحواس ، وفي اجتماع المصلين على أدائها متجهين إلى قبله واحدة متساوين في صفوف واحدة ، توثيق للألفة ، وباعث على التعارف والتعاون ، وفي تكرير ذلك خمس مرات في اليوم تذكير للعبد بربه

ملقمة الطبعة الأولى

وتعويد القلب على مراقبته، ومن راقب الله وقف عند حدوده، وأنهى عن محارمه
 ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَصَنَاتِ يَذْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾
 ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ .

والدعامة الثالثة إيتاء الزكاة . : وذلك بإعطاء الأغنياء في كل عام مرة نصيبا
 من مالهم الذي آتاهم الله من فضله لسد حاجة الفقراء والمساكين ومعونة الغارمين
 وإيتاء السبيل .

ولله في هذه الزكاة حكمة بالغة جمعت بين إنصاف الأغنياء ، والرحمة بالفقراء
 فاشتراط نصاب معين يكون ما دونه عفو . واشتراط نمائه ومضى الحول عليه .
 وتحديد القدر الواجب بنسبة يسيرة . وتعيين موعد الاداء بانقضاء الحول . كل هذا
 مرابحي فيه العدل وإنصاف ذي المال حتى تكون زكاته من ثمار أمواله لا من
 رءوسها . وتكون رحمته بالفقراء من فضله ما آتاه الله . وفيها شكره على النعمة
 وتربية لعاطفة الرحمة، وشكر النعمة يزيد بها . والرحمة بالناس تستل من قلوبهم الأضعاف
 وتخرس بدلا المحبة ، فلا يحقد فقير على غنى ، ولا يطمع محروم في غير ماله . وفيها علاج
 النفس من ذاء الشح وتطهيرها من أدرانها : ﴿حُذِرْنَ أَمْوَالَهُمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ
 وَيُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ .

والدعامة الرابعة صوم رمضان : وذلك بالإسك عن الطعام والشراب والامتناع
 عن الشهوات شهرا في كل عام من قبيل طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، وفي هذا
 رياضة للنفس يكبح بها شهواتها . واستلاء للعبد ليعرف مبلغ احتماله المشاق
 وصبره على ما يكلفه به مولاه . وفيه إشعار المترفين بالأم الياسين ليقدرُوا نعمة الله

عليهم ويعطفوا على المحرومين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ .

والدعامة الخامسة حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا: وذلك بقصد البيت الحرام
بمكة مرة في العمر للطواف بالكعبة . والوقوف بعرفة بعد الإحرام والتجرد من
التياب والاكتفاء بلزار ورداء .

وفي هذا الحج تتعارف الشعوب الإسلامية ، وتشعر النفوس بالإخاء والمساواة
فكلهم عارى الرأس ، سترته إزار ورداء ، لا فرق بين غنى وفقير ، وعبدو أمير ، وفيه تعظيم
المسلمين لمهدي دينهم ، وذكرى أول أمرهم ، وفيه عدة مصالح اجتماعية ومنافع اقتصادية :
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ . ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ
وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا لِلَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ .

من هذا يتبين أن قواعد الإسلام الخمس إنما هي دعائم لمصالح الناس .
وأسس تبني عليها سعادتهم . وكل قاعدة منها عماد لأمهمات من الفضائل ، وسبيل
إلى خيرى الدنيا والآخرة ، لورغاها المسلمون حق رعايتها . وألتموا بأحكامها
وأسرارها ، وقاموا حق القيام بواجباتها .

وأجل خدمة علمية دينية للمسلمين أن يمهّد لهم السبيل إلى العلم بهذه القواعد
ومعرفتها على أكمل وجوها حتى يكون المسلم فى عقيدته مؤمنا على علم ، مطمئنا
إلى الإيمان قلبه ، لا تشوب عقيدته أوهام ولا أباطيل ، وفى عبادته عليا باركانها وشرائطها
وآدابها وسننها ، ملما بحكمها وأسرارها ، مؤديا لها حق أدائها . وبهذا تتمر العقائد
والعبادات بكارم الأخلاق ، وتستقيم أحوال الناس .

مقدمة الطبعة الأولى

ولما كان الأزهر الشريف يدرس الفقه على أساس المذاهب الأربعة ، وأن الصفوة من علماء المساجد يدرسون الفقه كل على مذهبه ، أصبحت الحالة تلح في أن يوضع كتاب يجمع بين هذه المذاهب ، ليكون الطالب على بصيرة ، وليتناول المسلمون أمور دينهم بسهولة ويسر فيعم النفع . لذا عنت وزارة الأوقاف بإخراج هذا الكتاب الجامع لأحكام العبادات على المذاهب الأربعة ، وستعمل على أن تتبعه بإخراج كتابين في العقائد والأخلاق الدينية .

وكان البدء في هذا العمل الجليل في سنة ١٩٣٢ م فقد ألفت لجنة علمية من علماء المذاهب الأربعة في الجامع الأزهر برئاسة حضرة صاحب الفضيلة شيخه وهذه اللجنة اختارت بعض علماء المذاهب من أعضائها ومن غيرهم ، ووضع نموذج ليكون الكتاب على نسقه ، وعرض على اللجنة العلمية العامة ، ووافقت عليه في ١١ فبراير سنة ١٩٣٣ ، ثم سارت اللجنة في عملها حتى أتمت أحكام العبادات : الصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والحج .

وأعضاء هذه اللجنة العاملة هم :

الشيخ محمد السمالوطي ، والشيخ محمد عبد الفتاح العناني من علماء المالكية .

الشيخ عبد الرحمن الجزيري ، والشيخ محمود الببلاوي من علماء الحنفية .

الشيخ محمد سبيع ، والشيخ أبو طالب حسنين من علماء الحنابلة .

الشيخ محمد الباهي من علماء الشافعية .

ولما تم جمع هذه الأحكام ، عهدت الوزارة بهذه المجموعة إلى أحد أعضاء اللجنة الشيخ عبد الرحمن الجزيري المفتش الأول بالمساجد ، ليرتب وضعها حتى يكون الكتاب على نسق واحد ، ويصوغ العبارات حتى لا يستغلق على الناس فهم حكم

من الأحكام ، وقد قام بما عهد إليه مستعينا ببعض أعضاء اللجنة على التفصيل المبين بقراراتهم .

والنسق الذي رتب عليه الكتاب أنه جمع في كل باب أحكامه على المذاهب الأربعة ، ودون الحكم الذي اتفق عليه إمامان أو أكثر في أعلى الصفحة ، والحكم المخالف في أدناها وفصل بينهما بخط أفقي بحيث لو جردت الأجسام المدونة في أعلى صفحات الكتاب يخلص للقارئ أحكام العبادات التي اتفق عليها إمامان أو أكثر من الأئمة الأربعة . وإذا كان في المسألة تفصيل أو مذاهب أربعة مختلفة ذكر في أعلى الصفحة أن فيها تفصيلا ، أو فيها اختلاف المذاهب ودون ذلك في أدناها . وفي كثير من المواضع يُبين مع الحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس لتبيين وجهات نظرا لأئمة ، وما في اختلافهم من اليسر والرحمة .

وهذا طريق في تأليف الفقه جديد . والصعاب فيه كثيرة . لأن المؤلفات في المذاهب الأربعة ليست على ترتيب متفق ، والرجوع إلى كتب المذاهب لتعرف أحكامها جميعها في مسألة واحدة فيه من العسر مالا يقدره إلا من كابده . وقد بذل أقصى المجهود في ضبط الأحكام ، والتحقق من نسبة كل مذهب إلى إمامه . وليس عيبا أن يؤخذ على هذا الكتاب مأخذ لأن الجمال لله وحده ، إنما العيب على من أبصر خطأ ولم يرشد إلى صوابه ، وعلى من أرشد إلى الصواب ولم يتدارك خطاه .

نسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب عباده ، وأن يتولى جزاء مؤلفيه ، ويجعله في المساجد منارا للعلم النافع ، والعمل الصالح ، إنه سبحانه مجيب الدعاء ما

غرة جمادى الثانية سنة ١٣٤٧ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨) .

عبد الوهاب خلاص

كتاب الطهارة

أقسامها

تنقسم الطهارة إلى قسمين :

طهارة من الحدث وتختص بالبدن ، وطهارة من الخبث وتكون في البدن والنوب والمكان . والطهارة من الحدث ثلاثة أصناف : وضوء ، وغسل ، وبدل منهما وهو التيمم . والوضوء يشمل المفروض وغيره كالوضوء على اللوضوء . وكذلك الغسل يشمل المفروض كغسل الجنابة وغسل الميت ، وغير المفروض كالأغسلات المسنونة ، فكل هذه الأمور الآتي بيانها تسمى طهارة من الحدث .

والطهارة من الخبث قسمان : أصلية : وهي القائمة بالأعيان الطاهرة بأصل خلقتها . وعارضة : وهي التي تحصل باستعمال المطهرات المزيلات لحكم الخبث من ماء وغيره . والمطهرات أنواع :

ماء وتراب وغيرهما مما سيأتي بيانه في مبحث إزالة النجاسة .

أقسام المياه

تنقسم إلى ثلاثة أقسام : طهور ، وطاهر غير طهور ، ومتنجس :
أما القسم الأول : وهو الطهور : أي الطاهر في نفسه المطهر لغيره فهو : كل ماء نزل من السماء أو نبه من الأرض باقيا على أصل خلقة لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة وهي : اللون والطعم والرائحة ، أو تغير بشيء لا يسلب طهوريته من الأشياء التي يأتي بيانها ولم يكن مستعملا^(١) وسيأتي بيان المستعمل في القسم الثاني ، ومن الطهور

(١) المالكية — قالوا : إن الماء المستعمل طهور لأن الاستعمال لا يخرجها عن الطهورية وإن كان مكروها كما يأتي .

ماء المطر لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ وانوله تعالى: ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ وماء البحر لقوله صلى الله عليه وسلم جواباً لمن سأله عن الوضوء بماء البحر «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» صححه الترمذى . وكذا ماء الأنهار والعيون والآبار، وما ذاب من ثلج وبرد وجليد أو جمع من الندى، ومن الطهور ملح انعقد من الماء ثم ذاب بنفسه أو ذوبه أحد لأنه طهور تجدد ثم ذاب طهوراً^(١) .

مبحث فى تغيير الماء بما لا يخرج منه كونه طهوراً

وقد يتغير الماء بما لا يغير طهوريته فن ذلك تغير أوصافه كلها أو بعضها بسبب المكان الذى استقر فيه أو مر به كأن استقر أو جرى على بعض المعادن ، مثل الملح والكبريت فتغيرت به أوصاف الماء كلها أو بعضها ، ومن ذلك تغير كل أوصافه أو بعضها بطول مكثه ، أو بما تولد فيه من سمك أو طحلب بشرط^(٢) أن لا يطبخ فى الماء أو يأتى فيه بعد الطبخ . والطحلب خضرة تعلق على وجه الماء ، ومن ذلك تغير الماء بدائع إنائه كالقطران والقرظ ، وبما يعسر الاحتراز منه كالتبين ووبرق الشجر الذى تلنيه الرياح فى بئر أو عين أو غدير ، وبما جاوره بحيفة ملقاة بشاطئ الماء تغير الماء بريحها الذى حمله الهواء إليه .

(١) الحنفية — قالوا : إن الماء الذى ينعقد فيه الملح طهور قبل الانعقاد أما بعد الانعقاد فإنه إذا ذاب يكون طاهراً غير طهور، وبعض الحنفية يقول : إنه قبل الانعقاد وبعد غير طهور لأنه على خلاف طبيعة الماء حيث يجدد شتاءً ويذوب صيفاً .

(٢) الحنابلة — قالوا : لا يشترط الطبخ بل يضر تغير الماء به إذا طرحه فى الماء آدمى عاقل قصداً سواء أكان مطبوخاً أم غير مطبوخ .

الشافعية زادوا على المطبوخ ما إذا أخرج من الماء ودق ثم ألقى فيه فغيره ولا بد أن يكون التغير كثيراً يقينا ومثل الطحلب فى ذلك الزرنيخ .

ومن ذلك تغيره بتراب طاهر ونحوه كما هو مفصل في المذاهب^(١) بشرط أن لا يخرج من رفته وسيلانه بحيث لا يسمى ماء ولو طرح فيه قصدا .

(١) الحنابلة — ألقوا بالتراب طهورا بأن لم يكن مستعملا كالمناثر من أعضاء الميتيم ، وألقوا بالتراب الملح المائي ، وقطع الكافور والبن زكّل طاهر غير ممزوج .

الحنفية — ألقوا بالتراب كل جامد طاهر غير الماء بغير الطبخ إلا إذا كان الجامد المطبوخ في الماء مقصودا به التنظيف كالصابون والأشنان بشرط أن لا يخرج من رفته وسيلانه فإن الماء يبقى على طهوريته . وأما المائع الذي خالط الماء ففيه تفصيل عندهم ، لأنه إن كان موافقا للماء بأن لم يكن له وصف يخالف وصف الماء كما هو الورد الذي ذهبت ريحه والماء المستعمل فالعبرة فيه بما ظب وزنه فإن كانت الغلبة للماء فهو طهور وإن كانت للمخالط الموافق فالماء طاهر غير طهور وإن استويا كان الماء طاهرا فقط . وإن كان مخالفا للماء في جميع أوصافه كاخلل — فإن له أوصافا ثلاثة — فإن الماء يخرج عن طهوريته بتغير أكثر أوصافه ويصير طاهرا غير طهور ، وإن كان المخالط مخالفا للماء في بعض أوصافه دون البعض كاللبن له طعم ولون ولا رائحة له فإن الماء يخرج عن طهوريته بتغير وصف واحد ويصير طاهرا غير طهور .

المالكية — ألقوا بالتراب كل أجزاء الأرض كالكبريت والحديد والنحاس فإنها لا تسلب طهورية الماء إذا غيرت أوصافه ولو طرحت فيه قصدا . وكذا لا يضر الطهور تغيره بلوانه أو آلة سقيه إذا كانا من أجزاء الأرض كتنحاس وحديد فإن كانت آلة السقي من غير أجزاء الأرض كدلو من خشب أو جلد وحبل من تكان أوليف ونحوها ، يغتفر تغيره بها إذا كان يسيرا .

الشافعية — ألقوا بالتراب الملح المائي والتغير بمقر الماء وممره والطحلب والمجاور ونحو ذلك مما تقدم بيانه .

وأما القسم الثاني : وهو الطاهر غير الطهور فهو ثلاثة أنواع ^(١) : أحدها : الماء الطهور في الأصل إذا خالط طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة وكان مما يسلب طهوريته ، وفيما يسلب الطهورية تفصيل المذاهب ^(٢) .

(١) المالكية — قالوا : الطاهر غير الطهور نوع واحد فتمط وذلك لأن ماء الورد والبطيخ ونحوه ليس داخلا في أقسام المياه عندهم والمستعمل طهور .

(٢) الحنفية — قالوا : يسلب طهورية الماء فيصير طاهرا غير طهور شيئا طاهرا ن جامدا ، ومائع . أما الجامد فيسلب الطهورية إذا أخرجه عن رقبته وسيلانه أو غيره بالطبخ الذي لم يقصد به التنظيف كالصابون والأشنان وإلا فهو طهور . وللماء المائع فيسلب الطهورية بغلبة وزنه إذا وافقه في أوصافه وذلك . كالماء المستعمل وماء الورد الذي ذهب ريحه أو بظهور أكثر أوصافه إذا خالفه في جميعها كخلل أو بظهور وصف واحد إذا خالفه في بعضها كما يعلم مما سبق في تعليقات الطهور .

المالكية — قالوا : يسلب طهورية الماء مخالط طاهر يفارق الماء في غالب الأوقات وليس من أجزاء الأرض ، ولابد بإلثائه ، ولا مما يسر الاحتراز منه كالصابون وماء الورد والزعفران والليمون وروث الماشية ، ودخان شيء محروق ولو من أجزاء الأرض ، وورق الشجر ، أو تبن يسهل تغطيتها أو ملح صنع من زرع ، أو ظحلبي ، طبخ في الماء أو طرح فيه مطبوخا ، أو سلك ميت ، فهذه الطاهرات كلها إذا غير شيء منها أحد أوصاف الماء ، ولو ريحه الخفي خرج عن كونه طهورا وصار طاهرا فقط . وأما المتغير بآلثائه أو بآلة السقي إذا كلاً من غير أجزاء الأرض كإلقاء من جلده أو خشب وحبل من مكان أو ليف ، فإن كان المتغير بهما فاحشا عرفا ، فالما طاهر غير طهور وإن كان يدير في العرف ، فالما طهور كما تقدم . وأما المتغير بقطران تغريد باغ فإن تغيرت به ريحه فتمط فهو طهور وإن تغير طعمه أو لونه فهو طاهر غير طهور . =

ثانيها : الماء القليل المستعمل^(١) ، والقليل هو ما نقص عن القلتين^(٢) بأكثر من رطلين . ومقدار القلتين وزنا بالرطل المصري أربعة وستة وأربعون رطلا وثلاثة

= الشافعية — قالوا : الذي سلب طهورية الماء مخالط طاهر يستغنى الماء عنه إذا غيره تغيرا كثيرا يقينا ، ولم يكن المغير ترابا ولا ملحاً منعثدا من الماء ولو طرحا قصدا وذلك كزعفران أو تمر ساقط من الماء وطحط طوح بعد دقه أو قبله . وتفتت في الماء ، وكلتغير مجاوره الذي تحلل منه شيء كماء يقع فيه كنان أو (عرق سوس) ونحوهما وكلتغير بمطران لادھنية له لغیر إصلاح القرب وكلتغير بملح غير مائي إذا لم يكن الملح ممتزجه أو ممزجه ، وكذلك استعمال وصب على ظهور بحيث لو قدر مخالطه في أحد أوصافه كان له منيرا ، وكذا ماخالطه من نحو سدر غسل به ميت غير الماء .

الحسابة — قالوا : الذي يخرج الماء عن كونه طهورا أشياء : أولها : طاهر لا يفسد الاحتراز منه إذاخالط الماء فغير أحد أوصافه تغيرا كثيرا . وكان ذلك "طاهر في غير محل التطهير سواء طبخ فيه كماء الباقلا والحمص ، أو لم يطبخ كالزعفران والملح المعدنى إذا استقط فيه أحدها فإن كان المخالط الطاهر مما يفسد الاحتراز منه كفضلب وورق شجر فلا يخرج الماء من طهوريته إلا إذا طرحه آدمى عاقل قصدا .
ثانيها : ماء مستعمل في رفع حدث أو إزالة خبث إذا طهر المحل به وانفصل غير تغير ثم خالط طهورا دون القلتين ومثل المستعمل ما ألحق به كما يأتي . ثالثها : مائع لم يخالف الماء الطهور في أوصافه إذا غلبت أجزاءه على الطهور وذلك كماء الورد الذي ذهب رائحته .

(١) المالكية — قالوا : استعمال الماء لا يسلب طهوريته ولو كان غاليا فهو من قسم الطهور .

(٢) الحنفية — قالوا : إن الماء ينقسم إلى قسمين كثير وقليل : فالأول : كماء البحر والأنهار والترج والمجاري الزراعية ومنه الماء الراكد في الأنحواض المربعة بالغة مساحتها عشرة أذرع في عشرة بذراع العامة والأحواض المستديرة البالغ

أسباع الرطل، ومقدارهما مساحة في مكان مربع ذراع وربع ذراع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الآدمي المتوسط. وفي المكان المدقور كالبئر ذراع عرضاً وذراعاً ونصف ذراع عمقاً وثلاثة أذرع وسبع ذراع محيطاً. وفي مكان مثلث ذراع ونصف ذراعاً ومثل ذلك طولاً وذراعاً وعمقاً. أما المستعمل ففي تعريفه اختلاف المذاهب^(١).

ثالثاً : ما أخرج من نبات الأرض بعلاج كماء الورد أو غيره كماء البطيخ .

= مقياس محيطها ستة وثلاثين ذراعاً، والمدار في عمقها على أن أرضها لا تنكشف بالاغتراف منها ، والثاني هو ماعدا ذلك .

المالكية — قالوا : إن القليل هو ما لم يزد عن كفاية الغسل ، وقدر ذلك بملء صاع وهو خمسة أرتال وثلاث لماء ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بماء واغتسل بصاع ، والكثير ما زاد على ذلك .

^(١) الحنفية — قالوا : الماء المستعمل هو ما أدى به قربته أو رفع به حدث أو أسقط به فرض وإن لم يرفع حدثاً كالماء الذي غسل به بعض أعضاء الوضوء قبل إتمامه فإنه أسقط فرضاً ولم يرفع حدثاً لتوقف رفع الحدث على تمام الطهارة فإنها لا تنجز ، أو استعمل لتذكر ما اعتاده من العبادة كوضوء الحائض المستحب عند كل وقت صلاة لتذكر ما اعتادته من الصلاة ، ولا يكون الماء مستعملاً في كل ذلك إلا إذا انفصل عن العضو وإن لم يستقر في مكان .

الشافعية — قالوا : الماء المستعمل هو القليل الذي أدى به مالا بد منه من رفع حدث ولو بصورة كوضوء الصبي ، ولا يكون مستعملاً إلا إذا انفصل عن العضو ومن المستعمل أيضاً ما أزيل به خبث بشرط أن يكون الماء وارداً على النجاسة وقت تطهيرها ، وأن يتفصل طاهراً بحيث لم يتغير أحداً وصفاته بالخبث ، وأن لا يزيد وزنه بعد اعتبار ما تنثر به المغسول من الماء وبعد اعتبار ما تحلل في الماء من =

= الأوساخ مثال ذلك أن تغسل النجاسة بعشرة أرتال من الماء فينشرب المفسول منها رطلا ولا يتخلل في الماء من الأوساخ قدر أوقيتين فإذا كان الماء المنفصل تسعة أرتال وأوقيتين أو أقل فالماء طاهر مستعمل فإن تخلف شرط من ذلك فالماء متنجس، ومن المستعمل الماء القليل الذي اعترف منه لنفسل يديه في الوضوء بعد غسل وجهه وإنما قيد بذلك لأن الترتيب في الوضوء لا بد منه، ومحل هذا إذا لم ينو الاعتراف عند إرادة غسل اليدين بأن لم يتصد نقل الماء من إنائه لغسلها خارجه، فإن نوى الاعتراف فهو طهور، وكذلك الحال في الغسل عند مماسة الماء لشيء من بدنه بعد نيته رفع الحدث المقترنة بغسل جزء من البدن كأن غسل بعض أعضائه بنية رفع الحدث ثم اعترف لغسل ما بعده، فإن نوى الاعتراف فلا يصير مستعملا وإلا فهو مستعمل .

الحنابلة — قالوا : المستعمل هو القليل الذي رفع به حدث أو أزيل به خبث وانفصل غير متغير عن محل طهر بغسله سبعا كما هو المذهب في تطهير النجس فالمنفصل قبل الغسلة السابعة نجس والمنفصل بعدها مستعمل ، وألحقوا بالمستعمل ما غسل به ميت أو غمس فيه يده كلها ، أو صبه على يده كلها قائم من نوم ينقض الوضوء إذا كان النوم بالليل وكان الشخص مسلما عاقلا بالغاً وكان الغمس أو الصب المذكوران قبل أن يغسل يده ثلاثا بنية وتسمية فيصير الماء بالغمس أو الصب مستعملا ولا يحكم باستعمال الماء إلا بعد انفصاله عن محل الاستعمال .

المالكية — قالوا : المستعمل هو الطهور الذي رفع به حدث أو أزيل .
خبث أو استعمل فيما يتوقف على طهور سواء كان واجبا كغسل الميت وغسل الذمية بعد انتطاع الحيض والنفاس ليحل وطؤها ، أو كان غير واجب كالوضوء على الوضوء ، وغسل الجمعة والعيدين ، والغسلة الثانية والثالثة في الوضوء . ولا يحكم باستعمال ما سال على العضو في غير إزالة الخبث إلا إذا تناظر بعد ذلك وكذا ما غمس فيه العضو لا يكون مستعملا إلا إذا ذلك فيه .

وأما القسم الثالث : من المياه وهو الماء المتنجس فهو نوعان : الأول : ما كان طهورا في الأصل وحلت فيه نجاسة غيرت أحد أوصافه الثلاثة قليلا أو كثيرا .
الثاني : ما كان طهورا في الأصل قليلا وحلت به نجاسة لم تغير أحد أوصافه (١) .

حكم مياه الآبار

ماء البئر إذا كان أقل من القلتين ومات فيه ماله دم سائل يتنجس ولو لم يتغير كما إذا سقطت فيه نجاسة، وإذا كان قلتين فأكثر فلا يتنجس إلا بالتغير كما تقدم في الماء المتنجس (٢) .

(١) المالكية — قالوا : إن القليل من الطهور إذا حلت فيه نجاسة لم يتغير أحد أوصافه، باق على طهوريته إلا أنه يكره استعماله إن وجد غيره مراعاة للخلاف كما سيأتي بيانه .

الشافعية — قالوا : بطهورية الماء المطلق القليل إذا حلت فيه نجاسة معفو عنها لعسر الاحتراز بشرط أن لا يطرحها فيه أحد كأن ألقتها الرياح أو وقعت بنفسها كهيئة ما لا دم له سائل مثل الذباب والنمل .

(٢) المالكية — قالوا : إذا مات في البئر حيوان برى ذو دم سائل ولم يتغير للبئر فلا يتنجس وينبغي أن يترج منها بقدر ما تطيب به النفس ولا يحد ذلك بمقدار معين .

الحنفية — قالوا : إذا مات في ماء البئر حيوان له دم سائل فإنه يتنجس هو وحيطانها ودلوها وحبلها . ثم إن انتفخ الحيوان الذي وقع فيها أو تفسخ بأن تفرقت أعضاؤه، أو تمعط بأن سقط شعره فإنه لا تطهر إلا بترج جميع ما فيها إن أمكن، فإن لم يمكن نزع جميعه تطهر بترج مائتي دلو بالدلاء المستعملة فيها ، ولا يكون الترح إلا بعد إخراج الميت منها . وبالترج يطهر ماؤها وحيطانها ودلوها وحبلها ويد التارح . وإن مات فيها ولم ينتفخ، أو تفسخ، أو تمعط، فإن كان كبيرا كالأدمى والشاقوا الجدى =

مبحث أحكام المياه

حكم الماء الطهور أنه يرفع الحدث الأصغر والأكبر ويزيل النجاسة وتؤدي به القرب غير الواجبة كغسل الجمعة والعيدين وكالوضوء المجتد ، ويجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتنظيف ثوب ، وبدن وسقى زرع وغير ذلك .

وتتعلق به من حيث الاستعمال الأحكام الخمسة ، وهي : الوجوب والندب والحرمة والكراهة والإباحة . فيجب التطهر به لأداء فرض يتوقف على الطهارة وجوبا موسعا إن اتسع الوقت ومضيقا إن ضاق ، ويندب في الطهارات المندوبة كوضوء مجتد وغسل الجمعة^(١) وعيد ونحو ذلك . ويحرم استعماله في أحوال . منها : أن يكون مسبلا لغير التطهير به . ومنها : أن يكون مملوكا للغير ولم يأذن في استعماله كالمسروق والمغصوب .

= فحكمه كذلك ، وإن كان صغيرا كالحمامة والهرة تطهر بترج أر بعين دلوا ، وإن كان أصغر من ذلك كمصفور وفارة فيترج عشرون دلوا ، ولا فرق في الآدمي والدجاجة والفأرة بين الصغير والكبير من نوعها لورود النص . وأما غير ذلك فكل نوع يلحق بصغيره . فإن وقع في البئر حيوان ونخرج حيا فلا يخلو إما أن يكون نجس العين أولا فإن كان نجس العين وهو الخنزير فإن ماءها وما يتعلق به يكون نجسا ولا يظهر إلا بترجه إن أمكن أو بترج مائتي دلوا منه ، وإن لم يكن نجس العين ، فإن كان على بدنه نجاسة مغلظة فحكمه كذلك ، وإن لم يكن على بدنه نجاسة فلا يترج منها شيء وجوبا بل يندب بترج عشرين دلوا يطمئن القلب . هذا إذا لم يصب فيه الماء فإن أصاب فيه الماء فيعتبر بسؤره وهو مبين في أحكام السور . ولا يتنجس الماء بسقوط ما لا يدم له سائل كالضفادع ونحوها ، ويعنى عما لا يمكن الاحتراز منه كسقوط روث ونحوه إن كان قليلا ، ويعتبر القليل والكثير بتقدير الناظر إليه .

(١) المالكية — قالوا : غسل الجمعة سنة فاستعمال الماء الطهور فيه مسنون

لا مندوب .

ومنها : ماتحقق الضرر باستعماله كما إذا كان مريضا وعلم أن استعمال الماء يضره ضررا يئنا ، وكما إذا كان الماء شديد الحرارة أو البرودة وتحقق الضرر البين باستعماله .
ومنها : التطهر بماء احتيج إليه لإزالة عطش حيوان لا يجوز إتلافه شرعا ، فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الطهور فيها وإن صح التطهير به ^(١) لأن الحرمة فيه عارضة .
ويكره استعماله في أحوال . منها : أن يكون الطهور شديد الحرارة أو البرودة بحيث لا يستند ضرره وإنما يكره لأنه مظنة عدم الإسباغ في الوضوء وعدم الخشوع . ومنها :
المشمس ^(٢) أى الساخن بالشمس إذا كان تسميسه في إثناء منقطع غير الذهب والفضة كأن كان نحاسا أو رصاصا في بلد حار فيكره استعماله في البدن ظاهرا وباطنا وفي غسل ثوب يباشر البدن رطبا .

وهناك مياه أخرى مكروهة مفصلة في المذاهب ^(٣) ، وتزول الكراهة في جميع المياه المكروهة بالاحتياج إليها لعدم وجود غيرها .

^(١) الحنابلة — قالوا : ما حرم استعماله لا يصح التطهير به من حدث إذا كان المتطهر به ذا كرا ، ويصح التطهير به من الخبث .

^(٢) الشافعية — قيدوا كراهته بما إذا علت زهومة وبما إذا استعمل قبل تبريده .

الحنابلة — قالوا : إن استعمال الماء المشمس غير مكروه مطلقا .

^(٣) الحنفية — زادوا فيما يكره استعماله سؤر شارب الخمر إن شرب من الإناء بعد زمن تردّد فيه لعبه بأن ابتلعه أو بصقه . أما إذا شرب من المامعقب شرب الخمر مباشرة فسؤره نجس . وزادوا أيضا سؤر سباع الطير كالخداة والغراب وما في حكمهما كالذجاجة غير المحبوسة . ولأنما كره سؤر ما ذكر لاحتمال أن تكون مستنجسة بمنقارها . وأما سؤر سباع البهائم ونحوه وكل ما لا يؤكل لحمه فإنه نجس لاختلاطه بلعابه بالنجس ، ومثل سؤره ما خالط صرقة لتولد كل من اللعاب والعرق من لحمه النجس . وسؤر البغل والحمار مشكوك في طهوريته لافى طهارته فيزيل الخبث

= ويتطهر به من الحدث إن لم يوجد غيره احتياطاً . وسؤر الهرة الأهلية مكروه لأنها لا تتحاشى النجاسة ، وإنما كان سؤرها مكروها ولم يكن نجساً مع أنها مما لا يجوز أكله لقوله صلى الله عليه وسلم : «إنها ليست نجسة لأنها من الطوافين عليكم والطوافات» .

الشافعية — زادوا في المياه المكروهة الماء المتغير بجواره الملاقى له من مائع أو جامد كدود ودهن ونحوهما إذا لم يسلب عنه اسم الماء .

الحنابلة — زادوا في المياه المكروهة ماء بئر بمقبرة ، وماء مسخنا بوقود مغصوب لأن به أثراً محرماً ، وماء مسخنا بنجاسة ولو بعد ذهاب سخونته لعدم سلامته غالباً من وصول أجزاء من النجاسة إليه ، وماء مستعملاً في طهارة غير واجبة كالوضوء المجدد ، وماء تغير أحد أوصافه بملح منعقد من الماء ، وماء يثر في أرض مغصوبة أو حفرت غصبا أو كانت أجرة حفرها مغصوبة . وماء غلب على الظن نجسه .

المالكية — زادوا في المياه المكروهة الماء المستعمل في أمر متوقف على ظهور فيكره استعماله ثانياً فيما يتوقف على الظهور إن كان قليلاً ووجد غيره ولم يكن استعماله أولاً في وضوء غير واجب سواء استعماله بالغ أو صبي . وإنما كره مراعاة الخلاف في ظهوريته ، ولعدم استعمال السلف إياه . والماء القليل الذي خالطته نجاسة لم تغير أحد أوصافه ولم يكن جارياً وليست له مادة كماء البئر وكانت النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة أو أكثر ووجد غيره وإلا لم يكره . والماء الذي ولغ فيه كلب أو كلاب ولو مراراً ، ومعنى ولغ الكلب تحريك لسانه داخل الماء . أما ما ورد من إراقة الماء الذي ولغ فيه وغسل إنائه سبعة فمحمول عندهم على التنبؤ . والماء الذي شرب منه معتاد شرب السكر ولو مرتين ، أو غسل فيه عضواً من أعضائه إن كان قليلاً ووجد غيره وشك في طهارة فله أوعضوه فإن كان على فله أو على عضوه نجاسة فإن غيرت أحد أوصاف الماء فهو نجس ، وإن لم تغير أحد أوصافه فهو من القليل الذي حلت فيه نجاسة ولم تغيره وحكمه الكراهة إن وجد غيره كما تقدم . والماء الذي شرب منه حيوان لا يتوقى النجاسة كالطير والسمك والدجاج إلا أن يعسر الاحتراز منه كالهرة والقارة فلا يكره استعماله للشقة .

وحكم الماء الطاهر أنه لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث^(١) ، ويجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتنظيف ثوب وبدن وسقي بهيمة وزرع ونحو ذلك . وحكم الماء المتنجس أنه لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث ، ويجوز الانتفاع به لضرورة كإزالة غصّة لمن لم يجد ماء طاهرا ، ويحرم استعماله بدون ضرورة إلا في أمور مفصلة في المذاهب^(٢) . ودليل التحريم قوله تعالى ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ ولا يخفى أن المتنجس منها .

= وكذا لا يكره إن علمت أو ظنت طهارة فيه ، فإن علمت النجاسة أو ظنت فحكمه حكم القليل الذي حلت فيه نجاسة . أما الماء الراكد إن كان غير مستبحر وليس له مادة كثيرة فإنه يكره تعبدا اغتسال الخبث فيه ولو لم يكن بجسده أو ساخ . أما الوضوء فيه أو الاغتسال خارجه بالاعتراف منه فلا كراهة فيه — وإنما كره لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يغتسل أحدكم في الماء الراكد وهو جنب » ويكره أيضا استعمال الماء الطهور غير الجاري ولو كثيرا إن مات فيه آدمي أو حيوان ميتة نجسة ولم يتغير أحد أوصافه قبل أن ينزح منه ما يظن بترحه زوال الفضلات التي خرجت منه عند خروج روحه .

(١) الحنفية — أجازوا لإزالة الخبث به .

(٢) المالكية — أجازوا الانتفاع به وبكل متنجس في غير مسجد وباطن بدن الآدمي . أما تلطخ ظاهر بدنه به فالمعتد عندهم كراهته لا تحريمه . ويجب إزالته عند إرادة الصلاة وما شرطه الطهارة .

الحنفية — قالوا : يجوز الانتفاع بالماء المتنجس إذا لم يتغير وصفه في تخمير الطين وسقي الدواب .

الشافعية — قالوا : يجوز استعماله في إطفاء تنور وسقي بهيمة وشجر وزرع .
الحنابلة — قالوا : يجوز استعماله في بل التراب وجعله طينا يستعمل في غير المسجد وغير ما يصلى عليه .

مبحث الأعيان الطاهرة

اعلم أن الأصل في الأشياء الطهارة ما لم تثبت نجاستها بدليل . والأشياء الطاهرة كثيرة . منها الجماد . وهو كل جسم لم تحله الحياة ولم ينفصل عن حي وينقسم إلى قسمين : جامد ومائع فن الجماد : جميع أجزاء الأرض ومعادنها كالذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص ونحوها ومنه جميع أنواع النبات ولو كان مخدرا ويقال له المفسد . وهو ما غيب العقل دون الحواس من غير نشوة وطرب كالخشيشة والأفيون أو كان مرقدًا وهو ما غيب العقل والحواس مع كالداتورة والبنج . أو كان يضر بالبدن كالنباتات السامة فهذه النباتات كلها طاهرة وإن حرم منها تناول ما يضر العقل أو الحواس أو غيرها . ومن المائع : المياه والزيت وعسل القصب وماء الأزهار والطيب والخل فهذه كلها من الجماد الطاهر ما لم يطرأ عليها ما نجسها . ومنها دمع الحى وعرقه ولعابه ومخاطه على تفصيل في المذاهب ^(١) . وكذلك نفس الحيوان الحى ^(٢) وبيضه الذى لم يفسد ، ولبنه إذا كان آدميًا أو ما كول اللحم .

^(١) الشافعية — قالوا : بطهارة هذه الأشياء إذا كانت من حيوان طاهر سواء كان ما كول اللحم أولا ، وقالوا بنجاسة مم الحية والعقرب .

المالكية — قالوا : بنجاسة اللعاب إذا خرج من المعدة بأن خرج من نائم على غير وسادة أو كان اللعاب منتنا ، وقالوا بطهارته فيما عدا ذلك .

الحنابلة — قالوا : بطهارة الدمع والعرق واللعاب والمخاط إذا كانت من حيوان يؤكل أو من غيره بشرط أن يكون ذلك الغير مثل الهرة أو أقل منها وأن لا يكون متولدا من النجاسة .

الحنفية — قالوا فى عرق الحى ولعابه : إن حكمهما حكم السؤر طهارة وبنجاسة .

^(٢) الشافعية — استثنوا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما . =

ومنها : البلمم والصفراء والخامسة رواه الدارقطني عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال : أتى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على أثر أدلوا ماء في ركوة قال : « يا عمار ما تصنع » قلت يا رسول الله بأبي وأمي أعجل ثوبي من تخامة أصابته فقال : « يا عمار إنما يغسل الثوب من خمس : من الغائط والبول والقيء والدم والمني - يا عمار ما تخامتك والماء الذي في ركوتك إلا سواء » . ومنها حرارة الحيوان المأكول اللحم بعد تذكينه الشرعية والمراد بها الماء الأصفر الذي يكون داخل الجلدة المعروفة فمهما الماء طاهر وكذلك جلطة المرارة لأنها جزء من الحيوان المذكور تابع له في طهارته (١) .
ومنها : ميتة الأدمى ولو كافرا لقوله تعالى ﴿ ولقد كفرنا آدم ﴾ هو تكريمهم يقتضي طهارتهم أحياء وأمواتا . أما قوله تعالى ﴿ إنما المشركون نجس ﴾ فالمراد بنجاستهم المعنوية . ومنها : ميتة الحيوان البحري ولو طاللت حياته في البر كالتمساح (٢) ، والضفدع والسطحفاة البحرية أو كان على صورة الكلب أو الخنزير أو الأدمى سواء مات في البر أو في البحر وسواء مات حنفا أو فاعل لقوله صلى الله عليه وسلم : « أحلت لنا

= الحنابلة — استثنوا الكلب والخنزير أيضا وما تولد منهما أو من أحدهما مع غيره . وكذا ما لا يؤكل لحمه إذا كان أكبر من الهر في خلقته .

الحنفية — استثنوا الخنزير فقط .

(١) الشافعية — قالوا : بخياسة ماء المرارة المذكورة ، وجلدتها متنجسة به ، وتطهر بتسلها كالكرش فإن ما فيه نجس وهو نفسه متنجس به ويظهر يغسله .

الحنفية — قالوا : إن حكم مرارة كل حيوان حكم بوله فحيى نجسة بنجاسة مغلظة في نحو ما لا يؤكل لحمه وخفيفة في مأكول اللحم والجلدة تابعة للماء الذي فيها .

(٢) الشافعية والحنابلة — استثنوا من ميتة الحيوان البحري ثلاثة أشياء : التمساح ، والضفدع ، والحية لأنها نجسة وما عداها من ميتة البحر فهو طاهر .

ميتان ودمان: السمك والجراد، والكبد والطحال». ومنها: ميتة الحيوان البري الذي ليس له دم يسيل كالقذباب والشموس والجراد والنمل والبرغوث^(١).

ومنها: الخمر إذا صارت خلا على تفصيل في المذاهب^(٢).

ومنها: ما كوك اللحم المذكى ذكاة شرعية.

(١) الشافعية — قالوا: بنجاسة الميتة المذكورة ما علل الجراد.

الحنابلة — قعدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة كدود الجرح.

(٢) المالكية — قالوا: إن الخمر تطهر إذا صارت خلا أو تحجرت ولو كان كل منهما بفعل فاعل ما لم يقع فيها نجاسة قبل تخللها. ويظهر إنائها تبعاً لها.

الحنفية — قالوا: إن الخمر تطهر ويظهر إنائها تبعاً لها إذا امتزجت عنها بأن صارت خلا حيث يزول عنها وصف الخمرة وهي المذرة والإسكار، ويجوز تخللها ولو بطرح شيء فيها كالملح والماء والسمك وكذا بإيقاد النار عندها، وإذا اختلط الخمر بالخل وصار حامضاً طهر وإن غلب الخمر، ولو وقعت في العصير فارة وأخرجت قبل التلفسح وترك حتى صار نحرًا ثم تخللت أو خلاها أحد طهرت.

الشافعية — قالوا: لا تطهر الخمر إلا إذا صارت خلا بنفسها بشرط ألا تخلل فيها نجاسة قبل تخللها، وإلا فلا. تطهر ولو نزع النجاسة في الحال، وبشرط أن لا يصاحبها طاهر إلى التخلل إذا كان مما لا يشق الاحتراز منه لأنه يتجنب بها ثم ينفسها. وأما الطاهر الذي يشق الاحتراز منه كقليل بذر العنب فإنه يظهر تبعاً لها كما يظهر إنائها تبعاً لها.

الحنابلة — قالوا: تطهر الخمر إذا صارت خلا بنفسها ولو بنقلها من شمس إلى ظل أو عكسه أو من إناء لآخر بغير قصد التخليل ويظهر إنائها تبعاً لها ما لم يتجنب بغير المتخللة من نحر أو غيره فإنه لا يطهر.

ومنها: الشعر والصوف والوبر والريش من حي ما كول أو غير ما كول أو ميتهما سواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير نتف على تفصيل في المذاهب^(١).

مبحث النجاسة

النجاسة في اللغة : اسم لكل مستفذر وكذلك النجس بكسر الجيم وفتحها وسكونها. والفقهاء يقسمون النجاسة إلى قسمين : حكية وحقيقية. وفي تعريفهما

(١) المالكية — قالوا : بطهارة جميع الأشياء المذكورة من أى حيوان سواء أكان حيا أم ميتا ما كولا أم غير ما كول ولو كلبا أو خنزيرا، وسواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير نتف بجزءها أو حلقها أو قصها أو إزالتها بنحو النورة . لأنها لا تحملها الحياة. أما لو أزيلت بالتف فأصولها نجسة والباقي طاهر. وقالوا بنجاسة قصبة الريش من غير المذكى أما الزغب النابت عليها الشبيه بالشعر فهو طاهر مطلقا .

الحنفية — وافقوا المالكية في كل ما تقدم إلا في الخنزير فإن شعره نجس سواء كان حيا أو ميتا متصلا أو منفصلا وذلك لأنه نجس العين .

الشافعية — قالوا : بنجاسة الأشياء المذكورة إن كانت من حي غير ما كول إلا الشعر الآدمي غير المتوفى، فإنه طاهر . أو كانت من ميتة غير الآدمي فإن كانت الأشياء المذكورة من حي ما كول اللحم فهي طاهرة إلا إذا انفصلت بنتف وكانت في أصولها رطوبة أو دم أو قطعة لحم لا تقصد أى لا قيمة لها في العرف فإن أصولها متنجسة وباقيها طاهر ، فإن انفصل معها عند التف قطعة لحم لها قيمة في العرف فهي نجسة تبعا .

الحنابلة — قالوا : بطهارة الأشياء المذكورة إذا كانت من حيوان ما كول اللحم حيا كان أو ميتا أو من حيوان غير ما كول اللحم مما يحكم بطهارته في حال حياته وهو ما كان قدر المرة فأقل ولم يتولد من نجاسة. وأصول تلك الأشياء المغروسة في جلد الميت نجسة ولولم تنفصل عنها . أما أصولها من الحى الطاهر فهي طاهرة إلا إذا انفصلت بالتف فتكون تلك الأصول نجسة ويكون الباقي طاهرا .

اختلاف في المذاهب^(١) ويخصون النجس بالفتح بما كان نجسا لذاته فلا يصح إطلاقه على ما كانت نجاسته عارضة . وأما النجس بالكسر فإنه يطلق عندهم على ما كانت نجاسته عارضة أو ذاتية فالدم يقال له نجس ونجس بالفتح والكسر والثوب المتنجس يقال له نجس بالكسر فقط . والأعيان النجسة لذاتها كثيرة منها : ميتة الحيوان البرى غير الآدمى إذا كان له دم ذاتى يسيل عند جرحه بخلاف ميتة الحيوان البحرى فإنها طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وبخلاف ميتة الآدمى فإنها طاهرة كما تقدم ، وبخلاف ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم ذاتى يسيل عند جرحه كالجراد فإنها طاهرة^(٢) .

(١) الحنابلة — عرفوا النجاسة الحكيمة بأنها الطارئة على محل طاهر قبل طروها فيشمل النجاسة التي لها جرم وغيرها متى تعلقت بشيء طاهر وأما النجاسة الحقيقية : فهي عين النجس بالفتح .

الشافعية — عرفوا النجاسة الحقيقية بأنها التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح وهي المراد بالعينية عندهم . والنجاسة الحكيمة بأنها التي لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول جف ولم تدرك له صفة فإنه نجس بنجاسة حكيمة .

المالكية — قالوا : النجاسة العينية : هي ذات النجاسة ، والحكيمة : أثرها المحكوم على المحل به .

الحنفية — قالوا : إن النجاسة الحكيمة : هي الحدث الأصغر والأكبر وهو وصف شرعى يحل بالأعضاء أو بالبدن كله يزيل الطهارة . والحقيقية : هي الخبث ، وهو كل عين مستندرة شرعا .

(٢) الشافعية — قالوا : بنجاسة ميتة ما لا نفس له سائلة لإميتة الجراد ولكن يعفى عنها إذا وقع شيء منها بنفسه في الماء أو المائع فإنه لا ينجسه إلا إذا تغير ، أما إذا طرعه إنسان أو تغير ما وقع فيه فإنه ينجس ولا يعفى عنه .

ومنها : أجزاء الميتة التي تحلها الحياة . وفي بيانها تفصيل المذاهب ^(١) . وكذا الخارج منها من محو دم ومخاط وبيض ولبن وأفضة على تفصيل ^(٢) . ومنها : الدم بجميع أنواعه إلا الكبد والطحال فإنه ماطاهر إن للحديث المتقدم . وكذا دم الشهيد ما دام عليه . والمراد بالشهيد شهيد القتال ، وما يبق في لحم المذكاة أو عروقها ودم السمك والقمل

^(١) المالكية — قالوا : إن أجزاء الميتة التي تحلها الحياة هي اللحم والعظم والعصب ونحوها بخلاف نحو الشعر والصوف والوبر وزغب الريش فإنها لا تحلها الحياة فليست نجسة .

الشافعية — قالوا : إن جميع أجزاء الميتة من عظم ولحم وجلد وشعر وريش ووبر وغير ذلك نجس لأنها تحلها الحياة عندهم .

الحنفية — قالوا : إن لحم الميتة وجلدها مما تحلها الحياة فهما نجسان بخلاف نحو العظم والظفر والمنقار والمخالب والحافر والقرن والظفر والشعر — إلا شعر الخنزير — فإنها طاهرة لأنها لا تحلها الحياة لقوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة « إنما حرم أكلها » وفي رواية « لحما » فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم ، فدخلت الأجزاء المذكورة ما لم تكن بها دسومة فإنها تكون متنجسة بسبب هذه الدسومة . والعصب فيه روايتان المشهور أنه طاهر وقال بعضهم الأصح نجاسته .

الحنابلة — قالوا : إن جميع أجزاء الميتة تحلها الحياة فهي نجسة إلا الصوف والشعر والوبر والريش فإنها طاهرة ، واستدلوا على طهارتها بمجموع قوله تعالى ﴿ ومن أوصافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين ﴾ لأن ظاهرها يعم حالتها الحية والموت . وقيس الريش على هذه الثلاثة .

^(٢) الحنفية — قالوا : بطهارة ما خرج من الميتة من لبن وأفضة وبيض رقيق القشرة أو غليظها ونحو ذلك مما كان طاهرا حال الحياة .

الحنابلة — قالوا : بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض الخارج من ميتة ما يؤكل إن تصلب قشره .

والبرغوث والبق ودم الكائن وهي: دويبة حمراء شديدة اللسع فهذه الدماء طاهرة .
وهناك دملء أخرى طاهرة في بعض المذاهب^(١) .

ومنها : القيح ، وهو : المدة التي يتخاطها دم . ومنها الصديد وهو : ماء الجرح
الرقيق المختلط بدم وما يسيل من القروح ونحوها^(٢) .

= الشافعية — قالوا : بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض إذا تصلب قشره سواء
كان من ميتة ما يؤكل لحمه أو غيره فإنه طاهر .
المالكية — قالوا بنجاسة جميع الخارج من الميتة .

^(١) المالكية — قالوا : الدم المسفوح نجس بلا استثناء ولو كان من السمك .
والمسفوح هو : السائل من الحيوان . أما غير المسفوح كالباقي في خلال لحم
المذكاة أو عروقها فطاهر .

الشافعية — قالوا : بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء : (١) لبن المأكول إذا
خرج بلون الدم ، (٢) التي إذا خرج بلون الدم أيضا وكان خروجه من طريقه المعتاد ،
(٣) البيض إذا استحال لونه إلى لون الدم بشرط أن يبقى صالحا للتخايق ،
(٤) دم الحيوان إذا انقلب حلقة أو مضنة بشرط أن يكون من حيوان طاهر .

الحنفية — قالوا : بطهارة الدم الذي لم يسيل من الإنسان أو الحيوان ، وبطهارة
الدم إذا استحال إلى مضنة . أما إذا استحال إلى حلقة فهو نجس .

^(٢) الحنفية — قالوا : إن ما يسيل من البدن غير القيح والصديد إن كان لعلة
ولو بلا ألم فنجس وإلا فطاهر وهذا يشمل النقط (وهي القرحة التي امتلأت
وحان قشرها) وماء البثرة ، وماء الأذن ، وماء العين . فالسائل الذي يخرج من
العين المريضة نجس ولو خرج من غير ألم كالسائل الذي يسيل بسبب الغرب
(وهو عرق في العين يوجب سيلان الدمع بلا ألم) .

الشافعية — قيدوا بنجاسة السائل من القروح غير الصديد والدم بما إذا تغير
لونه أو ريحه وإلا فهو طاهر كالعرق .

ومنها : الكلب والخنزير^(١) وما تولد منهما أو من أحدهما ولو مع غيره .
أما نجاسة الكلب فللأمر بإراقة الماء الذي ولغ فيه وغسل إنائه ، فقد قال صلى
الله عليه وسلم : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات » رواه مسلم .
وأما نجاسة الخنزير فبالقياس على الكلب لأنه أسوأ حالا منه لنص الشارع
على تحريمه وحرمة اقتنائه .

ومنها : ما يرشح منهما من لعاب ومخاط وعرق ودمع^(٢) .
ومنها : فضلة الآدمي من بول وعذرة ، وإن لم تتغير عن حالة الطعام ولو كان
الآدمي صغيرا لم يتناول الطعام .
ومنها فضلة ما لا يؤكل لحمه مما له دم يسيل كالخمار والبغل^(٣) .
أما فضلة ما يؤكل لحمه فلم يذهب فيها خلاف^(٤) .

(١) المالكية — قالوا : كل حي طاهر العين ولو كلبا أو خنزيرا ووافقهم
الحنفية على طهارة عين الكلب مادام حيا على الراجح إلا أن الحنفية قالوا : بنجاسة
لعابه حال الحياة تبعا لنجاسة لحمه بعد موته ، فلو وقع في بئر وخرج حيا ولم يصب
فيه الماء لم يفسد الماء وكذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئا لم ينجسه .

(٢) المالكية — قالوا : كل ذلك طاهر لقاعدة أن كل حي وما رشح منه
طاهر .

(٣) الحنفية — قالوا : فضلات غير ما كول اللحم فيها تفصيل ، فإن كانت مما
يطير في الهواء كالغراب فنجاستها مخففة ، وإلا فغلظة . غير أنه يعفى عما يكثر منها
في الطرق من روث البنغال والحديد فمما للخرج .

(٤) الشافعية — قالوا : بنجاسة فضلة ما كول اللحم أيضا بلا تفصيل .

الحنفية — قالوا : إن فضلات ما كول اللحم نجسة بنجاسة مخففة إلا أنهم فصلوا
في الطير فقالوا : إن كان مما يذرق (ذرق الطائر خرؤه) في الهواء كالخمام والعصفور =

ومنها: منى الآدمى وغيره^(١) وهو ماء يخرج عن اللذة بجماع ونحوه وهو من الرجل عند اعتدال مزاجه أبيض غليظ، ومن المرأة أصفر رقيق. ومنها: المذى والودى^(٢)

— فضله طاهرة وإلا فتجسه نجاسة مخففة كالذجاج والبط الأهل والأوز عند الصاحبين ومغلظة عند الإمام .

المالكية — قالوا : بطهارة فضلة ما يحل أكل لحمه كالبحر والغنم إذا لم يعتد التغذية بالنجاسة أما إذا اعتاد ذلك بقينا أو ظنا فضله نجسة . وإذا شك في اعتياده ذلك فإن كان شأنه التغذية بها كالذجاج فضله نجسة ، وإن لم يكن شأنه ذلك كالحمم فضله طاهرة .

الحنابلة — قالوا : بطهارة فضلات ما يؤكل لحمه ولو أكل النجاسة ما لم تكن أكثر طعامه وإلا فضله نجسة وكذا لحمه فإن منع من أكلها ثلاثة أيام لا يتناول فيها إلا غذاء طاهرا فضله بعد الثلاثة طاهرة وكذا لحمه .

(١) الشافعية — قالوا بطهارة منى الآدمى حيا وميتا إن خرج بعد استكمال السن تسع سنين ولو خرج على صورة الدم إذا كان خروجه على هذه الحالة من طريقه المعتاد وإلا فتجس، ودليل طهارته ما رواه البيهقي من أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن المني " يصيب الثوب فقال مامعناه : "إنما هو كاللبصاق أو كالمخاط" وقيس عليه منى خرج من حمة غير آدمى لأنه أصل للحيوان الطاهر إلا أنهم استثنوا من ذلك منى الكلب والخنزير وما تولد منهما فقالوا بنجاسته تبعا لأصله .

الحنابلة — قالوا : إن منى الآدمى طاهر إن خرج من طريقه المعتاد دفقا بلذة بعد استكمال السن تسع سنين للأئمة وعشر سنين للذكر ولو خرج على صورة الدم واستدلوا على طهارته بقول عائشة رضی الله عنها « كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصل فيه » أما منى غير الآدمى فإن كان من حيوان ما كول اللحم فطاهر وإلا فتجس .

(٢) الحنابلة — قالوا : بطهارة المذى والودى إذا كانا من ما كول اللحم .

والمدى ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ونحوها . والودى ماء أبيض مخين يخرج عقب البول غالباً .

ومنها : المسكر المائع سواء كان مأخوذاً من عصير العنب أو كان تقيع زبيب أو تقيع تمر أو غير ذلك لأرب الله تعالى قد سمي الخمر رجساً ، والرجس في العرف النجس ، أما كون كل مسكر مائع نحراً فلما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم : "كل مسكر خمر وكل مسكر حرام" وإنما حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع فوق تحريم شربه تفييراً وتغليظاً وزجراً عن الإقتراب منه . ومنها : القيء والقلس على تفصيل في المذهب ^(١) .

^(١) الحنفية — قالوا : إن القيء نجس بنجاسة مغلظة إذا ملاً الفم بحيث لا يمكن إمساكه ولو كان مرة أو طعاماً أو ماءً أو علقة وإن لم يكن قد استقر في المعدة ولو كان من صبي ساعة إرضاعه بخلاف ماء فم النائم فإنه طاهر ، وبخلاف ما لوقاه دوداً قليلاً أو كثيراً صغيراً أو كبيراً فإنه طاهر أيضاً ، والقلس كالقيء لقوله صلى الله عليه وسلم : «إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فليصرف وليتوضأ» وقد فصلوا في البلغم والدم المخلوط بالبراق فقالوا : إن البلغم إذا خرج خالصاً ولم يختلط بشيء فإنه طاهر وإذا خرج مخلوطاً بالطعام ، فإن غلب عليه الطعام كان نجساً ، وإن استوى معه فيعتبر كل منهما على انفراده بمعنى أنه إذا كان الطعام وحده يملأ الفم فيكون حكمه حكم القيء ، أما الدم المخلوط بالبراق فقالوا : إذا غلب البراق عليه بأن كان الخارج أصفر فهو طاهر ، وإن غلب الدم بأن كان أحمر سواء كان الدم مساوياً أو غالباً فإنه نجس ولو لم يملأ الفم . وما اجتريته الإبل والغنم نجس قل أو أكثر ، واعلم أنه لوقاه مرات متفرقة في آن واحد وكان القيء في كل واحدة منها لا يملأ الفم ولكن لو جمع يملأ الفم فإنه نجس .

المالكية — عرفوا القيء : بأنه طعام خارج من المعدة بعد استقراره فيها فحكهوا بنجاسته بشرط أن يتغير من حالة الطعام ولو بمحوضة فقط بخلاف القلس وهو الماء الذي تمذهفه المعدة عند امتلائها فإنه لا يكون نجساً إلا إذا شابه العذرة ولو في أحد =

ومنها: البيض الفاسد من حيّ على تفصيل في المذاهب^(١) ومنها: الجزء المنفصل^(٢)

= أوصافها ولانضر الحموضة وحدها فإذا خرج الماء الذي تقذفه المعدة حامضاً غير متغير لا يكون نجساً لخفة الحموضة وتكرر حصوله ، وألحقوا اللعاب بالقيء المتغير في النجاسة إذا كان من المعدة بأن لم يكن نائماً على وسادة ، أو كان اللعاب متناً إلا أنه يعفى عنه إذا كان ملازماً ، للشبهة .

الشافعية — قالوا : بنجاسة القيء وإن لم يتغير كأن خرج في الحال سواء كان طعاماً أو ماء بشرط أن يتحقق خروجه من المعدة وهي هنا ما وراء مخرج الحاء المهملة من داخل الحلق فإن شك في خروجه منها فالأصل الطهارة ، وجعلوا منه الماء الخارج من فم النائم إن كان أصفر متناً ، ولكن يعفى عنه في حق من ابتلى به ، وما تجمره الإبل والغنم نجس قلّ أو كثر .

الحنابلة — قالوا : إن القيء والقلس نجسان بلا تفصيل .

(١) المالكية — ضبطوا الفاسد : بأنه ما تغير بعفونة أو زرقاة أو صار دماً أو مضغاً أو فرخاً ميتاً ، بخلاف البيض الذي اختلط بياضه بصفاره ويسمى بالمرقوق ، وبخلاف ما فيه نقطة دم غير مسفوح فإنهما طاهران . أما بيض الميتة فهو نجس كما تقدم . الشافعية — ضبطوا الفاسد : بأنه ما لا يصلح لأن يتخلىق منه حيوان بعد تغيره ، وليس منه ما اختلط بياضه بصفاره وإن أثنى وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه . الحنابلة — قالوا : إن البيض الفاسد هو ما اختلط بياضه بصفاره مع التعفن ، وصححو طهارته وقالوا : إن النجس من البيض ما صار دماً وكذا ما خرج من حيّ إذا لم يتصلب قشره .

الحنفية — قالوا : نجس البيض إذا صار دماً أما إذا تغير بالتعفن فقط فهو طاهر كاللحم المتن .

(٢) الحنابلة — استثنوا من المنفصل من حي ميتة نجسة شيئين حكوا بطهارتهما : وهما البيض إذا تصلب قشره ، والجزء المنفصل من الحى الذى لا يقدر على ذكاته عند تذكّيته الاضطرارية . =

من حي ميتة نجسة إلا الأجزاء التي سبق استنائها في الميتة وإلا المسك المنفصل من غزال حي وكذا جلده فإنيهما طاهران ، ومنها ابن حي لا يؤكل لحمه غير آدمي (١) ومنها رماد النجس المحرق بالنار ودخانه (٢) .

حكم إزالة النجاسة

يجب (٣) إزالة النجاسة عن بدن المصل وثوبه ومكانه إلا ما عفى عنه لتعذر إزالته أو عسر الاحتراز منه دفعا للرجح . أما عن ثوب المصل فقلوله تعالى ﴿وَمَا يَكْفُرُ﴾ . وأما عن البدن فلا أن البدن أولى بالطهارة من الثوب المنصوص على طهارته في الآية

= الشافعية — قالوا : بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش إذا انفصل من حيوان حي ما كول اللحم ما لم ينفصل مع شيء منها قطعة لحم مقصودة أي لما قيمة في العرف ، فإن انفصلت قطعة لحم كذلك تنجست تبعاً لها ، فإن شك في شيء من الشعر وما معه هل هو من طاهر أو من نجس فالأصل الطهارة ، وسبق أنهم حكموا بنجاسة جميع أجزاء الميتة ولم يستثنوا منها شيئاً .

(١) الحنفية — قالوا ، بطهارة الألبان كلها من حي وميت ما كول وغير ما كول إلا لبن الجوز فإنه نجس في حياته و بعد مماته .

(٢) المالكية والحنفية — قالوا : بطهارتهما ، وزاد الحنفية ما إذا صار النجس تراباً من غير حرق فإنه يطهر .

(٣) المالكية — ذكر واقلين مشهورين في إزالة النجاسة : أحدهما : أنها تجب شرطاً في صحة الصلاة . ثانيهما : أنها سنة ، و شرط وجوبها أو سنيتها أن يكون ذاكراً للنجاسة قادراً على إزالتها ، فإن صلى أحد بالنجاسة وكان ناسياً أو عاجزاً عن إزالتها فصلاته صحيحة على القولين ، ويندب له إعادة الظهر أو العصر إلى اصفرار الشمس ، والمغرب أو العشاء إلى طلوع الفجر ، والصبح إلى طلوع الشمس . أما إن صلى بها عمداً أو جاهلاً فصلاته باطلة على القول الأول وصحيحة على القول الثاني ، فتجب عليه إعادة الصلاة أبداً في الوقت أو بعده على القول الأول لبطاؤها ، ويندب له إعادة الصلاة أبداً على القول الثاني .

وأما عن مكانه فلا ن إزالة النجاسة يقصد منها تحسين حال المصلي حال مناجاة ربه ، والمكان كالثوب في ذلك . وفي المعفو عنه تفصيل في المذاهب ^(١) .

مبحث ما يعفى عنه من النجاسة

(١) المالكية — عدوا من المعفو عنه ما يأتي :

١ — سلس الأحداث كبول أو غائط أو مذى أو ودى أو منى إذا سال شيء منها بنفسه فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذي لا يمكن التحول عنه إلى مكان آخر إذا حصل شيء منها ولو كل يوم مرة .

٢ — بلل الباسور إذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة ، وأما يده فلا يعفى عن غسلها إلا إذا كثرت استعمالها في إرجاعه بأن يزيد على مرتين كل يوم وإنما اكتفى في الثوب والبدن بمرة واحدة في اليوم ولم يكتف في اليد إلا بما زاد على اثنتين لأن اليد لا يشق غسلها إلا عند الكثرة بخلاف الثوب والبدن .

٣ — ما يصيب ثوب أو بدن المرضعة من بول أو غائط رضيعها ولو لم يكن وليدها إذا اجتمدت في التحرز عنهما حال نزولهما ويندب لها إعداد ثوب للصلاة .

٤ — ما يصيب ثوب أو بدن الحزاز ، ونازح المراحض ، والطبيب الذي يعالج الجروح ، ويندب لهم إعداد ثوب للصلاة .

٥ — ما يصيب ثوب المصلي أو بدنه أو مكانه من دمه ، أو دم غيره آدميا كان أو غيره ولو خنزيرا ، إذا كانت مساحته لا تزيد عن قدر الدرهم البغلي ، وهو الدائرة السوداء التي تكون في ذراع البغل ، ولا عبرة بالوزن ، ومثل الدم في ذلك القبيح والصيد .

٦ — ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول أو روث خيل أو بغال أو حمير إذا كان ممن يباشر رعيها أو علفها أو ربطها أو نحو ذلك ، فيعفى عنه لمشقة الاحتراز .

٧ — أثر ذباب أو ناموس أو نمل صغير يقع على النجاسة ويرفع شيئا منها فيتعلق برجله أو فمه ، ثم يقع على ثوبه أو بدنه أو مكانه لمشقة الاحتراز ، أما أثر النمل الكبير فلا يعفى عنه لندرته .

٨ = أثر دم موضع الحجامه بعد مسحه بخرقه ونحوها فيعفى عنه إلى أن يبرأ فيفسله .

٩ - ما يصيب ثوبه أو رجله من طين المطر أو مائه المختلط بنجاسة مادام موجودا في الطرق ، ولو بعد انقطاع المطر فيعفى عنه بشروط ثلاثة : أولا : أن لا تكون النجاسة المخالطة أكثر من الطين أو الماء تحقيقا أو ظنا . ثانيا : أن لا تصيبه النجاسة بدون ماء أو طين . ثالثا : أن لا يكون له مدخل في الإصابة بشيء من ذلك الطين أو الماء كأن يعدل عن طريق خالية من ذلك إلى طريق فيها ذلك ، ومثل طين المطر ومائه الماء المرشوش بالطرق ، وكذلك الماء الباقي في المستنقعات .

١٠ - المدة السائلة من دما مل أكثر من الواحدة سواء سالت بنفسها أو بعصرها ، ولو غير محتاج إليه لأن كثرتها مظنة الاحتياج إلى العصر ، فيعفى عما سال عنها ولو زاد على قدر الدرهم ، وأما الدم الواحدة فيعفى عما سال منها بنفسه أو بعصر احتياج إليه ، فإن عصرت بغير حاجة فلا يعفى إلا عن قدر الدرهم .

١١ - خرقه البراغيث ولو كثرا لأنها تنذى بالدم المسفوح فخرؤها نجس ، ولكن يعفى عنه ، وأما دمها فإنه كدم غيرها لا يعفى منه عما زاد على قدر الدرهم البغلي كما تقدم .

١٢ - لعاب النائم إذا خرج من المعدة بحيث يكون أحمر متنا فإنه نجس ، ولكن يعفى عنه إذا لازم .

١٣ - القليل من ميتة القمل فيعفى منه عن ثلاث فأقل .

١٤ - أثر النجاسة على السبيلين بعد إزالة عين النجاسة بما يزيلها من حجر ونحوه فيعفى عنه ، ولا يجب غسله بالماء ما لم ينتشر كثيرا ، فإن انتشر تعين غسله بالماء ، كما يتعين الماء في إزالة النجاسة عن قبل المرأة ، وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث الاستنجاء .

الحنفية - قالوا : تنقسم النجاسة إلى قسمين (١) مغلظة (٢) مخففة ؛ فالمغلظة عند الإمام : بي ماورد فيها نص لم يعارض بنص آخر ، والمخففة عنده هي : ماورد فيها نص عورض بنص آخر قبول ما يؤكل لحمه ، وذلك لأن حديث "استزوها من البول" =

= يدل على نجاسة كل بول ، وحديث "العرينين" يدل على طهارة بول ما كول اللحم ، فلما تعارض فيه الدليلان كانت نجاسته مخففة .

أما حديث "العرينين" فهو ما روى من أن قوما من عرينة أتوا المدينة المنورة فلم توافقهم ، فاصفرت ألوانهم وانتفخت بطونهم ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخرجوا إلى إبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها ، فخرجوا وشربوا ، فكان ذلك سببا في شفائهم .

ويعنى فى النجاسة المخلطة عن أمور منها : قدر الدرهم ويتمتر فى النجاسة الكثيفة بما يزن عشرين قيراطا ، وفى النجاسة الرقيقة بعرض مقعر الكف ومع كونه يعنى عنه فى صحة الصلاة فإن الصلاة تكون به مكروهة كراهة تنزيه ، ولا وجه للقول بكراهة التحريم لأن العفو يقتضى رفع الإثم ، نعم إزالة قدر الدرهم أكد من إزالة ما هو أقل منه . والمشهور عند الحنفية كراهة التحريم .

ومنها : بول الهرة والفأرة وخرؤهما فيما تظهور فيه حالة الضرورة فيعنى عن خروء الفأرة إذا وقع فى الحنطة ولم يكتر حتى يظهر أثره ويعنى عن بولها إذا سقط فى البئر لتحقق الضرورة بخلاف ما إذا أصاب أحدهما ثوبا أو إناء مثلا فإنه لا يعنى عنه لإمكان التحرز . ويعنى عن بول الهرة إذا وقع على نحو ثوب لظهور الضرورة بخلاف ما إذا أصاب خرؤها أو بولها شيئا غير ذلك فإنه لا يعنى عنه .

ومنها : بخار التجس وغباره فلو مرت الريح بالعدرات وأصاب الثوب لا يضر وإن وجدت رائحته ، وكذا لو ارتفع غبار الزبل فأصاب شيئا لا يضر ، ومنها : رشاش البول إذا كان دقيقا كرؤوس الإبر بحيث لا يرى ولو ملاء الثوب أو البدن فإنه يعتبر كالعدم للضرورة ، ومثله الدم الذى يصيب القصاب (أى الجزار) فيعنى عنه فى حقه للضرورة ، فلو أصاب الرشاش ثوبا ثم وقع ذلك الثوب فى ماء قليل تنجس الماء لعدم الضرورة حيثئذ ، ومثل هذا أثر الذباب الذى وقع على نجاسة ثم أصاب ثوب المصلى فإنه يعنى عنه ، ومنها : ما يصيب الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه الامتناع عنه ما دام فى تغسيله .

=

= ومنها: طين الشوارع ولو كان مخلوطاً بنجاسة غالبية مالم يرعيناها، ويعنى فى النجاسة المخففة عما دون ربع الثوب كله ، أو ربع البدن كله ، وإنما تظهر الخفة فى غير المائع لأن المائع متى أصابه نجاسة تتجس ، لا فرق بين مغلظة ومخففة ولا عبء فيه لو زن أو مساحة .

و يعنى عن بحر الإبل والغنم إذا وقع فى البئر أو فى الإناء مالم يكثر كثرة فاحشة، أو يتفتت فيتلون به الشيء الذى خالطه . والقليل المعفوعنه هو ما يستقله الناظر إليه ، والكثير عكسه . وأما روث الحمار ويخى البقر والقليل فإنه يعنى عنه فى حالة الضرورة ، والبلوى ، سواء كان يابساً أو رطباً .

الشافعية — قالوا : يعنى عن أمور :

منها : ما لا يدركه البصر المعتدل من النجاسة ولو مغلظة .

ومنها : قليل دخان النجاسة المنفصل عنها بواسطة النار بخلاف نحو البخار المنفصل بلا واسطة نار فإنه طاهر .

ومنها : الأثر الباقي بالمحل بعد الاستنجاء بالحجر ، فيعنى عنه بالنسبة لصاحبه دون غيره ، فلو نزل فى ماء قليل وأصابه ذلك الأثر تتجس به .

ومنها: طين الشارع المختلط بالنجاسة ، المحققة أو المظنونة ، فإذا شاك فى نجاسة ذلك الطين كان طاهراً لانجسا معفوا عنه ، وإما يعنى عنه بشروط ثلاثة : الأول : أن لا تظهر عين النجاسة ، الثانى : أن يكون الماتر محترزاً عن إصابتها بحيث لا يرمى ذيل ثيابه ولا يتعرض لرشاش نحو سفاء ، الثالث : أن تصيبه النجاسة وهو ماش أو راكب ، أما إذا سقط على الأرض فتلوث ثيابه فلا يعنى عنه لنسبة الوقوع .

ومنها: الخبز المسخن أو المدفون فى الرماد النجس ، وإن تعلق به شئ من ذلك الرماد فإنه يعنى عنه ولو سهل فصله منه ، وإذا وضع فى لبن ونحوه وظهر أثره فيه أو أصاب نحو ثوب فإنه يعنى عنه أيضاً .

ومنها : دود الفاكهة والجبن إذا مات فيها فإن ميتته نجسة معفو عنها ، وكذا الأنفحة التي تصلح للجبن .

ومنها : المائعات النجسة التي تضاف على الأدوية والروائح العطرية لإصلاحها ، فإنه يعنى عن القدر الذى به الإصلاح قياسا على الأنفحة المصلحة للجبن .

ومنها : الثياب التي تنتشر على الحيطان المبنية بالرماد النجس ، فإنه يعنى عما يصيبها من ذلك الرماد لمشقة الاحتراز .

ومنها : الصبّان الميت (وهو فتس القمل) .

ومنها : روث الذباب وإن كثر .

ومنها : حرة الطيور فى الفرش والأرض بشروط ثلاثة : أولا : أن لا يتعمد المشى عليه ، ثانيا : أن لا يكون أحد الجانين رطبا إلا أن تكون ضرورة كما إذا وجد فى طريق رطبة يتعين المرور منها ، فإنه يعنى عنه مع الرطوبة والعمد ، ثالثا : أن يشق الاحتراز عنه .

ومنها : قليل تراب مقبرة منبوذة .

ومنها : قليل شعر نجس من غير كلب أو خنزير أو ماتولد منهما ، أو من أحدهما مع غيرهما ، أما قليل الشعر من الكلب أو الخنزير فغير معفو عنه ، كما لا يعنى عن الكثير من شعر نجس من غير الكلب والخنزير إلا بالنسبة للقصاص والراكب لمشقة الاحتراز .

ومنها : روث سمك فى ماء إذا لم يغيره ولم يوضع فيه عبثا .

ومنها : الدم الباقى على اللحم أو العظم ، فإنه يعنى عنه إذا وضع اللحم أو العظم فى القدر قبل غسل الدم ولو تغير به المرق ، فإن غسل الدم عن اللحم أو العظم قبل الوضع فى القدر حتى انفصل الماء عنه صافيا فهو طاهر ، وإن لم ينفصل الماء صافيا فهو نجس غير معفو عنه .

ومنها : لعاب النائم المحقق كونه من المعدة بأن يكون أصفر أو ممتنا يعنى عنه فى حق صاحبه المبلى به ولو كثر وسال ، والمشكوك فى كونه من المعدة محمول على الطهارة =

= ومنها : جُرَّة البعير ونحوه مما يجتر من الحيوانات ، فإنه يعنى عنها إذا أصابت من يزاوله كمن يقوده أو نحو ذلك .

ومنها : روث البهائم وبولها الذى يصيب الحب حين درسه .

ومنها : روث الفأر الساقط فى حيضان المراحيض التى يستنجى منها ، فإنه يعنى عنه إذا كان قليلا ولم يغير أحد أو صاف الماء .

ومنها : الحمصاة التى يتداوى بوضعها فى العضو المتلوث بالنجاسة ، فإنه يعنى عنها إذا تعينت طريقا للتداوى .

ومنها : ما يصيب اللبن حال حلبه من روث المحلوبة ، أو من نجاسة على ثديها .

ومنها : ما يصيب العسل من بيوت النحل المصنوعة من طين مخلوط بروث البهائم .

ومنها : نجاسة فم الصبي إذا أصاب ثدى مرضعته عند رضاعه ، أو أصاب فم من يتبله فى فمه مع الرطوبة .

ومنها : مائع تنجس بموت ماستط فيه مما لا دم له سائل كمنمل وزنبور ونحل ونحوها ، فيؤكل ذلك المائع المتنجس بما وقع ومات فيه ، ومنها إذا لم يتغير بما مات فيه ولم يطرحه غير الهواء ولو بهيمة .

ومنها : أثر الوشم من دم خرج من العضو ووضع عليه نيلة ونحوها حتى صار أخضر أو أزرق . ومعنى الوشم غرز الجلد بالإبرة ونحوها حتى يبرز الدم فيعنى عن الأثر إذا خضر أو الأزرق الباقي فى محله إذا كان لحاجة لا ينفع فيها غيره ، أو كان وقت فعل الوشم غير مكلف ، أو كان مكلفا ولم يتدر على إزالته إلا بضرر يباح بسببه التيمم) .

ومنها : قليل الدم بثلاثة شروط : (١) أن لا يكون من نجس نجاسته مغلظة كالكلب والخنزير (٢) أن لا يكون بقلعه بحيث لا يطلع به نفسه (٣) وأن لا يختلط بشئ أجنبي غير ضرورى كماء ونحوه ، ومن ذلك قليل دم اللثة فإنه يعنى عنه فى حق من ابتلى به ، ولو اختلط بريته على الراجح .

= ومنها : كثير الدم بأنواعه فيعفى عنه ، في حق من أصابه بشروط وهي :

(١) أن لا يكون متعددا بفعله (٢) وأن لا يتصعق قلا أو يعصر دملا مثلا ، أو يضع عليه ما يفتح أو يشقه بنفسه أو يشقه له من يافته ، فلا يعفى من ذلك إلا عن القليل ، ما عدا دم الفصد والحجامة فإنه يعفى عنه ، وإن كثر ما لم يجاوز المحل .

(٣) وأن لا يختلط بأجنبي غير ضروري من كل مائع ولو كان طاهرا ، (٤) وأن لا ينتقل الدم من محله ، والمراد بالمحل ما يغلب السيلان إليه عادة وما حاذاه من الثوب ، فإن جاوز ذلك عفى عن المجاوز إن قل ، فإن كثر واتصل بغير المجاوز وجب غسل الجميع ، وإن لم يتصل وجب غسل المجاوز فقط . (٥) وأن يكون الدم في شيء ملبوس بالفعل ولو كان للتجميل ، بخلاف المحمول والمفروش للصلاة ، فلا يعفى عما فيه إلا إذا كان قليلا . (٦) وأن يكون العفو عن الكثير من الدم في حق الشخص نفسه ، أما لو حمله غيره أو قبض على شيء متصل به فلا يعفى عنه ، والعفو المذكور إنما هو بالنسبة للصلاة ، فلو أصاب الدم الكثير مائعا ، أو ماء قليلا فلا يعفى عنه ، والمراد بالقليل والكثير ما يكون كذلك بحسب العرف ، وهذا كله فيما يرى بحيث يدركه البصر المعتدل ، وإلا فيعفى عنه مطلقا ولو كان من مغلظ .

الختابلة — قالوا يعفى عن أمور :

منها : يسير دم وقح وصيد ، واليسير هو : ما يعلقه الإله أن في نفسه يسيرا ، وإنما يعفى عن اليسير إذا أصاب غير مائع ومطعموم ، أما إذا أصابها فلا يعفى عنه بشرط : أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال حياته ، ومن غير قبل ودبر ، وإذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوبا في مواضع منه فإنه يضم بعضه إلى بعض ، فإن كان المجموع يسيرا عفى عنه وإلا فلا ، ولا يضم ما في ثوبين أو أكثر ، بل يعتبر كل ثوب على حدة .

ومنها : أثر استجمار محله بعد الإلقاء واستيفاء العدد المطلوب في الاستجمار وسياق .

= ومنها : يسير سلس بول بعد تمام التحفظ لمشقة التحرز .

مبحث فيما تزال به النجاسة وكيفية إزالتها

يزيل النجاسة أمور : منها : الماء الطهور ولا يكفي في إزالتها الطاهر^(١) .
وتطهير محل النجاسة به ، له كيفية مختلفة في المذاهب^(٢) .

= ومنها : دخان نجاسة وغبارها وبخارها ما لم تظهر له صفة .

ومنها : ماء قليل تتجسس بمغفو عنه .

ومنها : النجاسة التي تصيب عين الإنسان ويتضرر بغسلها .

ومنها : البسير من طين الشارع الذي تحققت نجاسته بما خالطه من النجاسة .

(١) الحنفية — قالوا : إن الماء الطاهر غير الطهور مثل الطهور في إزالة النجاسة ، وكذا المسامع الطاهر الذي إذا عصر انعصر كالأخل وماء الورد ، فهذه الثلاثة يطهر بها كل متنجس بنجاسة مرئية أو غير مرئية ولو غليظة ، سواء كان ثوبا أو بدنا أو مكانا .

(٢) الحنفية — قالوا : يطهر الثوب المتنجس بغسله ولو مرة متى زالت عين النجاسة المرئية ، ولكن هذا إذا غسل في ماء جار أو صب عليه الماء ، أما إذا غسل في وعاء فإنه لا يطهر إلا بالغسل ثلاثا بشرط : أن يعصر في كل واحدة منها . وإذا صبغ الثوب بنجس يطهر بانفصال الماء عنه صافيا ولو بقي اللون ، إذ لا يضر بقاء الأثر كلون أو ريح في محل النجاسة إذا شق زواله ، والمشقة في ذلك هي : أن يحتاج في إزالته لغیر الماء كالصابون ونحوه ، ومن ذلك الاختضاب بالحناء المتنجسة ، فإذا اختضب أحد بالحناء المتنجسة طهرت بانفصال الماء صافيا ، ومثل ذلك الوشم فإنه إذا غرزت الإبرة في اليد أو الشفة مثلا حتى برز الدم ثم وضع مكان الغرز صبغ والتأم بالجرح عليه تنحس ذلك الصبغ ، ولا يمكن إزالة أثره بالماء ، فتطهره يكون بغسله حتى يفصل الماء صافيا ، ولا يضر أثر دهن متنجس لزال النجاسة المجاورة =

== للغسل، بخلاف شحم الميتة لأنه عين النجاسة، أما النجاسة غير المرئية فإنها تطهر إذا غلب على ظن الغاسل طهارة محلها بلا عدد، ويقدر لموسوس بثلاث غسلات يعصر الثوب في كل واحدة منها، ويطهر المكان وهو الأرض يصب الماء الطاهر عليها ثلاثا، وتجفف كل مرة بمخرقة طاهرة . وإذا صب عليها ماء كثير بحيث لا يترك للنجاسة أثرا طهرت ، وتطهر الأرض أيضا باليبس فلا يجب في تطهيرها الماء . ويطهر البدن بزوال عين النجاسة في المرئية ، وبغلبة الظن في غيرها ، أما الأواني المتنجسة فهي على ثلاثة أنواع : فخار ، وخشب ، وحديد ، ونحوه .

وتطهيرها على أربعة أوجه : (١) حرق (٢) ونحت (٣) ومسح (٤) وغسل ، فإذا كان الإناء من فخار أو حجر وكان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه فإنه يطهر بالحرق ، وإن كان عتيقا يطهر بالغسل على الوجه السابق ، وإن كان من خشب فإن كان جديدا يطهر بالنحت ، وإن كان قديما يطهر بالغسل ، وإن كان من حديد أو نحاس أو رصاص أو زجاج ، فإن كان صقيلا يطهر بالمسح ، وإن كان خشنا غير صقيل يطهر بالغسل .

وأما المسائعات المتنجسة كالزيت والسمن فإنها تطهر بصب الماء عليها ورفعها عنها ثلاثا ، أو توضع في إناء مثقوب ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن ويحركه ثم يفتح الثقب إلى أن يذهب الماء . هذا إذا كان مائعا .

فإن كان جامدا يقطع منه المتنجس ويطرح ، ويطهر العسل بصب الماء عليه وغليه حتى يعود كما كان ثلاثا .

ويطهر الماء المتنجس بمجريانه بأن يدخل من جانب ، ويخرج من جانب آخر ولو وضع الماء المتنجس في طشت أو قصعة ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوانبه فإنه يطهر على الراجح ، وإن لم يخرج مثل المتنجس ، وكذلك البئر وحوض الحمام فإنهما يطهران بالجران . وبذلك يصير الماء طهورا .

وزادوا مطهرات أخرى منها : الدلك وهو أن يمسح المتنجس على الأرض مسحا قويا ، ومثل الدلك الحث وهو القشر باليد أو العود . والحك . ويطهر بذلك الخلف =

= والتعل بشرط أن تكون النجاسة ذات جرم ولو كانت رطبة وهي ما ترى بعد الجفاف كالعدثرة والدم لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه فإن كان بهما أذى فيمسحهما بالأرض فإن الأرض طهما طهور ». أما إذا كانت النجاسة ليست ذات جرم فإنه يجب غسلها بالماء ولو بعد الجفاف . ومنها : المسح الذي يزول به أثر النجاسة . ويطهر به الصمغ الذي لا مسام له كالسيف والمرأة والظفر والعظم والزجاج والآنية المدهونة ونحو ذلك . ومنها : مسح محل الحجامة بثلاث خرق نظاف مبلولة . ومنها : الجفاف بالشمس أو الهواء وتطهر به الأرض ، وكل ما كان ثابتا فيها كالشجر والكلأ بخلاف نحو البساط والحصير ، وكل ما يمكن نمله فإنه لا يطهر إلا بالغسل ، وإنما طهرت الأرض باليس لقوله صلى الله عليه وسلم : « ذكاة الأرض يسها » فتصح الصلاة عليها ، ولكن لا يجوز منها التيمم وذلك لأن طهارتها لا تستدعي طهوريتها ، ويشترط في التيمم طهورية التراب كما يشترط في الوضوء طهورية الماء . ومنها : الفرق ويطهر به منى آدمى يابس ، أما الرطب فإنه يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة : « فاغسله إن كان رطبا وافرقيه إن كان يابسا » . ولا يضر بقاء أثره بعد الفرق وإنما يطهر بالفرق إذا نزل من مستنج بقاء لا ينجس لأن الحجر لا يزيل البول المنتشر على رأس الحشفة ، فإذا لم ينتشر البول ولم يمس عليه المنى في الخارج فإنه يطهر بالفرق أيضا إذ لا يضر مروره على البول في الداخل ، ولا فرق بين منى الرجل ومنى المرأة الخارج من الداخل لاختلاطه بمنى الرجل ، وقد ذكر في الحديث أنه يطهر بالفرق ، أما منى غير آدمى فإنه لا يطهر بالفرق لأن الرخصة وردت في منى آدمى فلا يقاس عليه غيره . ومنها : الندف ويطهر به القطن إذا ندف .

وقد عدوا في المطهرات أموراً أخرى تساهلوا ، كقطع الدهن الجامد المتنجس وطرحه كما تقدم وهو المعبر عنه بالتقوير ، لأنه في الحقيقة عزل للجزء المتنجس عن غيره لا تطهير له ، ومثله قسمة المتنجس بفصل الأجزاء النجسة عن الطاهرة ، وكذلك حبة المتنجس لمن لا يرى نجاسته ، فإن الحبة لا تعد مطهرة له في الحقيقة . =

= المالكية - قالوا: يطهر محل النجاسة بغسله بالماء الطهور ولو مرة إذا انفصل الماء عن المحل طاهرا . ولا يضر تغييره بالأوساخ الطاهرة، ويستترط زوال طعم النجاسة عن محلها ولو عسر، لأن بقاء دليل على تمكن النجاسة منه، وكذا يشترط زوال لونها وريحها عن محلها إذا لم يتعسر زوالها، فإن تعسر زوالها عن المحل كالمصبوغ نجس حكم بطهارته، ولا يلزم تسخين الماء ولا الغسل بأشنان أو صابون أو نحوهما والغسالة المتغيرة بأحد أوصاف النجاسة نجسة، أما إن تغيرت بصيغ أو وسم فلا - ويكفى في تطهير الثوب والحصير والخف والتعل المشكوك في إصابته النجاسة إياها فضعها مرة، أى رشها بالماء الطهور ولو لم يتحقق تعميم المحل بالماء .

وأما البدن والأرض المشكوك في إصابتها إياها فلا يطهران إلا بالغسل لأن النضح خلاف القياس، فيقتصر فيه على ما ورد وهو الثوب والحصير والخف والتعل ولو غسلنا بالماء كان أحوط لأنه الأصل، والنضح تخفيف .

والأرض المتنجسة يقينا أو ظنا تطهر بكثرة بإفاعة الطهور عليها حتى تزل عين النجاسة وأوصافها لحديث الأعرابي الذي بال في المسجد فصاح به بعض الصحابة، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتركه وأن يصبوا على موضع بوله ذنوبا من ماء كما رواه الشيخان . والذنوب بفتح المذال هو الدلو .

ويطهر الماء المتنجس بصب الطهور عليه حتى تذهب منه أوصاف النجاسة . وأما المائعات غير الماء كالزيت والسن والعسل فتتنجس بقليل النجاسة ولا تقبل التطهير بحال من الأحوال .

الحنبلة - قالوا: كيفية التطهير بالماء الطهور في غير الأرض ونحوها مما يأتي أن يغسل المتنجس سبع مرات منقية بحيث لا يبقى للنجاسة بعد الغسلات السبع لون ولا طعم ولا ريح، وإن لم تزل النجاسة إلا بالغسلة السابعة، فإن كانت النجاسة من كلب أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما، فإنه يجب أن يضاف إلى الماء في إحدى الغسلات تراب طهور أو صابون أو نحوه، والأولى أن يكون مزج التراب =

= ونحوه بالماء في الغسلة الأولى ، فإن بقي للنجاسة أثر بعد الغسل سبعا زيد في عدد الغسلات بقدر ما تزول به النجاسة ، فإن تعذر زوال طعمها لم يطهر وعنى عنه ، وإن تعذر زوال لونها أو ريحها أو هما معا فالمحل المتنجس يصير طاهرا .

ويشترط في تطهير المتنجس الذي تشرب النجاسة أن يعصر كل مرة خارج الماء إن أمكن عصره ، ويتمصر في العصر على القدر الذي لا يفسد الثوب ، أما ما لا يشرب النجاسة كالآنية فإنه يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله عنه سبع مرات ، وأما ما لا يمكن عصره مما يشرب النجاسة فإنه يكفي دقه أو وضع شيء ثقيل عليه وتقليبه بحيث يفصل الماء عنه عقب كل غسلة من السبع .

أما الأرض المتنجسة ونحوها من الصخر والأحواض الكبيرة أو الصغيرة الداخلة في البناء فإنه يكفي في تطهيرها من النجاسة صب الماء عليها بكثرة حتى تزول عين النجاسة .

ويكفي في تطهير المتنجس ببول غلام رضيع لم يتناول الطعام برغبة ، أن يغمر بالماء ولو لم يفصل ، ومثل بوله في ذلك قيؤه .

الشافعية — قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور في النجاسة المغلظة ، وهي : ما كانت من كلب أو خنزير أو متولد منهما ، أو من أحدهما هي : أن يغسل موضعها سبع مرات وأن يصاحب ماء إحدى الغسلات تراب طهور أى غير نجس ولا مستعمل في تيمم ، والمراد بالتراب هنا ما هو أعم من التراب في التيمم ، فيشمل الأعفر والأصفر والأحمر والأبيض وما خلط بطاهر آخر نحو دقيق .

وللترتيب ثلاث كفيات : إحداهما : مزج الماء بالتراب قبل وضعه على محل النجاسة ، ثانيها : أن يوضع الماء على محل النجاسة قبل التراب ثم يوضع عليه التراب ، ثالثها : أن يوضع التراب أولا ثم يصب عليه الماء . ولا تجزئ غسلة الترتيب بجميع كفياتها الثلاث إلا بعد زوال جرم النجاسة ، فإن لم يكن للنجاسة جرم ، فإن كان محلها جافا أجزأ أى واحدة من الكيفيات الثلاث ، وإن كان محل النجاسة رطبا لم يجزئ =

= وضع التراب أولاً لتنجسه بسبب ضعفه عن الماء، وتجزئ الكيفيتان الآخرتان . ولو كانت النجاسة المغلظة في أرض بها تراب غير نجس العين كفى ترابها في تطهيرها بالسبع بدون تراب آخر، وأولى الغسلات السبع ما أزيل به عين النجاسة وإن تعدد فلو أزيلت عين النجاسة بواحدة اعتبرت واحدة وزيد عليها سنت ولو زالت بست حسبت واحدة وزيد عليها ست، ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة وزيد عليها ست، وأما زوال وصف النجاسة من طعم أو لون أو ريح فلا يتوقف على عدد الغسلات، فلو لم يزل إلا بسبع مثلاً حسبت سبعاً .

أما النجاسة المخففة فكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم النجاسة وإن لم يسلم، النجاسة المخففة هي خصوص بول الصبي إذا كان غلاماً لم يبلغ الحولين، ولم يتغذى إلا باللبن بسائر أنواعه، ومنه اللبن والقشدة والزبد سواء كان لبن آدمي أو غيره، بخلاف الأنثى والخنثى المشكل، فإن بولهما يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم : « يغسل من بول الحارثية ويرش من بول الغلام » وألحق الخنثى بالأنثى، فإذا زاد الصبي على الحولين وجب غسل بوله ولو لم يتناول طعاماً غير اللبن، كما يجب غسل بوله إذا غذى بغير اللبن ولو مرة واحدة، ولكن إذا أعطى له شيء لا يقصد التغذية فتغذى منه كدواء فإنه لا يمنع الرش، ولا بد من زوال عين النجاسة قبل رش محلها بالماء كأن يعصر الثوب أو يجفف، وإنما قيدوا بخصوص البول ليخرج غيظه من الفضلات النجسة فإنما يجب فيها الغسل .

أما النجاسة المتوسطة وهي غير ما تقدم—فإنها تنقسم إلى : (١) حكيمة، وهي التي ليس لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول غير الصبي إذا جف، (٢) وعينية، وهي التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح . أما الحكيمة فكيفية تطهيرها أن يصب الماء على محلها ولو مرة واحدة ولو من غير قصد . وأما العينية فكذلك، ولكن بشرط زوال عين النجاسة—أما أوصافها فإن بقي منها الطعم وحده، فإن بقاءه يضر ما لم تتعذر إزالته وضابط التعذر أن لا يزول إلا بالقطع، وحينئذ يكون المحل نجساً معفو عنه، فإن قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت، ولا تجب إعادة ما صلاّه قبل، فإن تعسر زواله =

ومنها استحالة عين النجاسة إلى صلاح كصيرورة الخمر خلا^١ ، ودم الغزال مسكا .
ومنها حرق النجاسة بالنار^(١) ، وأما دباغ جلود الميتة ففي كونه مطهراً لها أو غير مطهور
تفصيل في المذاهب^(٢) ، ولا تسترط النية في تطهير المتنجس .

= وجبت الاستعانة بصابون ونحوه إلى أن يتعذر ، وإن بقي اللون والريح معاً فالحكم
كذلك ، وإن بقي اللون فقط أو الريح فقط فإن المحل يطهر إذا تعسر زواله .
وضابط التعسر : أن لا يزول بالحث بالماء ثلاث مرات ، فإذا قدر على إزالته بعد
ذلك فلا تجب طهارة المحل . ويشترط في إزالة النجاسة بأنوعها الثلاثة : أن يكون الماء
وارداً على المحل إذا كان الماء قليلاً ، فإن كان قليلاً موروداً تنجس بمجرد الملاقاة ،
وإذا كان الماء القليل نجساً غير متغير فأضيف إليه ماء طهور حتى يبلغ قلتين طهور ،
فإن تنجس الماء بالتغير سواء كان قليلاً أو كثيراً فإنه لا يطهر إلا بإضافة الماء ~~المطهور~~
إليه حتى يزول تغيره بشرط أن يبلغ قلتين .

وكيفية تطهير الأرض المتنجسة بالنجاسة المتوسطة المائية كبول أو نحر أن
تغمر بالماء إذا تشرب النجاسة ، أما إذا لم تشرب النجاسة فلا بد من تحجيفها
أولاً ، ثم يصب عليها الماء ولو مرة واحدة .
وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة هي : أن ترفع عنها النجاسة فقط إذا لم يصب
شئ منها الأرض ، وأن ترفع عنها ثم يصب على محلها ماء يعمها إذا كانت رطبة
وأصاب الأرض شئ منها .

(١) الشافعية والحنابلة — لم يعدوه من المطهورات فيقولون : إن رماد النجس
ودخانه نجسان .

(٢) الحنفية — لم يفرقوا في الدبغ بين أن يكون : حقيقياً كالديبغ بالقرظ
والشب ونحوهما ، أو حكياً كالديبغ بالتريب أو التحجيف بالشمس أو الهواء . والدباغ
يطهر جلود الميتة إذا كانت تحتل الدبغ ، أما ما لا يحتمله كجلد الحية فإنه لا يطهر =

ولا يقبل التطهير ما تنجس من المائعات غير الماء كزيت وسمن وعسل^(١)، وأما الجامدات فإنها تقبل التطهير إلا ما تشربت أجزاءه النجاسة^(٢) على تفصيل في المذاهب .

= بالديغ . ولا يطهر بالديغ جلد الخنزير . أما جلد الكلب فإنه يطهر بالديغ لأنه ليس نجس العين على الأصح . ومتى طهر الجلد مع استعماله في الصلاة وغيرها إلا أكله فإنه يمتنع ، وما على الجلد من الشعر وغيره طاهر كما تقدم .

الشافعية — خصوا الديغ المطهر بما له حرافة ولذع في اللسان بحيث يذهب رطوبة الجلد وفضلاته حتى لا يمتن بعد ذلك ، ولو كان الديغ نجسا كزبل طير إلا أن الجلد المدبوغ نجس يكون كالثوب المتنجس فيجب غسله بعد الديغ ، ولا يطهر بالديغ عندهم جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر ، وكذا لا يطهر عندهم بالديغ ما على الجلد من صوف ووبر وشعر وريش ، لكن قال النوى : يعفى عن القليل من ذلك لمشقة إزالته .

المالكية — لم يجعلوا الديغ من المطهرات ، وحملوا الطهارة الواردة في الحديث على النظافة ، وأباحوا استعمال المدبوغ في يابس وطهور ، أما اليابس فلا أنه لا تتعلق به نجاسة الجلد ، وأما الطهور فلا أنه لا يؤثّر بدفع النجاسة عن نفسه ، وأما ما على الجلد من الصوف ونحوه فطاهر ، لأنه لا تحمله الحياة فلم يتنجس بالموت كما تقدم . والقول بأن الديغ ليس من المطهرات هو المشهور عند المالكية ، والمحققون منهم يقولون : إنه مطهر .

الحنابلة — لم يجعلوا ديغ جلود الميتة من المطهرات إلا أنهم قالوا بلإباحة استعمالها بعد الديغ في اليابسات فقط . أما صوف الميتة وشعرها وريشها فطاهر .

(١) الحنفية — قالوا : إن المائعات المذكورة تقبل التطهير بالماء ، وقد تقدم كيفية تطهيرها بالماء في ذكر المطهرات .

(٢) المالكية — قالوا : إن مما لا يقبل التطهير من الجامدات التي تشربت أجزاءها النجاسة : اللحم إذا طبخ بنجس ، بخلاف ما لو حلت به النجاسة بعد نضجه =

مبحث آداب قضاء الحاجة والاستنجاء

يندب لقاضي الحاجة إذا أراد دخول بيت الخلاء أن يدخل برجله اليسرى ، ويخرج برجله اليمنى ، عكس ما يفعله إذا أراد دخول مسجد أو الخروج منه ، وأن يقول قبل دخوله ما ورد في الحديث ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث » ونحو ذلك مما ورد ويؤخذ منه تقديم

= فإنه يقبل التطهير ، وكذا لا يقبل التطهير البيض المسلوقة بنجس ، والزيتون المملح به ، والفخار الذي غاصت النجاسة في أعماقه .

الحنابلة — وافقوا المالكية فيما ذكر إلا في البيض المسلوقة ، فإنه يقبل التطهير لصلاية قشره الماء نعمة من تشرب النجاسة ، ولم يفرقوا في اللحم بين المطبوخ والمسلوقة ، فهو عندهم لا يقبل التطهير مطلقا .

الشافعية — قالوا : إن الجامدات التي تشربت النجاسة تقبل التطهير ، فلو طبخ لحم في نجس أو تشربت حنطة النجاسة أو سقيت السكين نجاسة ، فإنها تطهر ظاهرا وباطنا بصب الماء عليها إلا في اللبن (أي الطوب النبي) الذي عجن بنجاسة جامدة ، فإنه لا يقبل التطهير ولو أحرق وغسل بالماء بخلاف المتنجس بمائع فإنه يطهر بغموه بالماء الطهور .

الحنفية — فصلوا في الجامدات فقالوا : إن كانت آنية ونحوها تقبل التطهير على الوجه المتقدم في كيفية التطهير ، وإن كانت مما يطبخ كاللحم والحنطة ، فإن أصابها نجاسة وطبخت بها فلا تطهر بعد الغليان أبدا على المفتي به ، لأن أجزائها تكون قد تشربت النجاسة حينئذ ، ومن ذلك الدجاجة إذا غليت قبل شق بطنها ، فإنها لا تطهر أبدا لتشرب أجزائها النجاسة ، فيجب شق بطنها وإخراج ما فيها وتطهيرها بالفسل قبل غليها ، ومن ذلك رؤوس الحيوانات ولحم الكرش ، فإنها لا تطهر أبدا إذا غليت قبل غسلها وتطهيرها .

التسمية على التعوذ ، فإذا أراد قضاء حاجة في غير بيت الخلاء كالصحراء فإنه يأتي بالتسمية والتعوذ عند تسمير ثيابه قبل كشف عورته ، كما يندب له أن يقول عند الانصراف غفرانك ، الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذي وأمسك علي ما ينفعني . ويندب له عند إرادة قضاء الحاجة أن يعد ما يزيل به النجاسة من ماء أو حجر أو نحوه ، وأن يجلس لقضاء حاجته فلا يقضيها قائما ^(١) ، ويتأكد الجلوس عند التقوط كما يتأكد لبول امرأة وخصي ، وأن يختار لقضاء حاجته مكانا طاهرا رخوا فيتجنب الأمكنة النجسة لثلاث تجسه ، والأمكنة الصلبة لثلاث يطاير رشاها البول عليه ، وأن يجتنب ثقب الأرض سواء كان الثقب مستديرا أو مستطيلا لثلاث يخرج منه ما يؤذيه ، وأن يختار مكانا خاليا عما يؤذيه ، ولا يلتفت بعد جلوسه لثلاث يرى ما يقزع فيقوم فيتجنب ، وأن يتباعد عن أعين الناس حتى لا يراه أحد ولا يسمع صوت ما يخرج منه ولا يشم ريحه ، وأن يرفع ثوبه تدريجا ليستتر عورته إلى أن يجلس حتى لا يكشف عورته بلا ضرورة ؛ لقول أنس رضي الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد قضاء الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض » فإن كان بحضرة من يحرم عليه رؤية عورته وجب الستر ، وأن يجلس معتمدا على رجله اليسرى مع رفع عقب رجله اليمنى وتفريح نخذه لأن ذلك أعون على خروج الخارج ، وأن يغطي رأسه حال قضاء حاجته وحال الاستنجاء والاستجارحاء من الله والملائكة ، ويحرم على قاضي الحاجة في مرحاض أو فضاء قراءة قرآن ^(٢) من حين دخول المرحاض إلى أن يخرج منه

(١) المالكية — قالوا : إذا أراد قضاء حاجته في مكان رخو نجس يندب له القيام لثلاث تتجنب ثيابه لو جلس ، فإن كان المكان رخوا طاهرا خيرا في القيام به والجلوس وهو أولى ، وإن كان طاهرا صلبا ندب الجلوس به ، وإن كان رخوا نجسا قام ندبا . وأما النجس الصلب فإنه يجتنب قياما وقعودا هذا بالنسبة للرجل . أما المرأة فيكره لها القيام مطلقا .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا : بكرة قراءة القرآن فيما ذكر .

وأما في القضاء فتحرم حال قضاء حاجته واستنجائه أو استجاره إلى أن يفارق المحل .
ويحرم عليه ^(١) أن يدخل بمصحف أو بعضه ولو آية إلا إذا اتخذ حرا ، أو خاف عليه
الضياح فإنه يجوز ^(٢) ، ويحرم ^(٣) قضاء الحاجة فوق قبر ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لأن
يجلس أحدكم على حمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » رواه
مسلم وغيره عن أبي هريرة ، وحمله العلماء على تحريم قضاء الحاجة على القبر ، ويحرم ^(٤)
حال قضاء الحاجة والاستنجاء أو الاستجار استقبال القبلة أو استدبارها في قضاء بلا
سائر يحول بينه وبينها ، فإن كان في بناء أو قضاء بسائر ^(٥) لا يحرم ، لقوله صلى الله عليه
وسلم : « إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن
شرقوا أو غربوا » أي إذا لم تكن القبلة في الشرق أو الغرب ، فإن كانت في أحدهما
اتجه جنوبا أو شمالا .

(١) الحنفية والشافعية — قالوا : بكره الدخول بالمصحف أو ببعضه فيما ذكر .

(٢) المالكية — اشترطوا في جواز حمل المصحف أو بعضه معه فيهما أن
يكون مستورا بما يمنع من وصول الرائحة إليه .

(٣) الحنفية — قالوا : يكره قضاء الحاجة فوق القبر كراهة تحريرية .

(٤) الحنفية — قالوا يكره استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة
والاستنجاء أو الاستجار كراهة تحرير مطلقا داخل البناء أو القضاء لعموم النهي
في الحديث ، فإن جلس ساهيا وتذكر تحوّل عن القبلة عند تذكره إن أمكن .

الحنابلة — قالوا : لا يحرم استقبال القبلة ولا استدبارها حال الاستنجاء
أو الاستجار وإنما يكره ذلك فقط .

(٥) الشافعية — اشترطوا في السائر أن لا ينقص ارتفاعه عن ثلثي ذراع ، وأن
لا يبعد عنه بأكثر من ثلاثة أذرع ، هذا إذا لم يكن القضاء معنّا للقضاء الحاجة
وإلا فلا كراهة في استقبال القبلة أو استدبارها ولكنه خلاف الأفضل .

وينهى عن قضاء الحاجة في الماء الراكد، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبول أحدكم في الماء الراكد » ويلحق به التغوط لأنه أقبح، وفي النهي تفصيل في المذهب^(١) ويحرم^(٢) قضاؤها في موارد الماء وعمل مرور الناس واستظلالم، لقوله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الملاعن الثلاث، البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل » وإنما سميت ملاعن لأن قضاء الحاجة فيها يكون سببا للعن من فعل ذلك، ويلحق بهذه الثلاث مواضع اجتماع الناس لشمس أو قمر أو حديث مباح .
ويكره لقاضي الحاجة أن يقابل مهب ريح لثلاث ترة عليه رشاش بوله فيتنجس، ويكره له التكلم إلا الحاجة كطلب ما يزيل به النجاسة ، وقد يجب الكلام لضرورة

(١) المالكية — قالوا : يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد إذا كان قليلا، فإن كان مستبحرا، أو جاريا لم يحرم إلا إذا كان مملوكا للغير ولم يأذن فيه، أو كان موقوفا .
الحنابلة — قالوا : يحرم التغوط في الماء الراكد وغيره قل أو كثر، ولا يحرم في البحر، ويكره البول في الراكد كذلك . وأما الجاري فإن كان قليلا كره البول فيه وإن كان كثيرا لم يكره؛ وكل ذلك ما لم يكن الماء موقوفا أو مملوكا للغير ولم يأذن فيه وإلا حرم قضاء الحاجة فيه مطلقا .

الحنفية — قالوا : يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد القليل، فإن كان كثيرا كره تحريما . وأما الجاري فإنه يكره فيه ذلك تنزيها ما لم يكن مملوكا للغير ولم يأذن فيه أو كان موقوفا .

الشافعية — قالوا : يكره قضاء الحاجة في الماء القليل نهارا راكدا أو جاريا حذرا من تجبسه، ويكره في الليل سواء كان قليلا أو كثيرا، وكل ذلك في الماء المملوك له أو المباح؛ فإن كان مملوكا للغير يحرم ما لم يأذن له وإن كان مسبلا فإنه يحرم ما لم يستبحر .

(٢) الشافعية والحنفية — قالوا : يكره قضاء الحاجة في هذه المواضع كلها ما لم تكن موقوفة للرور أو ملكا للغير، فإن كانت كذلك حرم قضاء الحاجة فيها .

كما نفاذ أعمى من سقوط في مهلكة وحفظ مال من التلف ، ويكره ^(١) له استقبال عين الشمس والتمر لأتقيا من آيات الله الباهرة ، ويكره لقاضي الحاجة ذكر الله بلسانه بغير قرآن من حين دخول المرحاض إلى أن يخرج ، وقد تقدم حكم قراءة القرآن ؛ فإذا كان في القضاء كره حال الحدث والاستنجاء ، ويكره له حمل ورقة أو خاتم مكتوب فيه اسم الله إلا إذا كان مستورا أو خاف عليه الضياع — وزاد بعض المذاهب مكروهات أخرى ^(٢) .

ويجب إخراج ما بقى في المخرج من بول أو غائط حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء ، ومن اعتاد في ذلك شيئا فليفعله كقيام أو مشى أو ركض برجله أو تتحنج أو غير ذلك ، وهذا يسمى استبراء .

ويجب ^(٣) بعد الاستبراء الاستنجاء وهو : غسل ما تلوث به المخرج من النجاسة الخارجة منه ، أو مسحه بالأحجار ونحوها مما يتقى ، ويسمى المسح بالأحجار ونحوها استجارا ، ويكفي الاقتصار على أحدهما والماء أفضل لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها . وينتدب الجمع بينهما فيمسح أولا بالأحجار ونحوها مما يخفف النجاسة بإزالة عينها ثم يغسل بالماء لإزالة أثرها .

^(١) المالكية — قالوا : استقبال عين الشمس والتمر حال قضاء الحاجة لا يكره وإنما هو خلاف الأولى .

^(٢) الحنفية والشافعية — زادوا في المكروهات أموراً : منها : البصق والتخط بلا حاجة . ومنها : أن يعيث بيده وأن يرفع بصره إلى السماء . ومنها : أن يقضيها تحت شجرة مثمرة عند الحنفية ، أو شأنها أن تمر عند الشافعية ، ومنها : إطالة المكث بلا حاجة . ومنها : النظر إلى عورته بلا حاجة ، وزاد الحنفية التنجس بلا حاجة .

^(٣) الحنفية — قالوا : الاستنجاء أى إزالة ما على نفس المخرج من النجاسة وكذا الاستجار سنة مؤكدة للرجال والنساء سواء أكان الخارج معتادا أم غير معتاد كدم وقيح ولو كان الخارج زائدا على قدر الدرهم ، وإنما كان سنة ولم يكن واجبا =

= لأن النبي صلى الله عليه وسلم وإِظْلَمَ عليه وتركه في بعض الأحيان، ولقوله صلى الله عليه وسلم «من استجمر فليوتر، ومن فعل هذا فقد أحسن، ومن لا فلا حرج». ولا يسن في الاستنجاء ولا الاستجار عدد معين، بل يستحب ثلث المسح أو الغسل. والمدار فيهما على إلقاء المحل بحيث يقع في نفسه أنه طهر. والمخرج هو: محل الخروج وما حوله من مجمع حلقة الدبر الذي ينطبق عند القيام ونحوه، فإن جاوزت النجاسة نفس المخرج وزادت على قدر الدرهم، فإن إزالتها تكون فرضاً ويتعين فيها الماء فلا يكفي الحجر ونحوه، وتكون حينئذ من باب إزالة النجاسة لامن الاستنجاء، وكذا لو أصاب طرف الإحليل من البول ما كان أكثر من الدرهم، فإنه يفترض غسله بالماء ولا يجرئ مسحه بالحجر على الصحيح. ومثل ذلك ما أصاب قلفة الألف من البول، فإنه إذا زاد على قدر الدرهم يفترض غسله، وكذلك يفترض إزالة النجاسة التي لم تجاوز المخرج قليلة كانت أو كثيرة بالماء قبل الاغتسال من الجنابة وغيرها لثلاث تنتشر على البدن بالماء فتنجسه، ومثل النجاسة الخارجة ما أصاب المخرج أو طرف الإحليل من نجاسة أجنبية فإنها إن لم تزد على قدر الدرهم تسن إزالتها بالماء أو الحجر ونحوه، وإن زادت على قدر الدرهم فرض غسلها بالماء وتكون من باب إزالة النجاسة، وكذلك بول المرأة إذا انتقل من محل خروجه وأصاب ظاهر فرجها أكثر من الدرهم فإنه يفترض غسله بالماء، فإن المرأة والرجل سواهما في كل ما تقدم إلا في الاستبراء، فإنه ليس عليها استبراء بل تصبر زمناً يسيراً بعد فراغها من البول أو الغائط ثم تستنحي أو تستجمر أو تجمع بينهما على ما تقدم. وإذا استجمر وبق أثر النجاسة ثم عرقت مقلدته وأصاب عرقها ثوبه، فإن الثوب لا يتنجس، وإن زاد العرق على قدر الدرهم. أما إذا أدخل المستجمر ماء قليلاً فإنه ينجسه. هذا وقد تقدم أن الدرهم يقدر في النجاسة الجامدة بعشرين قيراطاً، وفي المائنة بمئة مقعر الكعب. أما القيراط تساوي (خروبة) برة من بزر الخروب المتوسطة، وأن الدرهم ستة عشر قيراطاً و(الخروبة) برة أربع قمحات من القمح البلدي القديم.

وإنما يجرى^(١) الاستنجاء بالماء بشرط أن يكون الماء طهورا كما هو الشرط في إزالة كل نجاسة، وأن يزيل النجاسة عن المحل حتى يعود طاهرا بمائه التي كان عليها قبل تلويثه ، وفي تقديم أحد السيلين على الآخر تفصيل في المذاهب^(٢) .
ويندب الاستنجاء بيده اليسرى تكريما لليمنى ، ويندب بل أصابع اليسرى قبل ملاقة الأذى لئلا يشتد تعلق النجاسة بها ، ويندب أيضا غسل يده اليسرى بعد الفراغ بشيء منظف ، ويندب^(٣) الاسترخاء قليلا عند الاستنجاء .
وفيما يستجمر به من الأحجار ونحوها تفصيل في المذاهب^(٤) .

^(١) الحنفية — قالوا : إن الغسل بالماء الطهور أفضل للاتفاق على إزالة النجاسة به ، وأجاز أبو حنيفة وأبو يوسف الاستنجاء وإزالة كل نجاسة بالماء الطاهر ولو كان غير الماء بالشرط المتقدم .
^(٢) المالكية — قالوا : ينسب تقديم قبله في إزالة النجاسة إلا إذا كان من عادته أن يتناظر بوله إذا مس دبره بالماء ، فحينئذ لا ينسب له تقديم القبل .
الحنفية — لهم قولان في ذلك ، والمفتى به قول الإمام وهو: تقديم غسل الدبر لأن نجاسته أقدر من البول ولأنه بواسطة الدلك في الدبر وما حوله يقطر البول فلا يكون لتقديم غسل القبل فائدة .

الشافعية — قالوا : ينسب لمن يستنجى بالماء أن يقدم غسل القبل على الدبر .
وأما إذا استجمر بالأحجار فإنه ينسب له تقديم الدبر على القبل .

الحنابلة — قالوا : ليس لمن أراد الاستنجاء أو الاستجمار أن يبدأ بالقبل إذا كان ذكرا أو أنثى بكرا، وتخير الأنثى الثيب في تقديم أيهما .

^(٣) الشافعية — قالوا : بوجوب الاسترخاء المذكور .

الحنفية — قالوا : إنما ينسب الاسترخاء إذا لم يكن صائما بمحافظته على الصوم .

^(٤) الحنفية — قالوا : إن السنة أن يكون الاستجمار بالأشياء الطاهرة من تراب وحرق بالية وحجر ومدر (وهو قطع الطين اليابسة) — ويكره تحريك الاستجمار =

= بالنهي عنه كالعظم والروث لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمالها في ذلك ومثلها طعام الآدمي والدواب . وكره تحريما الاستحجار بما هو محترم شرطا لما ثبت في الصحيحين من النهي عن إضاعة المال ، ويدخل فيما له احترام شرطا جزء الآدمي ولو كافرا أو ميتا ، والورق المكتوب ولو كانت الكتابة حروفا مقطعة لأن للحروف احتراما . والورق غير المكتوب إذا كان صالحا للكتابة . أما الورق الذي لا يصلح للكتابة فإنه يجوز الاستحجار به بدون كراهة ، وإنما يكره الاستحجار بما له قيمة مالية إذا أدى ذلك إلى إتلافه أو إقصاص قيمته ، فإذا كان غسله بعد الاستحجار أو تحفيفه يعيده إلى حالته الأولى فإنه لا كراهة فيه ، وكره الاستحجار بالطوب المحترق ، والفخار ، والزجاج ، والفحم ، والحجر الأملس . وتكون الكراهة تحريمية إذا كان استعمالها ضارا إذ لا يجوز استعمال ما يضر ، وتزيمية إذا لم يكن استعمالها ضارا ، وذلك لأنها لا تنقئ المحل ، والسنة إنقاؤه . وكره تحريما الاستحجار بجدار غيره لأنه لا يجوز التعمد على مال الغير . أما جدار نفسه فلا كراهة فيه ، ومثل جداره الجدار المستأجر ، فإن استجرم شيء مما ذكر أجزاءه مع الكراهة التحريمية أو التزيمية على التفصيل المتقدم ؛ هذا وقد تقدم ما يتعين فيه الماء وما يكفي فيه الحجر ونحوه في أول المبحث .

الشافعية — قالوا : يشترط فيما يستجرم به^(١) أن يكون جامدا طاهرا فلا يصح بتنجس^(٢) وأن يكون قالما للنجاسة فلا يضح بغير قالع كالأملس والرثو^(٣) وأن يكون غير مبتل ، فإن كان مبتلا بغير العرق فلا يجزئ^(٤) ، وأن يكون غير محترم شرطا فلا يصح محترم كالخبز والمظلم ، ومن المحترم شرعا ما كتب فيه علم شرعي كفقده وحديث أو وسائله كنحو وصرف وحساب وطب وعروض ، وأما ما كتب فيه غير ذلك فليس من المحترم ، إذا لم يوجد فيه قرآن ونحوه من كل محترم ، ومن المحترم : ما كتب فيه اسم معظم مقصود منه ذلك المعظم كأبي بكر وعمر ونحوهما ، ومن المحترم أيضا . المسجد فلا يجوز الاستحجار بجزء منه كحجر وخشب ولو انفصل عنه ما دام منسوباً إليه ، ومن المحترم : جزء الآدمي ولو مهتر الدم نظرا لصورته وإن أهله دمه . = كتاب الطهارة ٤

= ويشترط في الخارج شروط : منها (١) أن لا يكون جافا لأنه لا يقيد الحجر ونحوه في إزالته (٢) وأن لا يطرأ عليه نجس آخر أجنبي أو طاهر غير العرق (٣) وأن لا يجاوز الصفة في الفائط والحشفة في البول، والصفحة : ما ينضم من الألتين عند القيام، والحشفة ما فوق محل الختان، هذا إذا كان رجلا ، فإن كان المستحجر امرأة ، فإنه يشترط في صحة مسحها بالحجر ونحوه أن لا يجاوز ما يظهر عند قعودها إن كانت بكرا، وأن لا يصل إلى ما بعد ذلك من الداخل إن كانت ثيبا وإلا تعين الماء بالنسبة لها كما يتعين بالنسبة للأقفاف إذا وصل بوله للجلدة .

ويشترط في المسح بالحجر ونحوه أن لا ينقص عن ثلاث مسحات يعم المحل بكل مسحة ولو بثلاثة أطراف حجر واحد، فلا يكفي أقل من ثلاث ولو أنق المحل وإذا لم يحصل الإبقاء بالثلاث ، زيد عليها ما يحصل به الإبقاء بحيث لا يبقى من النجاسة إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخرف .

المالكية - قالوا : يجوز الاستحجار بما اجتمعت فيه شروط خمسة : (١) أن يكون يابسا كحجر وقطن وصوف إذا لم يتصل بالحيوان ولا كره الاستحجار به ، فإن لم يكن يابسا كالطين ، فلا يجوز الاستحجار به لأنه ينشر النجاسة ، فإن وقع استحجار به فلا بد من غسل المحل بالماء بعد ذلك ، وإن صلى بلا غسله كان مصليا بالنجاسة ، وقد تقدم حكمه في باب إزالة النجاسة (٢) وأن يكون طاهرا ، فلا يجوز بنجس كهظم ميتة وروث حيوان محرم الأكل ، فإن استحجر به فإن كان جامدا ولم يتصل منه شيء وأنق المحل أجزا مع الإثم (٣) وأن يكون متقيا للنجاسة ، فلا يجوز بالأملس كرجاج وقصب فارسي لعدم الإبقاء به . (٤) وأن يكون غير مؤذ فلا يجوز بما له حد كسكين وحجر مخزف ومكسور زجاج (٥) وأن يكون غير محترم شرعا ، ومن المحترم شرعا مقطوع الآدمي ويشمل الملح والدواء ، ويلحق به الورق لما فيه من النشا المطعوم ، ومن المحترم شرعا : ما له شرف كال مكتوب لأن للحروف حرمة ، ومنه : ما كان حقا للغير سواء أكان موقوفا أم ملكا لغيره فيحرم الاستحجار بجدار موقوف أو مملوك للغير ، =

= فإن كان الجدار مملوكا له كره الاستنجاء به فقط ، ويكره الاستنجاء بالعظم والروث الطاهرين ، وإذا حصل بهما الإبقاء أجزاء ، وكذلك كل ما حرم أو كره .
ويتعين الاستنجاء بالماء في أمور : منها : بول أو غائط انتشر على المخرج كثيرا وهو ما زاد على ما جرت العادة بتلويثه ، ومنها : بول الحصى ، ومنها : بول المرأة بركا أو ثيبا ، ومنها : المذي الخارج بلذة معتادة ، وإلا كفى فيه الاستنجاء بالمحجر ونحوه ما لم يلزم كل يوم ولو مرة فإنه يعفى عنه فلا يتعين فيه ماء ولا محجر ، ومتى خرج بلذة معتادة وجب غسل جميع الذكر بنية ، فإن اقتصر على غسل بعضه أو غسل جميعه بلا نية فقولان متساويان في بطلان صلاته وصحتها ، ومنها : دم الحيض والنفاس لمن لا يجمد ماء يكفى لنفسها ومعها ما يكفي لغسل الدم من المحل ، فيتعين غسله بالماء وتيمم ، ولا يكفي مسحه بالمحجر ونحوه ، ومنها : المني الخارج بلذة معتادة لمن لم يجد من الماء ما يكفي للغسل ولكنه يكفي لتطهير المحل ، وكذا ما يخرج بلذة غير معتادة إذا لم يلزم كل يوم ولو مرة ، فإن لازم ولو كل يوم مرة عفى عنه ، فلا يجب فيه ماء ولا محجر ولا نحوه ، وكذا منى الرجل الخارج من قبل المرأة بعد غسلها .

الحنابلة — قالوا : يشترط فيما يستجمر به أمور : منها : أن يكون طاهرا ، وأن يكون مباحا ، فلا يصح الاستنجاء بمغصوب ونحوه ، وأن يكون متقيا ، وضابط الإبقاء هنا أن لا يبقى أثر من النجاسة لا يزيله إلا الماء ، فلا يصح بالأملس كرجاج ونحوه ، وأن يكون جامدا ، فلا يكفي بالطين ، وأن لا يكون روثا أو عظما أو طعاما ولو لهيئة .
وأن لا يكون محترما شرعا كقتراس ذكر فيه اسم الله تعالى أو كتب فيه حديث أو علم شرعي أو كتب فيه ما يباح استعماله شرعا ، أما ما كتب فيه محرم الاستعمال فليس من المحترم شرعا ، وأن لا يكون جزء حيوان كیده مثلا ، وأن لا يكون متصلا به كصوفه ، وأن لا يكون محرم الاستعمال كالذهب والفضة . ويشترط أن يكون المسح ثلاثا مع الإبقاء ، وأن تعم كل مسحة منها المحل ، فلان حصل الإبقاء بدون الثلاثة لا يجزئ ، وأن لا يكون المخرج متنجسا بغير الخارج منه ، وأن لا يتجاوز النجاسة موضع العادة ، فلان تجاوزت تعين الماء ، وأن لا يكون الخارج من النجاسة بقية حقنة =

مباحث الوضوء

تعريفه :

الوضوء طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة بعضها يفسل وبعضها يمسح ،
وهي أربعة : الوجه ، واليدان ، والرأس ، والرجلان ؛ وكلها تفسل إلا الرأس فإنها
تمسح لسترها غالبا فيشقى غسلها . والأصل في فرضيته للصلاة قوله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا
برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم
إذا أحدث حتى يتوضأ » رواه الشيخان . وقد انعقد الإجماع على ذلك فصار أمرا معلوما
عند العام والخاص كالأموال الضرورية ، فمن جمده بعد ذلك فهو مرتد عن الإسلام .
وللوضوء شروط وفرائض — أركان — وسنن ومندوبات ومكروهات ومبطلات
— نواقض —

شروطه :

أما شروطه فهي : شروط وجوب فقط ، وهي الأمور التي يتوقف عليها وجوبه
دون صحته بحيث لو انعدم واحد منها لم يجب الوضوء وإن كان صحيحا . ومنها : شروط
صحّة فقط ، وهي الأمور التي تتوقف عليها صحته دون وجوبه . ومنها شروط وجوب
وصحّة معا ، وهي الأمور التي يتوقف عليها وجوبه وصحته معا بحيث لو انعدم واحد
منها لم يكن واجبا ولا صحيحا . أما شروط وجوبه فقط فهي : البلوغ فلا يجب
على صبي لكن يصح منه ، فإن توضأ في حال صباه أجزأه عن الواجب إذا بلغ وهو
متوضئ ، ودخول وقت الصلاة ، فيجب الوضوء بدخول الوقت وجوبا موسعا
كما تجب الصلاة كذلك ، فإذا ضاق الوقت صار الوجوب مضيقا ، وكذا لو أراد

= فيعين فيه الماء ، وأن لا ينجف الخارج قبل الاستنجاء فإن جف تعين الماء . هذا
وقد عّد الحنابلة داخل قبل المرأة الثيب في حكم الظاهر ، ولكنهم قالوا إنه لا يجب
غسله في الاستنجاء ، بل أوجبوا غسل ما يظهر عند جلوسها لقضاء حاجتها

الدخول في الصلاة ولو نقلاً فإنه يجب عليه وجوباً مضيئاً عند إرادتها لحزمة الدخول فيها بدون طهارة . . ويصح الوضوء قبل دخول الوقت إلا من المذخور فإنه لا يصح وضوءه إلا بعد دخول^(١) الوقت، وسيأتي للمذخور مبحث خاص به .

والقدرة على الوضوء : بأن يجد الماء الكافي لوضوئه ، ويقدر على استعماله ، فلا يجب الوضوء على فاقده الماء ولو حكماً كأن يحتاجه لشرب ونحوه ، ولا على من لم يقدر على استعماله ، كمرضى يضربه استعماله ، ومكره على تركه ، وأقطع لا يجد من يوضؤه ولا يمكنه أن يحتال على تحصيل الوضوء — ووجود ناقض : فلا يجب تجديده بعد دخول الوقت على من توضأ قبله ولم ينتقض وضوءه .

وأما شروط صحته فقط، فهي : علم الحائل المانع من وصول الماء إلى البشرة كشتمع وجهه وعجين ونحوها، ومنه : عماس العين والأوساخ المتجمعة على العضو، وعدم المتأني للوضوء ، فلا يصح حال حصول ما يبطله من التواقض ، ويستثنى من ذلك : حدث صاحب المذخر ، كالمستحاضة ، وصاحب السلس فيصح وضوءه مع وجود ذلك الحدث المسترسل على التفصيل الآتي في مبحث المذخور، وأن يكون الماء طهوراً في ظن المتوضئ ، وقد سبق بيان الطهور ، وتمييزه ، فلا يصح وضوءه به غير مميز .

وأما شروط وجوبه وصحته معافى : بلوغ^(٢) الدعوة، بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل سيدنا محمداً رسولاً يدعو الناس إلى توحيدهم وعبادته فمن لم تبلغه هذه الدعوة لا يجب عليه الوضوء ولا يصح منه .

(١) المالكية — قالوا : يصح وضوء المذخور قبل دخول الوقت وبعدة .
الحنفية — قالوا : يصح وضوء المذخور قبل دخول الوقت، ولكنه ينتقض عند خروجه بالحدث السابق على المذخر، فلو توضأ قبل الظهر لصلاة نافلة كالضحى، ثم دخل وقت الظهر، له أن يصلي بوضوئه هذا فرض الظهر ويظل متوضئاً إلى أن يخرج وقت الظهر على الراجح كما سيأتي .

(٢) الحنفية — لم يملأوا بلوغ الدعوة ، شرطاً في الوجوب اكتفاءً بالاسلام، ولا شرطاً في الصحة ، لأن الوضوء يصح ممن لم تبلغه الدعوة .

العقل ^(١) فلا يجب الوضوء على مجنون ، ولا مصروع ، ولا مغنى عليه ، ولا معتوه ، ولا يصح منهم وهم في هذه الحالة .

تقاء المرأة من دم الحيض والنفاس فلا يجب على حائض أو نفساء ولا يصح منهما .

عدم النوم والغفلة فلا يجب على نائم ، ولا غافل ولا يصح منهما حال النوم والغفلة .

الإسلام ^(٢) ومعنى كونه شرطا للوجوب والصحة أن الكافر لا يطالب به إلا بعد إسلامه، وإن كان في حال كفره واجبا عليه ، بمعنى أنه يعاقب على تركه ولا يصح منه . وهناك شروط أخرى في بعض المذاهب ^(٣) .

^(١) الحنفية — عدوا العقل شرطا في الوجوب ، وعدلوا عدم المنافي شرطا في الصحة ، ومن ذلك يتضح أن الجنون والصرع والإغماء والنوم والغفلة من المنافي لأنها من نواقض الوضوء، فتكون من شروط الصحة بهذا الاعتبار، وعدم وجودها شرط في التكليف، فتكون من شروط الوجوب بهذا الاعتبار، وأما المعتبر وهو عندهم : ما اختلط كلامه وفسد تدبيره بحيث لا يضرب ولا يشتم ، فإن العبادة لا يجب عليه ، وإن هجمت منه كالصبي ، فعلم العتة من شروط الوجوب لدخوله في التكليف ، وليس شرطا في الصحة .

^(٢) الحنفية — جعلوا الإسلام شرطا للوجوب فقط ، فلا يجب الوضوء على الكافر لكونه غير مخاطب بفروع الشريعة على المشهور، فليس مطالبا به ، ويصح الوضوء منه قبل إسلامه لأن الوضوء لا يتوقف على نية، بخلاف التيمم فإنه لا يصح من الكافر لتوقف صحته على النية كما يأتي .

المساكية — جعلوا الإسلام شرطا صحة فقط، لأن المعتمد عندهم : أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة فتجب عليهم العبادات، ويعاقبون على تركها، ولا يصح منهم إلا بعد الإسلام ، لتوقف صحتها على النية التي من شرطها الإسلام .

^(٣) الحنابلة — زادوا في شروط الصحة فقط ، النية : حقيقة ، أو حكما ، وأن يكون الماء مباحا ، وأن يتقدم الاستنجاء أو الاستحجار عليه .

فرائض الوضوء (أركانه)

أولها : غسل جميع الوجه بالماء الطهور مرة واحدة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الوضوء مرة . مرة » . أما تكرار الغسل بعد المرة الأولى فليس بفرض ، وسيأتى حكمه .

وحذف الوجه طولا : لمن لالحية له - من منابت شعر الرأس المتعاد إلى منتهى^(١) الذقن ، ومنتهى الذقن من الوجه ، فيفترض غسله (والذقن بفتح القاف هو جمع الخمين وهما عظم الحنك الأسفل) ، وإلى منتهى الحية لمن له لحية ، وإن^(٢) طالت ، والواجب غسل أعلى الحية من جهة الوجه لا أسفلها من جهة الصدر . وحده عرضا : ما بين وتدى الأذنين ، فيجب غسل الوتر ، وهى الحاجز بين طاقى الأنف ، وغسل تكاميش الجبهة وظاهر الشفتين ، وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقا طبيعيا بلا تكلف ، وما غار من جفن أو أثر جرح ، أو ما خلق غائرا ، وتفليل شعر لحته ، وحاجبيه ، وشاربه ، إذا كان الشعر خفيفا بحيث يظهر الجلد تحته فيحركه ويحركه حتى يصل الماء .

= الشافعية - زادوا في شروط الصحة فقط : مصاحبة النية حكما حتى يفرغ من الوضوء بحيث لا ينوى بوضوئه نحو تبرد أو نظافة فقط ، أما لو نوى الوضوء مع التبريد والنظافة ، فإنه يصح ، وأن يميز الفرض من غيره إذا كان قد اشتغل بالعلم زمنا كافيا لذلك ، أما العامي فالشرط في حقه : أن لا يعتقد الفرض نفلا ، ولو اعتقد الكل فرضا فإنه يجزئ .

(١) الشافعية - قالوا : يجب غسل ما تحت الذقن أيضا ، فنهاية الذقن غير كافية وحدها .

(٢) الحنفية - قالوا المفروض في ذلك هو غسل الشعر الذى يلاقى الخدين ، وظاهر الذقن لا ما نزل من الحية عن ظاهر الذقن لأنه ليس مما يواجه به عادة ، فلا يعد من الوجه .

للجلد ، وأما الشعر الغزير فيجب غسل ظاهره ، ويسن^(١) تخليله كما سيأتى فى السنن ، ويجب غسل الجبينين المحيطين بالحبة يمينا وشمالا ، وغسل اليأس الذى تحت وتدئ الأذنين ، وأما شعر الصدغين^(٢) ، واليأس الذى فوق وتدئ الأذنين ، فمن الرأس لامن الوجه فلا يجب غسلهما ، ودأخل الفم والأنف ليسا من الوجه فلا يجب غسلهما^(٣) أيضا .

ثانيها : غسل اليدين مع المرفقين مرة واحدة تعم ، ويجب غسل تكاميش الأنامل ، وغسل ما تحت الأظفار الطويلة التى تستر رؤوس الأنامل ، فإن كان تحت الأظفار أوساخ فى إزالتها تفصيل المذاهب^(٤) ، ومن قطع من يده بعض محل الغرض وبقي بمضه وجب غسل الباقي ، ومن قطعت يده من المرفق وجب عليه غسل موضع القطع .

^(١) المالكية — قالوا : يجب تحريك الشعر الغزير وهو ما لا يظهر البشرة تحته ، حتى يدخل الماء فى خلاله ، وإن لم يصل إلى الجلد .

الشافعية — قالوا : لا يجب تخليل شعر اللحية والمارضين إن كان غزيرا بل يكتفى بغسله ويسن تخليله ، وأما باقى شعر الوجه من هلب وشارب ونحوهما ، فإنه يجب تخليله ، أى غسل ظاهره وباطنه إلا إذا خرج شئ منهما عن حد الوجه فإنه يكتفى بغسل ظاهره فقط ، والمراد بخروجه عن حد الوجه أن يلتوى بنفسه إلى غير جهة استرساله ، وإن لم يزد عن حد الوجه ، فليس من الخارج عن حد الوجه ما طال من الشارب مثلا إلى جهة استرساله ولوزاد عن حد الوجه .

^(٢) الشافعية والحنفية — قالوا : شعر الصدغين واليأس الذى فوق وتدئ الأذنين من الوجه فيجب غسلهما عندهم .

^(٣) الحنابلة — قالوا : دأخل الفم والأنف من الوجه فيفترض غسلهما .

^(٤) المالكية — قالوا : يعنى عن ومنع الأظفار فلا يجب إزالته إذا لم يتفاحش .
الحنابلة — قالوا ، يعنى عن ومنع الأظفار إذا كان يسيرا .

ثالثها : مسح الرأس مرة واحدة وإن لم يكن عليه شعر ، وفي القدر المفروض مسحه تفصيل المذهب ^(١) ، وغسل الرأس يكفى عن مسحه إلا أنه

= الخفية — قالوا : الأوساخ التي تكون تحت الأظافر لا تمنع صحة الوضوء سواء كانت كثيرة أو يسيرة دفعا للمرجح .

الشافعية — قالوا : الأوساخ التي تحت الأظافر تجب إزالتها إن منعت من وصول الماء إلى البشرة ، ويعفى عن القليل بالنسبة لمن ابتلى به كالذى يعمل في الطين ونحوه .

^(١) المالكية والحنابلة — قالوا : يجب مسح جميع الرأس من منابت شعره المعتاد إلى نقرة القفا ، ويدخل فيه شعر الصدغين ، والبياض الذى خلفه فوق وتدى الأذنين ، وكذا البياض الذى فوق الأذنين ، والشعر المسترخى من الرأس ، يجب مسحه عند المالكية وإن طال كثيرا ، أما الحنابلة فقالوا : يجب مسح ما حاذى الرأس من الطويل دون ما زاده ، وأوجب المالكية : تقض الشعر المصفور إن ضفر ثلاثة خيوط ، وإن لم يشتد ضفره ، فإن ضفر بأقل من ثلاثة وجب إن اشتد وإلا فلا ، وإن ضفر بلا خيوط لم يتقض ، وإن اشتد كما يأتى في الغسل .

الشافعية — قالوا : المفروض مسح بعض الرأس ولو قلت ، وإذا رش الماء على بعض الرأس من غير إصرار اليد أجزأه ، ومن طال شعر رأسه لم يكف فيه مسح الزائد عن حد الرأس ولو كان معقوصا فوق الرأس .

الخفية — قالوا : المفروض هو مسح ريع الرأس على المعتمد ، ولا يلزم إصرار اليد على الرأس ، فلو أدخل رأسه في الماء أو صب عليه ماء فأصاب ريعه أجزأه ، فإذا مسح يده وجب عليه أن يمسح بثلاث أصابع ، لأجل أن يصيب الماء ريع الرأس قبل جفافه ، إذ لو مسح بأصبعين فقط ربما يجف الماء قبل مدهما فلا يصل إلى القدر المطلوب مسحه ، فإذا مسح بإبهامه وسبابته مع ما بينهما أجزأه ، لأن ما بينهما بمنزلة أصبع ثالث ، فإذا مسح برؤوس أصابعه وكان الماء متقاطرا صح ، وإلا فلا =

مكروه^(١) لأنه خلاف ما أمر الله به ، ومن مسح على شعر رأسه ثم أزاله لم يجب عليه تجديد المسح ولو كشط جلد رأسه بعد المسح ، أما الأذنان فلا يفترض مسحهما لأنهما ليسا من الرأس^(٢) .

رابعها : غسل الرجلين مع الكعبين مرة ، وهما العظمان البارزان في أسفل الساق فوق القدم ، ويجب عليه أن يتعهد عقبيه بالغسل بالماء ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ويل للأعقاب من النار » ، كما يجب عليه أن يتعهد الشقوق التي تكون في باطن القدم ، ومن قطع من رجله بعض ما يجب غسله ، وجب عليه أن يغسل ما بقي ، فإن قطع موضع الفرض كله سقط الغسل .

خامسها : الترتيب^(٣) بين الأعضاء الأربعة على الوجه الذي جاء في الكتاب العزيز ، فيغسل الوجه أولاً ، واليدين ثانياً ، ويمسح الرأس ثالثاً ، ويغتم بغسل الرجلين .

سادسها : الموالاة^(٤) وهي : المتابعة بين الأعضاء المذكورة ، بحيث لا تتخلل بين العضوين مسافة يحذف فيها الأول عند اعتدال الزمان والمكان ومزاج الشخص

= ومن طال شعر رأسه ، فإن مسح عليه بثلاث أصابع ، ولم يكن المسح على شعر تحته جزء من رأسه ، كأن كان على جبهته أو عنقه لم يحزئه ، وإن كان تحته جزء من رأسه أجزأه ، ولا يلزم مسح الرأس تجديد الماء ، فلو مسح ببلل في كفيه من غسل يديه أجزأه ، أما لو أخذ البلل من عضو من أعضائه فإنه لا يكفي .

(١) الشافعية — قالوا : غسل الرأس بدل المسح خلاف الأولى وليس بمكروه .

الحنابلة — قالوا : إنما يحزى غسلها بدل مسحها بشرط إمرار اليد على الرأس .

(٢) الحنابلة — قالوا : الأذنان من الرأس فيفترض مسحهما .

(٣) المالكية والحنفية — جعلوا الترتيب بين تلك الفرائض سنة .

(٤) الشافعية والحنفية — قالوا : إن الموالاة سنة ، فيكره التفريق بين الأعضاء إذا كان بغير عنق ، أما للعذر فلا يكره ، كما إذا كان ناسياً ، أو فرغ الماء المعدل لوضوئه =

المتوضئ، ويعتبر العضو المسحوق مفسولا ، فيضرب تأخير ما بعده مسافة يحذف فيها المسحوق لو كان مغسولا .

سابعها : النية^(١) ، وهى : قصد الفعل ومحلها القلب ، وتكون فى ابتداء الوضوء ، فلو تقدم غسل بعض الأعضاء عليها لم يصح تطهيره ، ووجب إعادته بعدها ويفتقر تقدمها^(٢) على الفعل بزمن يسير عرفا لوجودها حكما .

== فذهب لىأتى بغيره ليكمل وضوءه، وعمل كونه سنة عند الشافعية ما لم يكن صاحب ضرورة كصاحب السلس ، فإنه يجب عليه النتائج كما سبق .

المالكية — قالوا : إن شرط وجوب الموالاة : أن يكون المتوضئ ذا كرا ، قادرا ، فلو كان ناسيا . أو عاجزا غير مفترط ، وغير المفترط هو من أعد من الماء ما يكفى للطهارة يقينا ثم ظهر عدم كفايته أو أريق منه شئ ، فإنه يبنى على ما فعل ولو طال الزمن ، وأما العاجز المفترط فهو من أعد ما يكفيه ظنا أو شكافلم يكفه وهو يبنى على ما فعل ما لم يطل الزمن ، إلا أن النامى يحدد النية عند تشكيله الوضوء لذهاب نيته الأولى بالنسيان ، بخلاف العاجز فلا يلزمه تجديد النية لعدم ذهابها .

(١) الحنفية — قالوا : إن النية سنة مؤكدة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها ، من تركها بدون عذر على سبيل الإصرار يأثم إنما يسيرا ، وتكون فرضا فى حال التوضئ بسؤر حار ونبذ تمر كالتييم ، وهى شرط فى كون الوضوء عبادة ، فإذا دخل الماء مكرها أو قصد التبرد أو النظافة ، فعم الماء أعضاء الوضوء بدون نية لا يكون متوضئا الوضوء المأمور به ، ولكن يصح له أن يصلى بهذا الوضوء ، لأن الصلاة لا تتوقف على الوضوء المأمور به ، وإنما تتوقف على الطهارة ، وهى تحصل بمجرد سيلان الماء على الأعضاء لانه مطهور بطبعه .

الحنابلة — جعلوا نية الوضوء شرطا .

(٢) الشافعية — قالوا : لا يثبت من مقارنتها لأول جزء من العمل كالوجه فى الوضوء ولا يفترق تقدمها ولو كان يسيرا .

مبحث شروط النية

وشروطها: الإسلام ^(١)، والتمييز، والجزم، فلا تصح من كافر، ولا مجنون أو صبي غير مميز، ولا من مرتد فيها، كأن يقول في نفسه، نويت الوضوء إن كنت قد أحدثت. وكيفية النية الوضوء: أن يقصد المحدث بوضوئه استباحة ما منعه الحدث الأصغر، أو أداء فرض الوضوء، أو رفع الحدث ^(٢)، ولا يشترط التلفظ بها. كما لا يشترط استحضارها لآخر الوضوء، فلا يضر ذمها عنها في أثناءه، ويبطلها رفضها في أثناء الوضوء كأن يقصد إبطال الوضوء وعدم الاعتداد به، أما إذا رفضها بعد تمام الوضوء فلا يضر لأن الوضوء قد وقع صحيحا فلا يبطله إلا ناقضه، ولم يكن رفض النية من التناقض، هذا، وقد زاد بعض المذاهب في فرائض الوضوء غير ما ذكر ^(٣).

- (١) الحنفية — قالوا: إن الإسلام ليس شرطاً في صحة النية في الوضوء كما تقدم.
- (٢) الشافعية والحنابلة — قالوا: إن نية رفع الحدث لا تصح من المذنب كصاحب السلس، لأن حدثه لا يرتفع بالوضوء، إنما أمر بالوضوء وجوباً لإباحة الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة، فلا يكفيه أن ينوي رفع الحدث، بل ينوي استباحة الصلاة ونحوها، أو أداء فرض الوضوء.
- (٣) المالكية — زادوا ذلك، وجعلوه من فرائض الوضوء كتخليل الشعر، وأصابع اليدين.

ذكر فرائض الوضوء إجمالاً

المالكية — علّوا فرائض الوضوء سبعة وهي: (١) النية، (٢) غسل الوجه، (٣) غسل اليدين مع المرفقين، (٤) ومسح جميع الرأس، (٥) وغسل الرجلين مع الكعبين، (٦) والقور، (٧) والتدليك على المعتمد عندهم، لأنهم قالوا: إنه داخل في حقيقة الغسل، فلا يتحقق بدونه، وإنما علّوه فرضاً على حدة للبالغة في الحث عليه.

الشافعية — علّوا فرائض الوضوء ستة، وهي: (١) النية، (٢) وغسل الوجه، (٣) وغسل اليدين مع المرفقين، (٤) ومسح بعض الرأس، (٥) وغسل الرجلين مع الكعبين، (٦) والتتيب.

سنن الوضوء

وأما سننه فمنها: غسل^(١) اليدين إلى الرسغين (والرسغ مفصل الكف) بغسلهما ثلاثا بالماء الطهور .

وفيا تحصل به ستة غسل اليدين تفصيل في المذاهب^(٢) .

= الخنابلة — عتوا فرائض الوضوء ستة ، وهي : (١) غسل الوجه ، ومنه داخل الفم والأنف ، (٢) وغسل اليدين ، (٣) ومسح جميع الرأس ، ومنها الأذنان ، (٤) وغسل الرجلين ، (٥) والترتيب ، (٦) والموالة ، وأما النية فعتوها شرطاً في صحته .

الحنفية — عتوا فرائض الوضوء أربعة ، وهي : (١) غسل الوجه ، (٢) وغسل اليدين مع المرفقين ، (٣) ومسح ربع الرأس ، (٤) وغسل الرجلين مع الكعبين .

(١) الخنابلة — قالوا: إن غسل اليدين في الوضوء سنة، إلا في حق من استيقظ من نوم ليل يتنقض الوضوء، فإنه إذا أراد الوضوء كان غسل يديه في هذه الحالة واجبا يأثم تركه وإن كان وضوءه صحيحا .
(٢) المالكية — قالوا: إن كان الماء قليلا وهو لا يزيد عن صاع كما تقدم ولم يكن جاريا، فإن أمكن الإفراغ منه كالصحفة فلا تحصل السنة إلا بغسلهما قبل إدخالهما فيه، ولو كانتا طاهرتين وتظيفتين، فإن أدخلهما في الإناء قبل غسلهما في هذه الحالة، أو أدخل إحداهما فعل مكروها، وفاته سنة الغسل، وإن كان الماء كثيرا أو جاريا فإن السنة تحصل بغسلهما مطلقا، سواء كان الغسل داخل الماء أو خارجه، فإن كان الماء قليلا ولا يمكن الإفراغ منه كالحوض الصغير، فإن كانت يداه نظيفتين أو عليهما وساخة لا يتغير الماء به إذا أدخلهما فيه، فإنه يترقب يديه أو إحداهما ويسفل خارجه وتحصل السنة بذلك، فإن كانت يداه غير نظيفتين وخاف تغير الماء بإدخالهما فيه اختال على الأخذ منه بقمه أو بخرقه نظيفة ، فإن لم يكن ذلك تركه، وتيمم إن لم يجد غيره .

الحنفية — قالوا: غسل اليدين إلى الرسغين في الوضوء، تارة يكون سنة مؤكدة، وذلك بالنسبة لمن يريد الوضوء وهو مستيقظ من النوم إذا كان نائما بدون استنجاء =

= أو نام مستنجيا، ولكن توهم بعد استيقاظه أن على يده نجاسة ، وتارة يكون سنة غير مؤكدة وهو فيما عدا ذلك ، وفي كيفية الغسل تفصيل : ذلك لأن الإناء الذي يريد أن يتوضأ منه إما أن يكون صغيرا يمكن رفعه والصب منه أولا ، فإن كان صغيرا رفعه وصب منه على اليمنى وغسلها ثلاثا مع ذلك بعض أصابعها ببعض ، ثم يفعل باليسرى كذلك ، وإنما قالوا بغسل كل واحدة منهما على حدة مع البداية باليمنى لأن التيامن مستحب ، فلو غسلها معا ثلاثا أجزاء بلا كراهة ، وإن كان الإناء كبيرا لا يمكن رفعه والصب منه ، فإن كان معه إناء صغير كالكوز اغترف به وغسل اليمنى ثم اليسرى على الوجه المتقدم ، وإن لم يكن معه إناء صغير أدخل أصابع يده اليسرى مضمومة دون كفه وصب على اليمنى ثم أدخل اليمنى وغسل اليسرى ، فإن أدخل كفه مع أصابع يده اليسرى يصير الماء الملاقى للكف مستعملا ، ولا يجوز الوضوء بالماء المستعمل ، إذا غلب على ظن المتوضئ أن ما يفرفه كله أو نصفه صار مستعملا ، إلا إذا نوى الاعتفاف بالغسل ، فإن الماء لا يكون مستعملا ، فإن خالف هذه الكيفية بأن أدخل يده في الإناء الصغير الذي يمكن رفعه قبل غسلها ، أو أدخلها في الإناء الكبير الذي لا يمكن رفعه ، ومعه إناء صغير يمكن الاعتفاف به ، أو أدخل أصابع يده اليسرى في الإناء الكبير مع الكف عند عدم وجود الإناء الصغير ، فإن كل ذلك يكون مكروها تنزيها . هذا إذا لم يكن على يده نجاسة ، فإن كانت لا يجوز إدخالها في الإناء على أى حال ، ووجب عليه أن يحتال على تناول الماء بفعه أو بخرقة ، فإن عجز تركه وتيمم ، ولا إعادة عليه حيث لا يجيد غيره .

الشافعية — قالوا : تحصيل سنة غسل اليدين بغسلها ثلاثا خارج الإناء ، وكذا بغسلها في الماء القليل إذا تيقن طهارتهما ، فإن شك في طهارتهما كره غسلهما فيه ، وإن تيقن نجاستهما حرم ، وعليه في هذه الحالة أن يغسلها قبل إدخالها في الإناء ثلاثا بتطهيرهما وهو سنة مستقلة ، ثم يغسلها بعد ذلك ثلاثا لتحصيل سنة الوضوء . هذا ولابد لسنن الوضوء من نية خاصة ، بأن ينوى بقلبه سنن الوضوء عند غسل يديه ، ولا يكفي فيها نية رفع الحدث لأنها لا تكون إلا عند غسل الوجه وهو متأخر عن

وغسل اليدين المطلوب في كل وضوء لما نقل في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم من مواظبته على ذلك. وأما ما ورد في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل إدخالها في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»، فإنه لبيان شدة تأكيد الغسل في هذه الحالة:

ومنها: التسمية في ابتداء الوضوء على تفصيل في المذاهب^(١).

= غسل اليدين وما بعده من السنن التي قبل غسل الوجه، ولا تحصل سنة غسل اليدين إلا بشرط تقديمه على المضمضة.

الحنابلة - قالوا: تحصل سنة غسلهما ثلاثاً سواء كان الغسل خارج الإثاء أو فيه.

^(١) الحنفية - قالوا: يكفي في حصول السنة أي ذكر كان، فلو قال: لا إله إلا الله: أو سبحان الله حصلت به السنة، إلا أن الأفضل عندهم التسمية بما ورد وهو: بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام، ويسبق تقديم الاستعاذة على التسمية، فإذا نسي أولاً ثم ذكرها بعد غسل البعض فأتى بها لا يكون محصلاً للسنة، ولكن ينسب له أن يأتي بها متى ذكرها.

الشافعية - قالوا: إن أصل السنة لا يحصل إلا بلفظ: بسم الله والأكل أن يتم البسملة، فإن ترك التسمية في أول الوضوء أتى بها في الأثناء، ويقول: بسم الله أولاً وآخره، وكذا يأتي بها بعد نهاية الوضوء إلا إذا تشهد ودعا فإنه لا يأتي بها حيث أنه لا يكون قد فرغ من الوضوء وتوابعه، ويسبق عندهم تقديم الاستعاذة عليها كالحنفية.

المالكية - قالوا: إن التسمية مندوبة، وتحصل بلفظ: بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف.

الحنابلة - قالوا: إن التسمية في أول الوضوء واجبة، فلو تركها عمدًا بطل وضوءه، بخلاف ما لو تركها جهلاً أو سهواً، فإن وضوءه يصح بطلونها، فإن تركها في أثناء الوضوء ابتداءً بالتسمية في أوله، ولا تكفي التسمية عندهم إلا إذا كانت بلفظ: بسم الله.

ومنها: المضمضة ، وفي تفسيرها اختلاف المذاهب (١).

ومنها: الاستنشاق (٢) وهو جذب الماء بنفسه إلى داخل أنفه (٣)، وتسنّ المبالغة (٤) في المضمضة، والاستنشاق لغير الصائم، وتركه له لئلا يفسد صومه، وينبغي في المضمضة والاستنشاق أن يتمضمض ويستنشق بست غرفات، فيغترف ثلاثاً للمضمضة، وثلاثاً

(١) الحنابلة — قالوا: إن المضمضة فرض من فرائض الوضوء وكذا الاستنشاق لدخولهما في حدّ الوجه كما تقدم ، وعرفوا المضمضة بأنها: تحريك الماء في الفم ولو لم يطرحه بأن ابتلعه مثلاً ، ولا تحصل بدون ذلك .

المالكية — عرفوا المضمضة بأنها: إدخال الماء في الفم وطرحه، فلو دخل الماء فيه بدون قصد ، أو أدخله ولم يحركه ، أو أدخله وحركه ولم يطرحه بأن ابتلعه فلا تحصل السنة .

الشافعية — قالوا: إن المضمضة: هي جعل الماء في الفم ولا يشترط في حصول أصل السنة إدارة الماء ولا بجه ، بل هذا هو الأكل ، نعم يشترط أن تتقدم على الاستنشاق .

الحنفية — عرفوا المضمضة بأنها: استيعاب جميع الفم بالماء ، والمعتمد عندهم أن تحريك الماء وطرحه ليسا بشرط في حصول السنة، فلو شرب الماء عباً أجزأه عن المضمضة ، أما إذا شربه مصّاً فإنه لا يجزئه .

(٢) الحنابلة — قالوا: إن الاستنشاق فرض كما تقدم .

(٣) الحنفية — قالوا: الاستنشاق ليصال الماء إلى مارن أنفه ، وهو ما لا ين من الأنف ، ولا يشترط في حصول السنة جذبه بالنفس .

الشافعية — قالوا: هو جعل الماء في الأنف وإن لم يصل إلى أقصاه، ولا يشترط جذب الماء بالنفس ، نعم هو أكل .

(٤) المالكية — جعلوا المبالغة فيهما لغير الصائم مندوبة ، لا سنة .

للاستنشاق^(١)، ومنها: الاستنثار وهو طرح الماء من الأنف بالنفس بأن يضع أصبعيه - السبابة والإبهام - من يده اليسرى على أعلى مارن أنفه عند ثر الماء لأنه أبلغ في النظافة، فلو كان بأفقه قذارة متجمدة أخرجها بخصر يده اليسرى .

ومنها: مسح الأذنين ظاهرا وباطنا، ومنها مسح صماخ الأذنين^(٢) .

ومنها: تجديد^(٣) الماء لمسح الأذنين بغير بلل الرأس^(٤) والأفضل في كيفية المسح أن يدخل أطراف سبابته في صماخيهما ويضع إبهاميه خلفهما ويثنى أصبعيه - السبابة والإبهام - ويديرهما حتى يمسحهما ظاهرا وباطنا، وإن مسحهما بأي كيفية أخرى

^(١) الشافعية - قالوا: الأفضل أن يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة، ثم يكرر ذلك ثلاث مرات، واشتراطوا في السنن الثلاث أن تكون مرتبة فلو قدم المتأخر فاتته سنة المتقدم .

الحنابلة - قالوا: الأفضل أن تكون المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة بحيث يتضمض ثلاثا ويستنشق ثلاثا بتلك الغرفة جامعا بينهما في كل مرة .

^(٢) الحنابلة - قالوا: إن مسح الأذنين مع صماخيهما فرض لدخولهما في حدّ الأربع كما تقدم .

الحنفية - قالوا: إن إدخال الخنصر في صماخ الأذنين من آداب الوضوء لا من سننه .

^(٣) الحنفية - قالوا: بكرهة مسح الأذنين بماء جديد على الراجح .

^(٤) الشافعية - قالوا إنما يسن تجديد الماء للأذنين إذا أراد مسحهما ببلل المسحة الأولى لرأسه، لأن بلل هذه المسحة يكون مستعملا، فإذا أعاد مسح رأسه ثانيا أو ثالثا، لا يسن تجديد الماء للأذنين بل يحصل أصل السنة ببلل المسحة الثانية أو الثالثة، نعم يكون تجديد الماء في هذه الحالة أكمل. هذا ولا تحصل سنة مسح الأذنين إلا بعد مسح الرأس .

وعمهما بالمسح أجزأه ، ويكره تكرار مسحهما^(١) لأن المسح مبنى على التخفيف وفي التكرار تشديد ، ومنها : الترتيب^(٢) بين الأضغاع الأربعة بأن تقدم الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس على الرجلين ، ومنها : رد مسح^(٣) الرأس إن بقي بيده بلل من المسحة الأولى وإلا فلا يسن الرد ، ومنها : الاستياك^(٤) في ابتداء الوضوء ويكفى في تحصيل السنة أن يستاك بأصبعه^(٥) ولكن عود الأراك أفضل .

ومنها : تحليل أصابع اليدين والرجلين إن لم يتوقف عليه وصول الماء إلى خلالها فإن توقف عليه كان فرضاً^(٦) ، وكيفيته في اليدين أن يجعل باطن إحداهما على ظاهر الأخرى مع إدخال أصابع إحداهما بين أصابع الأخرى ، وكيفيته في الرجلين أن يضع خنصر يده اليسرى بين كل أصبعين من أصابع رجله مبتدئاً من خنصر رجله اليمنى منتهياً بخنصر رجله اليسرى من أسفل رجله وهذه الكيفية مندوبة ، ومنها : تحريك

(١) الشافعية — قالوا : يسن تكرار مسح الأذنين مراعاة لمن يقول إنهما من الرأس كما يسن تثليث غسلهما مع الوجه مراعاة لمن يقول إنهما من الوجه ، وكذا يسن أن يلبص كفيه على ظاهرهما .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا : إن الترتيب بين هذه الأعضاء فرض كما تقدم .

(٣) الحنفية — قالوا : لأن مسح ريع الرأس فرض كما تقدم ، واستيعابها بالمسح مرة واحدة سنة ، ورد مسحها سنة أخرى .

الشافعية — قالوا : مسح بعض الرأس فرض واستيعابها بالمسح سنة ، ورد المسح سنة أخرى بشرط أن يكون له شعر ينقلب .

(٤) المالكية — قالوا : إن الاستياك فضيلة ، أى مندوب لا سنة .

(٥) الشافعية — قالوا : إن أصبعه لا يكفي في تحصيل السنة على الراجح .

(٦) المالكية — قالوا : يجب تحليل أصابع اليدين وإن وصل الماء بدون التحليل ، أما أصابع الرجلين فيكفى وصول الماء إلى خلالها فلا يجب تحليلها إن وصل الماء بل يندب .

خاتمه الذى يصل الماء إلى ماتحته ، فإن منع وصول الماء إلى ماتحته فرض تحريكه ^(١) .

ومنها تخليل شعر لحية الغزيرة ^(٢) لغير المحرم ، أما المحرم فيكره له التخليل إن لم يؤد إلى سقوط شعر منه وإلا حرم ، وكيفية التخليل أن يأخذ بيده اليمنى كفا من ماء جديد ثم يضع باطنها أسفل لحية من جهة صدره ثم يفرق بها الشعر إلى أعلاها .

^(١) المالكية — قالوا: الخاتم إما أن يكون لبسه مباحا، أو حراما، أو مكروها فإن كان مباحا لا يجب تحريكه سواء كان ضيقا أو واسعا، وصل الماء إلى ماتحته أو لم يصل لا فى الوضوء ولا فى الغسل، فإن نزع بعد تمام الوضوء أو الغسل وجب عليه غسل ماتحته إن كان ضيقا وظن أن الماء لا يصل إلى ماتحته ، وإن كان حراما أو مكروها، فإن كان واسعا أجزأ تحريكه، وإن لم تصل اليد إلى ذلك ماتحته اكتفاء بذلك به، وإن كان ضيقا وجب نقله من محله حتى يتمكن من ذلك ماتحته ومثل الخاتم المباح فى ذلك ما كان مباحا للمرأة من أساور وخلائل ومحوها فلا يجب عليها تحريكها سواء كانت واسعة أو ضيقة وإن لم يصل الماء إلى ماتحتها، فإن نزعها بعد تمام الوضوء أو الغسل وجب غسل ماتحتها إن كانت ضيقة وظنت عدم وصول الماء إليه . والخاتم المباح للرجل هو: ما كان من فضة وكان وزنه لا يزيد عن درهمين وكان واحدا غير متعدد ، والمحرم ما كان من ذهب أو من فضة تزيد على درهمين أو متعددا ، والمكروه : ما كان من نحاس أو رصاص أو حديد .

الحنفية — قالوا: تحريك الخاتم الواسع مندوب لاسنة ، أما الضيق الذى يمنع وصول الماء إلى ماتحته فإن تحريكه فرض كما ذكر، لافرق فى ذلك بين المباح وغيره

^(٢) المالكية — قالوا: بكراهة تخليل شعر اللحية الغزيرة الذى لا تظهر البشرة تحته لأنه تعمق فى الدين، والتخليل المكروه هو إيصال الماء للبشرة والدلك. وأما تحريك الشعر ليدخل الماء بينه فواجب كما تقدم فى الفرائض .

ومنها: تقديم اليمنى على اليسرى في اليدين والرجلين^(١) .

ومنها: البداءة بمقدم الأعضاء^(٢) بأن يغسل الوجه من أعلاه إلى أسفله ، واليدين من الأصابع إلى المرفق ، ويمسح الرأس من منابت الشعر إلى أعلاه كما تقدم ، ويغسل الرجلين من أطراف الأصابع إلى الكعبين .

ومنها: إطالة الغرة في الوجه والتججيل في اليدين والرجلين^(٣) ، بأن يزيد في غسل وجهه عن القدر الواجب بحيث يغسل شيئاً من صفحتي العنق ومقدم الرأس في الوجه ، ويزيد في غسل اليدين بأن يغسل شيئاً من عضديه ، ويزيد في غسل الرجلين بأن يغسل شيئاً من ساقيه فوق للكعبين ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » . ومنها: الفسلة الثانية والثالثة^(٤) ، ولا تتحقق الفسلة الأولى إلا بتعميم غسل العضو فإن عمت بالثانية فهما واحدة ، وإن لم تتم إلا بالثلاث فالكل واحدة ويطالب بعد ذلك بالثانية والثالثة .

ومنها استقبال القبلة حال الوضوء^(٥) .

(١) الحنفية والمالكية — قالوا : التيامن مندوب لا سنة .

(٢) المالكية — قالوا : البدء بمقدم الأعضاء مندوب لا سنة .

الشافعية — فصلوا في البدء بين من يغرف الماء وبين من يصب عليه ، فقالوا : إن أغترف بنفسه يسن له البدء بمقدم الأعضاء ، أما إذا صب عليه الماء كأن توضأ من حنفية أو يريق أو وضأ غيره ، بدأ في اليدين من المرفق وفي الرجلين من الكعبين

(٣) المالكية — قالوا بكرهه غسل ما زاد على ما لا يتم الواجب إلا به ، وأما غسل الجزء الزائد عن أصل محل الفرض الذي لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب . وتأولوا إطالة الغرة والتججيل بإدامة الوضوء .

(٤) المالكية — جعلوا كلاماً من الفسلة الثانية والثالثة مندوباً على حدته .

(٥) المالكية والحنفية — علّوا استقبال المتوضئ للقبلة مندوباً لا سنة .

ومنها الفور^(١) وهو التتابع والموالاتة بين أعضاء الوضوء الأربعة، بحيث لا تمضي بين الانتهاء من العضو السابق والشروع في العضو اللاحق مسافة يجحف^(٢) فيها الأول كما تقدم . هذا وقد عدت السنن وغيرها مجملة في أسفل الصحيفة في المذاهب^(٣)

(١) المالكية والحنابلة — جعلوه فرضاً من فرائض الوضوء كما تقدم .

(٢) الخفيفة — قالوا: لو جحف المغسول لعذر كأن فرغ ماء وضوئه فذهب لإحضار غيره بجحف العضو بسبب ذلك لا يكره على الصحيح .

مبحث عد السنن مجملة

(٣) المالكية — قالوا : سنن الوضوء هي : (١) غسل اليدين أولاً ثلاثاً ، (٢) والمضمضة ، (٣) والاستنشاق ، (٤) والاستنثار ، (٥) ومسح الأذنين ظاهراً وباطناً ، (٦) ومسح صماخ الأذنين ، (٧) وتجديد الماء لمسح الأذنين ، (٨) ورد مسح الرأس إن بقي يده بلل بعد المسح المفروض وإلا فلا يندب الرد . وإن جئت الماء لرد المسح كره ، (٩) وترتيب الفرائض مع بعضها .

الشافعية — قالوا : سنن الوضوء هي : (١) استقبال القبلة ، (٢) وتوق رشاش الماء عند الوضوء ، (٣) ووضع الإناء المفتوح عن يمينه وغيره عن يساره ، (٤) ونية سنن الوضوء بقلبه عند غسل كفيه ، (٥) وأن يتلفظ بالنية عند غسل الكفين وعند الشروع في غسل وجهه ، (٦) والاستعاذة ، (٧) والتسمية ، (٨) ودعاء الوضوء بأن يقول بعد التسمية : الحمد لله على الإسلام ونعمته ، الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والإسلام نوراً ، رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ، اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها . و يقول عند المضمضة : اللهم أعني على ذكرك وشركك وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق : اللهم أرحنى رائحة الجنة . وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسبى وجوه . وعند غسل يده اليمنى : اللهم أعطني كتابي يميني وحاسبني حساباً يسيراً . وعند غسل اليسرى : اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه : اللهم حرم شعري وبشري على النار ، وأظلي تحت ظل عرشك =

= يوم لا ظل إلا ظلك . وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيقيمون أحسنه . وعند غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام . وأن يقول عند الفراغ من الوضوء مستقبلا القبلة رافعا يديه ووجهه إلى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ، سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ثم يقرأ سورة القدر ، (٩) والاستياك بخشن غير أصبعه إن لم يكن صائما فيكرهه الاستياك بعد الزوال لاقبله ، (١٠) ونية الاستياك إذا قدمه على غسل كفيه . وأن يقول عند الاستياك اللهم بيض به أسناني وشده لثاتي وثبت به لثاتي وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين . وكيفية الاستياك أن يبدأ بالجانب الأيمن من فمه ثم باليسر وأن يجريه على رؤوس أضراسه وسقف حلقه وسطح لسانه طولا ، والأفضل أن يكون السواك يابسا مرطبا بالماء ، ويسن استعماله على أسنانه عرضا . ويتأكد في مواضع كالوضوء وتغيير رائحة الفم وعند الصلاة والقراءة والذكر ودخول المنزل وغير ذلك ، ويسن أن يكون باليد اليمنى ، وكيفية إمساكه أن يجعل الخنصر من أسفله والبنصر والوسطى والسبابة فوقه ولا يبيض عليه ، ويسن غسل السواك ثانيا إذا أصابه سمح أو رائحة كريهة ، ويكره أن يزيد طوله على شبر (١١) ، والمضمضة ثلاثا ، (١٢) والاستنشاق ثلاثا ، (١٣) والبدء بمقدم الأعضاء على ما تقدم ، (١٤) وأن يتغترف الماء لوجهه بكفيه معا ، (١٥) وأن لا يلطم وجهه بالماء ، (١٦) وتحليل الغلبة القزيرة ، (١٧) وتعميم الرأس بالمسح (١٨) ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ، (١٩) وذلك الأعضاء ، (٢٠) والثيامن في الوضوء كما تتجتم ، (٢١) وإطالة الفقرة والتججيل على ما تقدم ، (٢٢) وتثليث الأقوال والأفعال في الوضوء ما عدا ألفاظ التنية ، (٢٣) والمحوالة لغير صاحب السلس فإنه يجب عليه المحوالة كما تقدم ، (٢٤) والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله إلا الحاجة ، (٢٥) وعدم الاستعانة على الوضوء بالغير إلا الحاجة ، (٢٦) وترك تشييف الأعضاء إلا الحاجة ، (٢٧) وترك نفث الماء إلا الحاجة ، (٢٨) والشرب من بقية ماء الوضوء ، (٢٩) وتعميرك خاتمه الواسع ، أما الضيق القدي =

= يمنع وصول الماء إلى ما تحته فإنه يجب تحريكه حتى يصل الماء إلى ما تحته كما تقدم .

الحنفية — عدوا سنن الوضوء كما يأتي :

١ — البداية بالتسمية ، (٢) والبداية بغسل اليدين الطاهرتين ثلاثا وهي سنة مؤكدة للمسنن ، يخط من النوم إذا نام بلا استنجاء أو نام مستنجيا ولكن توهم أن على يده نجاسة ، وسنة غير مؤكدة لغيره .

٣ — والاستياك بالأرأك عند المضمضة وهو سنة مؤكدة للوضوء وللصلاة نعم يندب : الصلاة إن أمن نزول الدم من اللثة ، كما يندب لاصفرار السن ولتغير رائحة الفم واتراء القرآن وكيفيته المندوبة أن يمسكه بحيث يجعل الخنصر أسفله والإبهام تحت رأسه ، يباقي الأصابع فوقه ثم يستاك من يمين الفم إلى يساره عرضا لا طولا ثلاث مرات بثلاث مياه ، ويندب أن يكون العود لينا لا يابس ، وأن يكون مستويا لا معتمدا ، وأن يكون طول شبر . ويندب غسله قبل استعماله ، وأن لا يمسحه ، وأن لا يستاك وهو مضطجع ، (٤) والمضمضة ثلاثا ، (٥) والاستنشاق ثلاثا ، (٦) وتجديد الماء لكل مرة ، (٧) والمبالغة في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم ، (٨) وتخليل شعر اللحية الغزيرة لغير المحرم . أما اللحية الخفيفة فإن تخليلها واجب حتى يصل الماء إلى ما تحت الشعر ، (٩) وتخليل أصابع اليدين والرجلين ، (١٠) والغسلة الثانية والثالثة فيما يغسل ، (١١) وتكيل مسح الرأس بعد مسح القدر المفروض ، (١٢) ومسح الاذنين بماء الرأس ، (١٣) وذلك الأعضاء المغسولة ، (١٤) والموالاة بحيث يغسل اللاحق قبل جفاف السابق ، (١٥) والترتيب المنصوص عليه في الآية الكريمة ، (١٦) والنية بأن ينوي ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث ، وكيفيتها أن يقول : نويت أن أتوضأ للصلاة تقربا إلى الله تعالى ، أو نويت رفع الحدث ، أو نويت الطهارة ، أو نويت استباحة الصلاة .

(١٧) وترك لطم الوجه بالماء ، (١٨) وبدء مسح الرأس من جهة مقدمتها ، (١٩) والبدء في غسل اليدين والرجلين بأطراف الأصابع ، (٢٠) وعدم الإسراف في الماء إذا كان يعتقد أن ما زاد على الثلاث من أعمال الوضوء ، وإلا كان ترك الإسراف مندوبا . (٢١) وإعادة غسل اليدين مع غسل الذراعين إلى المرفقين ، فإن غسلهما أولا سنة تغني =

= عن الفرض بمعنى أنه لو غسل ذراعيه من الرسخين إلى المرفقين بعد البدء بغسل يديه إلى رصغيه أجزاءً عن الفرض، وإن كان لا يثاب عليه ثواب الفرض لأن ثواب الفرض لا يأتي إلا بنيتة فإن قصد بالغسلة الثانية أداء الفرض كأن يحصل له ثواب السنة والفرض .

الحنابلة - قالوا : سنن الوضوء هي :

(١) استقبال القبلة ، (٢) والسواك عند المضمضة ، ويندب أن يستاك عرضاً بالنسبة لأستانه وطولاً بالنسبة إلى لسانه وفمه ، وأن يستاك بيده اليسرى ويستاك على أستانه ولثته وفمه ، وأن يكون العود لينا غير ضار ، ويكره أن يستاك بعود يابس ، والسواك سنة في جميع الأوقات إلا بعد الزوال بالنسبة للصائم فإنه مكروه سواء أكان العود رطباً أم يابساً . أما قبل الزوال فإنه يسن له أن يستاك بعود يابس ، ويباح له الاستياك قبل الزوال أيضاً بالطيب ، ويتأكد الاستياك عند كل صلاة ، وعند الإتيان من النوم ، وعند تغير رائحة فم ، وعند الوضوء ، وعند قراءة القرآن ، وعند دخول مسجد ، وعند دخول منزله ، وعند خلو المعلقة من الطعام ، وعند اصفرار الأسنان ، ويسن أن يبدأ بجانب فم الأيمن من ثنياه إلى أضراسه ، ويكره أن يستاك بريحان وبرمان وعود ذكي الرائحة وقصب ونحوه . (٣) وغسل الكفين ثلاثاً على ما تقدم ، (٤) وتقديم المضمضة والاستنشاق على الوجه على ما تقدم ، (٥) والمبالغة فيهما لغير الصائم ، (٦) وذلك جميع الأعضاء التي ينوعها الماء (٧) وإكثار الماء في غسل الوجه لما فيه من الشمر والأشياء الفائرة والبارزة (٨) وتخليل اللحية للغزيرة عند غسله ، (٩) وتخليل أصابع اليدين والرجلين إذا وصل الماء في الغسل إليها بدون ذلك وإلا كان التخليل واجباً ، (١٠) وتجديد الماء لمسح الأذنين (١١) وتقديم الأيمن على الأيسر ، (١٢) وإطالة الفرة والتحصيل على ما تقدم ، (١٣) والغسلة الثانية والثالثة إن عمت الأولى ، (١٤) واستصحاب نيتة إلى آخر الوضوء بقلبه ، (١٥) ونية سنن الوضوء عند غسل كفيه إلى الكوّه ، (١٦) والنطق بألفاظ التنية سرا ، (١٧) وأن لا يستعين بغيره فيه ، (١٨) وإن يتول - فراغه من الوضوء رافعاً بصره إلى السماء : أشهد أن لا إله =

مندوبات الوضوء أو فضائله

وأما مندوباته فكثيرة مفصلة في المذاهب^(١) .

= إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين . سبحانك اللهم وبحمدك . أشهد أن لا إله إلا أنت . أستغفرك وأتوب إليك .

المالكية - قالوا : فضائل الوضوء :

١ - طهارة موضعه شأنا وفعلا ، فيكره في موضع متنجس بالفعل ، وفي موضع شأنه التنجاسة ولو لم يتنجس كبيت الخلاء الذي يحى ولو لم يستعمل صونا للعبادة عن خسة الموضع .

٢ - وتقليل الماء الذي يستعمل في الأعضاء بحسب الإمكان بحيث يسيل على جميع العضو ويعمه وإن لم يتقاطر عنه .

٣ - وتقديم الميا من على المياسر ، فيقدم يده أو رجله اليمنى على اليسرى .

٤ - ووضع الإناء المفتوح الذي يمكن الاعتراف منه عن يمينه ، والضيق الذي يصب منه الماء على يساره .

٥ - والبدء بأول الأعضاء عرفا كأعلى الوجه ، وأطراف الأصابع ، ومقدم الرأس .

٦ - والفصلة الثانية والثالثة في كل مفصول ولو الرجلين ، ولا تحسب الثانية إلا إذا عمّت الأولى ، ولا الثالثة إلا إذا عمّت الثانية ، فإذا توقف التحميم على الثلاثة فكلها واحدة ، ويطلب ندبا بالثانية والثالثة .

٧ - والاستيأك قبل الوضوء بنحو عود ، ويكفى الأصبع إن لم يوجد غيره ويكون قبل الوضوء ، ويندب الاستيأك باليمنى ، وأنت يبدأ بالجانب الأيمن عرضا في الأسنان وطولا في اللسان ، ولا ينبغي أن يزيد على شبر ، ولا يقبض عليه ، ويندب السواك للصلاة إذا كانت بعيدة من السواك الأول ، كما يندب لقراءة قرآن ، وانتباه من نوم ، وتغير فم بأكل أو شرب وغير ذلك . =

- ٨ — والتسمية في أوله بأن يقول : (بسم الله) وفي زيادة (الرحمن الرحيم) خلاف .
- ٩ — والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله تعالى إلا الحاجة .
- ١٠ — والترتيب بين السنن والفرائض بأن يقدم غسل اليدين إلى الكوعين ، والمضمضة والاستنشاق على غسل الوجه ، وتجديد الماء لمسح الرأس .
- الحنفية — قالوا : فضائل الوضوء وتسمى مندوباته ومستحباته وآدابه ، منها :
- ١ — الجلوس في مكان مرتفع لئلا يصيبه رشاش الماء المستعمل .
- ٢ — إدخال الخنصر المبتل في صماخ الأذن .
- ٣ — ذكر الشهادتين عند تطهير كل عضو .
- ٤ — طهارة موضع الوضوء .
- ٥ — أن لا يكون الوضوء بماء مشمس ، وقد تقدم في مكروهات المياه .
- ٦ — تقديم أعلى الأعضاء على أسفلها .
- ٧ — أن لا يطرح ماء المضمضة والاستنشاق في إناء وضوئه
- ٨ — استقبال القبلة حال الوضوء .
- ٩ — تحريك خاتم الأصبع الذي يصل الماء تحته وإلا فرض .
- ١٠ — وعدم الاستعانة بغيره في تطهير أعضائه : أما الاستعانة بالغير في صب الماء وتحضيره فلا شيء فيه .
- ١١ — الشرب قائماً مستقبلاً القبلة من بقية ماء وضوئه .
- ١٢ — إطالة الغرة والتحجيل بأن يزيد في تطهير أعضائه عن الحد المفروض .
- ١٣ — غسل أسفل القدمين باليسرى تكرماً لليمنى .
- ١٤ — مسح بلل الأعضاء بنحو منديل من غير مبالغة في المسح .
- ١٥ — وعدم نفث يده من ماء الوضوء .

- = ١٦ - وقراءة سورة القدر بعد الفراغ من الوضوء ثلاثا .
- ١٧ - أن يقول بعد فراغه من الوضوء وهو قائم مستقبل القبلة : (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن هذا عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) .
- ١٨ - عدم التكلم بغير ذكر الله إلا لحاجة .
- ١٩ - أن يجمع بين نية قلبه والتطيق بلسانه .
- ٢٠ - التسمية والنية عند غسل كل عضو ومسحه .
- ٢١ - أن يغترف الماء للضمضة والاستنشاق بيده اليمنى .
- ٢٢ - أن يستنثر بيده اليسرى .
- ٢٣ - أن لا يخفض نفسه بإناء للوضوء بحيث لا يسمح لغيره أن يتوضأ منه .
- ٢٤ - أن تكون آتية الوضوء من خفاريحوه ، وإن كان له عروة غسلها ثلاثا .
- ٢٥ - وضع إناء الوضوء الذي يمكن الاغتراف منه عن يمينه ، وغيره عن يساره .
- ٢٦ - أن يتعهد موق عينيه بالغسل . وأن يصل ركعتين في فيروقت الكراهة وأوقأت الكراهة ، هي : وقت طلوع الشمس وما قبله ، والامستواء والغروب وما قبل الغروب بعد صلاة العصر .
- ٢٧ - إعداد الماء الطهور قبل الوضوء .
- ٢٨ - وأن لا يتطهر من ماء أو تراب من أرض مغضوب عليها .
- ٢٩ - الدعاء حال الوضوء بموارد ، فيقول في ابتداء الوضوء : (باسم الله العظيم ، والحمد لله على دين الإسلام) ، ويشهد ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم . ويقول عند المضمضة : (اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشركك وحسن عبادتك) وعند الاستنشاق : (اللهم أرحني رائحة الجنة ، ولا ترخني رائحة النار) وعند غسل الوجه : (اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) وعند غسل ذراعي الأيمن (اللهم أعطني كتابي يميني وحاسبني حسابا يسيرا) وعند غسل الأيسر : (اللهم لا تعطيني كتابي يساري ولا من وراء ظهري) وعند مسح الرأس : (اللهم أظلي =

مكروهات الوضوء

أما مكروهات الوضوء : فمنها : الإسراف^(١) في صب الماء ، بأن يزيد على الكفاية وهذا إذا كان الماء مباحا أو مملوكا للتوضئ ، فإن كان موقوفا على الوضوء منه كالماء المعد للوضوء في المساجد ، فإن الإسراف فيه حرام^(٢) .

ومنها : الزيادة على الثلاث في المفسول وهي من الإسراف ، والزيادة على المزة الواحدة في المسح^(٣) إذا قصد بالزيادة أنها من الوضوء أما إن كانت الزيادة للنظافة

== تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك عرشك) وعند مسح الأذنين : (اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) وعند مسح العنق : (اللهم أعتق رقبتى من النار) وعند غسل رجله اليمنى : (اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام) وعند غسل اليسرى : (اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجارتى لن تبور) .
٣٠ — ومسح الرقبة بظهر يده لعدم استعمال الماء الموجود بها . أما مسح الحلقوم ، فإنه بدعة .

٣١ — والتيامن أى البداءة باليمين .

الحنابلة والشافعية — لم يعدوا الفضائل التي ذكرها المالكية والحنفية ، بل عتوا كثيرا منها في السنن كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا : يكره الإسراف تحريما إذا اعتقد أن ما زاد على العسلات الثلاث من أعمال الوضوء ، أما إذا لم يعتقد ذلك بأن زاد عليها للنظافة ونحوها كما ذكر فإن الكراهة تكون تنزيهية ، وكذا يكره التقير في الوضوء كراهة تنزيهية . والتقير : هو أن يكون تقاطر الماء من العضو المفسول غير ظاهر .

(٢) الشافعية — قالوا : إن الإسراف في ماء الميضة بخصوصه لا يحرم إن توضأ منها لعود الماء إليها ، وإنما هو مكروه فقط .

(٣) الشافعية — جعلوا المسح كالمفسول في طلب التثليث إلا في الخف فيكره الزيادة على الثلاث فيهما ، وعلى المزة الواحدة في الخف ، ومحل الكراهة عندهم إذا تيقن إتيانه بالثلاث فإن شك بنى على الأقل وأتى بما شك فيه .

أو التبرد ونحوه فلا كراهة ما لم يكن الماء موقوفا على الوضوء وإلا حرم كما تقدم .
ومنها : مسح الرقبة بالماء لأنه غلو في الدين وتشديد ^(١) .
ومنها : مبالغة الصائم في المضغضة والاستنشاق مخافة أن يفسد صومه .
ومنها : أن يتوضأ في موضع ^(٢) متنجس خوفا من أن يصيبه شيء من رشايش
 الماء المتنجس لسقوطه على الموضع المتنجس .
ومنها : الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله تعالى إلا الحاجة .
ومنها : ترك سنة عن سنن الوضوء على تفصيل في المذاهب ^(٣) .

مبحث نواقض الوضوء

ينقض الوضوء أشياء : منها : الخارج من أحد السبيلين وهو إما أن يكون
 معتادا كالبول والمذي والودي، وقد تقدم تعريف المذي والودي، وكذا الهادى وهو

- (١) الحنفية — قالوا : إن مسح صفحتي العنق بعد مسح الأذنين بدون ماء
 جديد سنة بخلاف مسح الحلقوم فإنه بدعة .
- (٢) المالكية — ألحقوا بالموضع المتنجس ، الموضع الذي شأنه النجاسة وإن
 لم يكن نجسا بالفعل .
- (٣) الشافعية — قيلوا إكراهة بترك السنة المختلف في وجوبها أو المؤكدة ،
 فإن ترك كل منهما مكروه، وترك غيرها خلاف الأولى .
- الحنفية — قالوا : ترك السنة المؤكدة كالنية والمضغضة وغيرها مكروه تحريرا ،
 أما ترك السنة غير المؤكدة فهو مكروه تنزيها .
- الحنابلة — قالوا : ترك سنة من سنن الوضوء خلاف الأولى، وهو أقل من المكروه
 ما لم يرد نص بالنهي ، فإن ورد نص بالنهي ، فإن الترك يكون مكروها .
- المالكية — لم ي فصلوا في ترك سنة من سنن الوضوء ، ومتى أطلقت الكراهة
 تنصرف عندهم إلى التنزيهية .

ماء أبيض يخرج من قبل المرأة قرب ولادتها، والمني^(١) الخارج بنزلة، والغائط، والريح وإما أن يكون غير^(٢) معتاد كالودود والحصى والدم والقيح والصديد وهي تنقض الوضوء سواء كانت خارجة من القبل أو الدبر .

ومنها : ما قد يترتب عليه الخروج من أحد السبيلين وإن لم يخرج ، وهو أمور : أحدها : غيبة العقل ، إما بتعاطي نمر أو حشيشة ونحوهما من المسكرات ، وإما بجنون أو إغماء أو صرع ، وإما بنوم ، وفي النوم الناقض تفصيل المذاهب^(٣) .

(١) الشافعية — أوجبوا في المني الغسل ولو خرج بدون لذة متى خرج بشرطه الآتي بيانها في مبحث الغسل ، على أن خروج المني لا ينقض الوضوء عندهم .
المالكية — قالوا : المني الخارج بلذة غير معتادة ينقض الوضوء أيضا ولا يوجب الغسل ، كما إذا نزل في الماء الحار فالتذ فأمنى .

(٢) المالكية — قالوا : يشترط في الخارج أن يكون معتادا من مخرج معتاد ، وأن يكون خروجه في حال الصحة ، فالحصى والودود والدم والقيح والصديد الخارجة من أحد السبيلين لا تنقض الوضوء بشرط أن يكون الحصى أو الودود متولدا في المعلقة أما إذا لم يكن متولدا في المعلقة كأن ابتلع حصاة أو دودة فخرجت من المخرج المعتاد كانت ناقضة لأنها تكون معتادة حينئذ .

(٣) الحنفية — اشترطوا في النقض بالنوم أن يكون المتوضى مضطجعا أو متكئا على أحد وركبة لا استرخاء مفاصله الذي يترتب عليه خروج الحدث ، أما إن نام بغير هذه الحالة بأن نام قاعدا متمكنا أو واقفا ، أو كان راكعا ركوعا تاما على الهيئة المستنونة التي يأتي بيانها في كتاب الصلاة ، أو كان ساجدا كذلك فلا ينقض وضوؤه لبقاء التماسك المانع من استرخاء المفاصل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وضوء على من نام قائما أو قاعدا أو راكعا أو ساجدا ، إنما الوضوء على من نام مضطجعا » . والصحيح عندهم أن النوم نفسه ليس بناقض وإنما النقض بما =

ثانيها : لمس من يشتهي على تفصيل في المذاهب ^(١)

= يترتب عليه ، فنوم المعذور لا ينقض لأن الخارج منه بسبب العذر لا ينقض حال اليقظة فلا ينقض حال النوم .

الشافعية — قالوا : إن النوم ينقض إذا لم يكن النائم ممكنا مقعده بمقره بأن نام جالسا أو راكبا بدون مجافاة بين مقعده وبين مقره ، فلو نام على ظهره أو جنبه أو كان بين مقعده ومقره تحاف بأن كان نحيفا انتقض وضوؤه ، والنوم بدون تمكن ينقض الوضوء وإن تحقق عدم خروج الحدث ، ولا ينقضه العباس ، وهو يقل في الدماغ يسمع معه كلام الحاضرين ، وإن لم يفهمه بخلاف النوم .

الحنابلة — قالوا : إن النوم ينقض الوضوء في جميع أحواله إلا إذا كان يسيرا في العرف وصاحبه جالس أو قائم .

المالكية — قالوا : إن النوم ينقض الوضوء إذا كان ثقيلا قصيرا أو طويلا سواء كان النائم مضطجعا ، أو جالسا ، أو قائما ، أو ساجدا ، ولا ينقض بالنوم الخفيف ، طويلا كان أو قصيرا ، إلا أنه ينذب الوضوء من الخفيف إن طال ، وشرط نقض الوضوء بالنوم الثقيل القصير ، أن لا يكون النائم مسدود المخرج ، كأن يلف ثوبا ويضعه بين أليموه يجلس عليه ، ويستيقظ وهو بهذا الحال ، وأما الثقيل الطويل فينقض مطلقا ولو كان مسدودا ، والثقل ما لا يشعر صاحبه بالأصوات ، أو بالخلل حيوته إن كان جالسا محتبيا ، أو بسقوط شيء من يده ، أو بسيلان ريقه أو نحو ذلك .

(١) المالكية — اشترطوا في نقض الوضوء باللمس : (١) أن يكون اللامس بالغا ، (٢) وأن يقصد اللذة أو يجعلها بدون قصد (٣) وأن يكون الملموس عاريا البشرة أو مستورا باسترخيف ، فإن كان الساترا كثيفا فلا ينقض الوضوء إلا إذا كان اللامس بالقبض على عضو منه وقصدا للذة أو وجدها (٤) وأن يكون الملموس من يشتهي عادة ، فلا ينقض الوضوء باللمس صغيرة لا تشتهي كبنت خمس سنين ، ولا باللمس عجوزا تقطع =

= أرب الرجال منها لأن النفوس تنفر عنها، ولا يتنقض اللبس الناقض بعضه وبمخصوص من اللباس أو الملموس؛ فيتنقض بلبس عضو لشعر، لا شعر له وضو فإنه لا يتنقض وبالأولى لا يتنقض شعر لشعر لفقد الإحساس فيهما، أو ظفر لظفر، أو بلبس السن إذا كانت كل من الشعر والظفر والسن متصلا . وقسموا الملموس أقساما : منها أن يكون امرأة غير محرم سواء كانت زوجة أو غيرها : ومنها : أن يكون شابا أعمرا ، أو شابا له لحية جديدة لأنه يلتذ به عادة . ومنها : المرأة إذا لمست امرأة مثله . ومنها : فرج الدابة دون جسدها . ومنها : أن يكون محرما إذا تلبذ بلبسها فإن قصد بلبسها لذة ولم يجد ، لا يتنقض وضوؤه مالم يكن فاسقا شأنه ذلك ، فإن وضوؤه يتنقض . ومن اللبس : القبلة على الفم وتنقض الوضوء مطلقا ولو لم يقصد اللذة أو يجدها ، أو كانت القبلة بكرة ، ولا تنقض القبلة إذا كانت لوداع أو رحمة . هذا كله بالنسبة للامس . أما الملموس فإن كان بالغا ووجد اللذة انتقض وضوؤه فإن قصد اللذة فإنه يصير لامسا يجري عليه حكمه السابق ، ولا يتنقض الوضوء بفكر ، أو نظر من غير لمس ولو قصد اللذة أو وجدها ، أو حصل له إنعاط ، فإن أمدى بسبب الفكر أو النظر انتقض وضوؤه بالمذى ، وإن أمنى وجب عليه الغسل بخروج المني .

الحنفية — قالوا : إن اللبس لا يتنقض إلا بالباشرة الفاحشة ، وهي تلاصق الفرجين من شخصين مشتهيين بلا حائل يمنع حرارة البدن ، فإن وقع ذلك التلاصق بين رجلين لا يتنقض وضوؤهما إلا إذا كان إحليل اللبس متصبا ، وإن وقع بين رجل وامرأة انتقض وضوء المرأة مطلقا . أما وضوء الرجل فلا يتنقض إلا إذا انتصب ، وإن وقع بين امرأتين انتقض وضوؤهما .

الشافعية — قالوا : إن لمس الأجنبية ينقض مطلقا ولو بدون لذة ، ولو كان الرجل محرما ، والمرأة عجوزا شوهاء ، بشرط عدم الحائل بين بشرة اللبس والملموس ويكفي الحائل الرقيق عندهم ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من الثياب ، لامن العرق فلا يتنقض لمس رجل لرجل آخر ولو كان الملموس أعمرا جميلا ، ولكن يسن منه =

ثالثها : مس الذكر بلا حائل ، وكذا مس حلقة الدبر ، أو قبل المرأة فلو كان متوضئاً ومس شيئاً من هذه الأشياء ، انتقض وضوؤه سواء كان رجلاً أو امرأة وفي النقص بالمس تفصيل في المذاهب^(١) .

= الوضوء ، ولا ينقض لمس أنثى لمثلها ولا خنثى لخنثى ، ولا ينقض إلا إذا بلغ اللامس والملموس حد الشهوة عند أو باب الطباع السليمة ، واستثنوا من بدن المرأة شعرها وسنها وظفرها فإن لمسها لا ينقض الوضوء ولو تلامس به لأن من شأن لمسها عدم التلذذ ، وينتقض الوضوء بالمس الميت ، ولا ينتقض بالمس المحرم وهي : من جرم تكاحها على التأبید بسبب نسب أو رضاع أو مصاهرة ، أما التي لا يحرم زواجها على التأبید كأخت الزوجة وعمتها وخالتها فإن لمس إحداهن ينتقض الوضوء ، وكذا ينتقض بالمس أم الموطوءة بشبهة وبتها فإن زواجهما وإن كان محرماً ، على التأبید ولكن التحريم لم يكن بالسبب المذكور بل كان بسبب غير مباح .

الحنايلة — قالوا : ينتقض الوضوء بالمس المرأة شهوة بلا حائل ، لافرق بين كونها أجنبية أو محرماً ، ولا بين كونها حية أو ميتة ، شابة أو عجوزاً ، كبيرة أو صغيرة تشتهي عادة ، ومثل الرجل في ذلك المرأة بحيث لو لمست رجلاً انتقض وضوؤها بالشروط المذكورة ، ولا ينقض اللامس إلا إذا كان لجزء من أجزاء البدن غير الشعر والسن والظفر ، فإن لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينقض الوضوء ، أما الملموس فإنه لا ينتقض وضوؤه ولو وجد شهوة ، ولا ينقض لمس رجل لرجل ولو كان أحدهما جميلاً ولا لمس امرأة لامرأة ، ولا خنثى لخنثى ولو وجد اللامس لذة .

^(١) الحنفية — قالوا إن مس الذكر لا ينقض الوضوء ، ولو كان بشهوة سواء كان بباطن الكف ، أو بباطن الأصابع ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه بدوى ، فقال : يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة؟ فقال : « هل هو إلا بضعة منك ، أو مضغة منك » . ولكنه يستحب منه الوضوء خروجا من خلاف العلماء ، لأن العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها ، بشرط أن لا يرتكب مكروه مذهبه .

== هذا وقد حمل بعض الحنفية المس في قوله صلى الله عليه وسلم « من مس ذكره فليتوضأ » على الوضوء اللغوي، وهو غسل اليدين، فينقلب له أن يغسل يديه من المس عند إرادة الصلاة، ومثل مس الذكر في عدم انتقض مس الدبر مطلقاً، وقبل المرأة، لكن لو أدخل أصبعه أو شيئاً (كطرف حقنة) فيها انتقض وضوؤه لأنها تكون بمنزلة دخول شيء في الباطن ثم خروجه، فإن أدخل بعضها ولم يقبضه، فإن أخرجه مبتلة أو بها رائحة انتقض وضوؤه وإلا فلا، وكذلك المرأة إذا وضعت أصبعها، أو قطنه ونحوها في قبلها فإن خرج مبتلاً انتقض الوضوء وإلا فلا .

المالكية — قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر بشروط :

(١) أن يمس ذكر نفسه المتصل به ، فلو مس ذكر غيره كان لامساً يجري عليه حكمه .

(٢) وأن يكون بالغاً ، ولو خنثى، فلا ينتقض وضوء الصبي بذلك المس .

(٣) أن يكون المس بدون حائل .

(٤) أن يكون المس بباطن الكف أو جنبه أو بباطن الأصابع أو جنبها، أو برأس الأصبع ولو كانت زائدة إن ساوت إحدى الأصابع الأصلية في الإحساس والتصرف، فلا ينتقض إذا مسه بعضو آخر من أعضاء بدنه كفخذه أو ذراعه كما لا ينتقض إذا مسه بعد أو من فوق حائل، وينتقض الوضوء بالمس المستكمل للشروط المذكورة سواء التذ أولاً ، وسواء كان عمداً أو نسياناً، ولا ينتقض بمس امرأة فرجها ولو أدخلت فيه أصبعها ولو التذت، ولا ينتقض بمس حلقة الدبر، ولا بإدخال أصبعه فيه على الراجح ، وإن كان حراماً إذا كان لغير حاجة ، ولا بمس موضع الجلب أي قطع الذكر ، ولا بمس الخصيتين ولا العانة ولو تلتذ ، أما مس دبر غيره أو فرج امرأة ، فإنه لمس يجري عليه حكم الملاسة .

الشافعية — قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر المتصل والمنفصل إذا لم يتجزأ بعد الانفصال فلا يطلق عليه الاسم ، وينتقض بمس محل القطع ، وإنما ينتقض ذلك المس بشروط : منها علم الحائل . ومنها : أن يكون المس بباطن الكف أو الأصابع ، وباطن الكف والأصابع هو : ما يستتر عند انطباقهما على بعضهما مع ضغط خفيف ، فلا ينتقض بالمس بحرف الكف وأطراف الأصابع وما بينهما =

ومنها : الخارج من غير السيلين كالدم والقيح والصدید وكل نجس خرج من غير القبل والدبر ، فإنه ينقض الوضوء على تفصيل في المذاهب ^(١) .

= ولا فرق في المس المذكورين أن يكون المسوس ذكر نفسه أو ذكر غيره ولو كان ذكر صغير أوميت ، إلا أنه ينقض وضوء المس دون المسوس ، ومثل الذكر في تقض الوضوء بمسه قبل المرأة وحلقة الدبر مطلقا . وأما الخصبتان والعانة فلا تقض بهما كما لا تقض بمس فرج غير الآدمي كالبهائم .

الحنبلة — قالوا : ينقض الوضوء بمس ذكر الآدمي من نفسه ، ومن غيره صغيرا كان أو كبيرا حيا كان أوميتا ، بشرط أن يكون الذكر متصلا ، وأن يكون المس بغير حائل ، وأن يكون باليد بطنا أو ظهرا ، إلا الأظافر ، وينقض بمس حلقة دبره أو دبر غيره ، وبمس فرج الأنثى ، ولا ينقض بمس امرأة فرج نفسها إلا إذا أوجلت أصبعها إلى الداخل .

^(١) الحنبلة — قالوا : ينقض الوضوء بكل خارج نجس من سائر البدن غير القبل والدبر المتقدم حكمه ، بشرط أن يكون كثيرا ، والكثرة والقلة تعتبر في حق كل إنسان بحسبه . بمعنى أنه يراعى في تقدير ذلك حالة الجسم قوة وضعفا ونحافة وضمامة ، فلو خرج دم مثلا من نحيف وكان كثيرا بالنسبة إلى جسده نقض وإلا فلا ، ومن ذلك القي عندهم .

الحنفية — قالوا : ينقض الخارج النجس من غير السيلين إذا سال بحيث تجاوز موضع خروجه ، فلو خرج دم من جرح لا ينقض الوضوء إلا إذا علا على رأس الجرح ثم انحدر إلى أسفل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس في النقطة والقطعتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلا » . ومنه الدمع الذي يسيل من عين بها رمد أو عمش — وهو : ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في غالب الأوقات — فإنه ناقض للوضوء ، فإن استمر نزوله كان صاحب عذر وسبب في حكمه ، أما إذا كان الخارج غير سائل كدودة أو حصاة خرجت من جرح أو أذن أو أنف ، أو لحم سقط من الجرح ، فإن ذلك =

= كله لا ينقض لعدم سيلانه فضلا عن عدم نجاسته. ومن كان مريضا بالبأسور وخرج دبره فإن أدخله بيده انتقض وضوؤه، وإن دخل بنفسه لا ينتقض؛ وكذا لا ينقض الوضوء الدم الذي يتردد في بياض العين، لعدم سيلانه عن موضعه. ومن الخارج من غير السيلين التي *، وهو ينقض إذا ملأ الفم *، وقد تقدم بيان ذلك في مبحث الأعيان النجسة .

الملكية — قالوا : إن الخارج من غير السيلين ينقض الوضوء في صورتين نادرتين ، إحداهما : ماخرج من الثقبه ، فإنه ينقض الوضوء بشرط أن تكون تحت المعدة ، وأن ينقطع الخروج من السيلين معا ، فإن كانت في المعدة أو فوقها لم ينقض الخارج منها على كل حال ما لم يدم انسداد المخرجين بحيث يصير الثقبه كأنها مخرج فإنه في هذه الحالة ينقض الخارج منها بالأولى من صورة الفم الآتية ، كما لا ينقض إذا كانت تحت المعدة ولم ينقطع الخروج من السيلين أو من أحدهما : فانتيهما الفم فإذا انقطع الخروج من المخرج وصار يبول أو يتغوط من فمه فإنه ينقض الوضوء .

الشافعية — قالوا : ينقض الوضوء بالخارج من غير السيلين في حالتين نادرتين : إحداهما : ماخرج من ثقبه تحت المعدة ، بشرط أن يكون المخرج المعتاد منسددا انسدادا عارضا لا خلقيا بأن لم يخرج منه شيء وإن لم يلتحم ، فإن خرج من ثقبه فوق المعدة أو فيها أو محاذيا لها لا ينقض ولو كان المخرج منسددا ، وكذا لا ينقض ماخرج من ثقبه تحت المعدة إذا كان المخرج المعتاد مفتوحا ، فإن كان انسداد المخرج المعتاد خلقيا ، فإن الخارج من الثقبه ينقض مطلقا في أي جزء من البدن . ولا ينقض الوضوء خروج شيء من المنافذ الأصلية كالقلم والأنف والأذن . ولوقامت مقام المخرج المعتاد مع انسداده .

ثانيتهما : خروج المقلعة والبأسور ، فإنه ينقض الوضوء مطلقا سواء أعادت بنفسها أم أعادها بيده .

مبحث وضوء المعذور

يشترط في نقض الوضوء بالخارج مطلقا : أن يكون خروجه حال الصحة، فإن خرج حال المرض كالسلس كان صاحبه معذورا ، وفيه تفصيل المذاهب ^(١) .

^(١) الشافعية — قالوا : ما خرج على وجه السلس يجب على صاحبه أن يحفظ منه، بأن يحشو محل الخروج ويعصبه، فإن فعل ذلك ثم توشأ ثم خرج منه شيء فهو غير ضار في إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء، وإنما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروط وهي : ^(١) أن يقدم الاستنجاء على وضوئه ، ^(٢) أن يوالى بين الاستنجاء والتحفظ السابق ، وبين التحفظ والوضوء، ^(٣) أن يوالى أيضا بين أفعال الوضوء بعضها مع بعض وبين الوضوء والصلاة ، ^(٤) أن تكون هذه الأعمال كلها بعد دخول الوقت إلا أنه لو أتم الصلاة عن تمام الوضوء لمصلحتها كالذهاب إلى المسجد وانتظار جماعة أو جمعة لم يضر، ولا يصل بهذا الوضوء لإفراضا واحدا، فيكرر هذه الأعمال لكل فريضة . نعم له أن يصل بالوضوء الواحد مع الفريضة ماشاء من التوافل قبله أو بعده ، وتكون نيته في هذا الوضوء قصد الاستباحة لرفع الحدث ، لأنه دائم الحدث فوضوؤه لا يرفع حدثه وإنما يبيح له العبادة .

المالكية — قالوا : لا ينتقض الوضوء بما خرج حال المرض كالسلس إذا كان خارجا على وجه يعرف به أنه سلس بحيث لا يعرف أنه بول ، فإن ميز البول عنه نقض بشروط ثلاثة : الأول : أن يلزم أغلب أوقات الصلاة أو نصفها، فإن لازم أقل من ذلك كان ناقضا . الثاني : أن يكون غير منضبط، فإن انضبط بأن انقطع في أول وقت الصلاة أو آخره كان ناقضا ووجب على صاحبه أن يصل أول الوقت في الحالة الأولى وآخره في الحالة الثانية، وعليه جمع الصلاتين تقديمًا في وقت الأولى إذا كان السلس يستغرق وقت الثانية، وتأخيرًا في وقت الثانية إذا كان يستغرق وقت الأولى . الثالث : أن لا يقدر على رفعه بتروج أو صوم لا يشق عليه، فإن قدر على رفعه بذلك =

= وجب التداوى منه ويتفرقه أيام التداوى ، ومحل ذلك في سلس المذى إذا كان لمرض أو لطول عزوبة بلا لذة معتادة .

أما الخارج لطول عزوبة بلذة معتادة ، بأن كان كلما نظر أو تفكر أمذى فهو ناقض مطلقا بلا خلاف ولو لازم كل الزمن . وتقض الوضوء بالسلس بالشروط المذكورة هو المشهور من مذهب مالك ، وهناك رأى بأن السلس لا ينقض مطلقا إنما يستحب منه الوضوء إذا لم يلزم كل الزمن .

ومتى استوفى السلس هذه الشروط ندب الوضوء منه فقط إن لازم نصف الزمن أو أكثره . أما إن لازم كل الزمن فلا يتنب الوضوء منه .

ومتى كان وضوء صاحب السلس صحيحا على ما تقدم فله أن يصل به ماشاء إلى أن يوجد ناقض غيره .

الحقبة — قالوا : من به سلس بول لا يمكنه إمساكه ، أو استطلاق بطن أو انفلات ریح ، أو استحاضة أو نحو ذلك ، يقال له معذور ، ويثبت عذره في ابتداء إذا استمر استرسال حدثه وقتا كاملا لصلاة مفروضة ، فإن لم يستمر كذلك لا يكون صاحبه معذورا . وكذلك لا يثبت زوال العذر إلا إذا انقطع وقتا كاملا لصلاة مفروضة ، أما بقاءه بعد ثبوته فإنه يكفي فيه وجوده ولو في بعض الوقت ، فلو تقاطر بوله مثلا من ابتداء وقت الظهر إلى خروجه صاب معذورا ويظل معذورا حتى ينقطع تقاطر بوله وقتا كاملا كان ينقطع من دخول وقت العصر إلى خروجه .

أما إذا استمر من ابتداء وقت الظهر إلى نهايته وصار معذورا ، ثم انقطع في بعض وقت العصر دون بعضه ولو مرة ، فإنه يظل معذورا . وحكم المعذور أن يتوضأ لوقت كل صلاة ، ويصل بذلك الوضوء ماشاء من الفرائض والنوافل ، فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض ، ومتى خرج وقت المفروضة انتقض وضوؤه بالحدث السابق على العذر عند خروج ذلك الوقت ، بمعنى أنه لو كان متوضئا قبل حصول عذره لا ينتقض وضوؤه بخروج الوقت ، وإنما ينتقض بمحصل حدث آخر غير =

= العذر نكروج ويح أو سيلان دم من موضع آخر غير ذلك . ويتضح من هذا أن شرط فقص الوضوء هو : خروج وقت الصلاة المفروضة ، فإن توضأ بعد طلوع الشمس لصلاة العيد ودخل وقت الظهر ، فإن وضوءه لا ينتقض لأن دخول وقت الظهر ليس ناقضاً . وكذا خروج وقت العيد ليس ناقضاً لأنه ليس وقت صلاة مفروضة بل هو وقت مهمل ، فله أن يصل بوضوء العيد ما شاء إلى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه لخروج وقت المفروضة . أما إن توضأ قبل طلوع الشمس فإن وضوءه ينتقض بطلوعها لخروج وقت المفروضة ، وإن توضأ بعد صلاة الظهر ثم دخل وقت العصر انتقض لخروج وقت الظهر .

ويجب على المنور أن يدفع عذره أو يقلله إن عجز عن دفعه بالقدر المستطاع الذي لا يضر ، فإن كان المصعب ونحوه ، كالحفاظ للسحابة ، يدفع السيلان أو يقلله وجب فعله ، وإن كانت الصلاة من قيام توجب السيلان صلى قاصداً ، وإذا كان الركوع أو السجود يوجب صلى مومياً .

وما يصيب الثوب من حدث العذر لا يجب غسله إذا اعتقد أنه لو غسله تنجس بالسيلان ثانياً قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها . أما إذا اعتقد أنه لا يتنجس قبل الفراغ منها فإنه يجب عليه غسله .

الحنبالة — قالوا : من دام حدثه كان به سلس بول أو مذى أو انفلت ريح أو نحو ذلك ، لا ينتقض وضوءه بذلك الحدث الدائم بشروط : أحدها : أن يغسل المحل ويعصبه بخرقه ونحوها ، أو يحشوه قطناً أو غير ذلك مما يمنع نزول الحدث بقدر المستطاع ، بحيث لا يقرط في شيء من ذلك ، فإن قرط ينتقض وضوءه بما ينزل من حدثه وإلا فلا ، ومتى غسل المحل وعصبه بدون تفریط لا يلزمه فعله لكل صلاة ، ثانياً : أن يلزم الحدث ولا ينقطع زمناً من وقت الصلاة يسع الطهارة والصلاة . إن كانت عادته أن ينقطع حدثه زمناً يسع ذلك ، وجب عليه أن يؤدي صلاته فيه ، ولا يعد مذوراً ، وإن لم تكن عادته الانقطاع زمناً يسع الطهر والصلاة =

و ينتقض^(١) الوضوء بالردة ، فمن كفر بعد إسلامه انتقض وضوؤه لأنها تحبط العمل والوضوء من العمل . ولا ينتقض بالشك في الحدث^(٢) فلو توضأ ثم شك هل أحدث أولاً فهو باق على وضوئه ، وكما أن الشك لا يرفع الوضوء المتيقن كذلك لا يرفع الحدث المتيقن ، فلو تيمن الحدث وشك هل توضأ أو لا فهو باق على حديثه ، أما إن تيمن الطهر والحدث وشك في السابق منهما فإنه يكلف بالتذكر في حالته قبلهما فيعمل بضدّها . مثلاً إذا توضأ بعد الفجر وأحدث ولكن لم يعلم ما إذا كان الحدث سابقاً أو الوضوء ، فإنه ينظر في حالته قبل الفجر فإن تذكر أنه كان محدثاً قبله فإنه يعتبر

= ولكن عرض له ذلك الانقطاع بطل وضوؤه . (ثالثها) : دخول الوقت فلو توضأ قبل دخول الوقت لم يصح وضوؤه إلا إذا توضأ قبله لفائتة أو لصلاة جنازة ، فإن وضوؤه يكون صحيحاً .

ويجب أن يتوضأ لوقت كل صلاة إن خرج شيء من ذلك الحدث المستتر فإن لم يخرج فلا ينتقض وضوؤه إلا بتناقض آخر غير ذلك الحدث ، وللعذر أن يصلى بوضوئه ما شاء من الفرائض والنوافل ، وإذا كان القيام للصلاة يوجب نزول حديثه صلى قاعداً ، أما إذا كان الركوع والسجود يوجبان نزول ذلك الحدث ، فإنه يصلى بركوع ومجود مع نزوله ، ولا يجزئه أن يصلى مومياً .

(١) الشافعية — قالوا : لا ينتقض الوضوء بالردة إذا كان المرتد صحيحاً أما المريض كصاحب السلس فإن وضوؤه ينتقض بالردة .

الحنفية — قالوا : لا ينتقض الوضوء بالردة على أي حال .

(٢) المالكية — قالوا : ينتقض الوضوء بالشك في الحدث أو سببه كأن يشك بعد تحقق الوضوء هل خرج منه ريح أو مس ذكره مثلاً أو لا ؟ أو شك بعد تحقق الناقض هل توضأ أو لا ؟ أو شك بعد تحقق الناقض والوضوء هل السابق الناقض أو الوضوء ؟ فكل ذلك ينتقض الوضوء لأن الذمة لا تبرا إلا باليقين والشاك لا يقين عنده .

متطهرا بعده ، وذلك لأنه تيقن الحدث الأول وتيقن الطهارة التي رفعته وشك في الحدث الثاني، هل هو قبل الطهارة فيكون متوضئا، أو بعدها فلا يكون متوضئا، والشك في الحدث لا يزيل يقين الطهور ، وإن تذكر أنه كان متطهرا قبل الفجر، فإن كان من عادته تجديد الوضوء^(١) فيعتبر بعد الفجر محدثا ، لأنه كان متوضئا قبله بيقين ثم توضأ بعده بيقين وأحدث ولا يدري إن كان الوضوء السابق أم الحدث فالحدث متيقن، والوضوء الثاني يحتمل أنه أتى به تجديدًا للطهارة الأولى، ويحتمل أنه أراد به رفع الحدث فلا يكون رفعها للحدث يقينا، والمشكوك فيه لا يرفع الحدث المتيقن ، وإن لم يكن من عادته تجديد الوضوء اعتبر متطهرا لأن طهارته الثانية ظاهرة في رفع الحدث ، وهذا كله إذا كان الشك بعد الفراغ من الوضوء، أما إن كان الشك في أثائه فإنه يبنى على المتيقن ويبعد تطهير العضو الذي شك فيه . ولا ينتقض الوضوء بالفقهة^(٢) لا في الصلاة ولا خارجها .

(١) الحنابلة — قالوا يعمل بضمة حالته الأولى ولو كان من عادته تجديد الوضوء .

(٢) الحنفية — قالوا : ينتقض الوضوء بالفقهة في الصلاة — والفقهة هي أن يضحك بصوت يسمعه من بجواره — فتبطل بها الصلاة وينتقض الوضوء ولو لم يطل زمنها ، بخلاف ضحك يسمعه الضاحك وحده، فإنه يبطل الصلاة ولا ينتقض الوضوء، ويشترط في نقض الوضوء بالفقهة أن يكون المصلي بالغا ذكرا كان أو امرأة، عاندا كان أو ناسيا، فلا ينتقض بها وضوء صبي ، وأن تكون في صلاة كاملة ذات ركوع وسجود فلا ينتقض الوضوء بها في صلاة الجنائزة وسجود التلاوة وإنما تبطلهما فقط ، وأن يكون يقظان، فلا ينتقض بها وضوء النائم ولكن تبطل صلاته، وإذا تعدد الخروج من الصلاة بالفقهة بدل السلام انتقض وضوؤه وصحت صلاته، لأن الخروج من الصلاة بالسلام ليس فرضا بل يكفي فيه كل مناف قصد به الخروج، إلا أن الفقهة تنتقض الوضوء زجرا له لإساءته الأدب في حال مناجاة ربه ، ولو فقهه الإمام =

ولا بأكل لحم جزور ولا بتغسيل الميت^(١) .

= ثم فقهه المؤتم ولو مسبقوا انتقض وضوء الإمام دون وضوء المؤتم ، لأن المؤتم بطلت صلاته بفقهه إمامه ففقهته ليست في الصلاة .

^(١) الحنابلة — قالوا ينتقض الوضوء بأكل لحم الجزور وتغسيل الميت .
أما الأول : فلقوله صلى الله عليه وسلم : « من أكل لحم جزور فليتوضأ » ، وأما الثاني : فلما رواه عطاء أن ابن عمرو بن عباس كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء — وغاسل الميت هو : الذى يباشر تغسيله ، لا من يصب الماء عليه — .

مبحث عد نواقض الوضوء إجمالاً في المذاهب

الحنابلة — حصروا : النواقض في أمور وهى : الخارج من السبيلين من بول أو غائط أو ريح أو مذى أو دى أو دم أو قيح أو صديد أو حصاة أو دودة . أو ولد بلا دم ، وكل نجس خرج من باقى البدن على التفصيل المتقدم . وزوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو صرع أو نوم بشرطه السابق ، ومسرح فرجه أو فرج آدمى بلا حائل ، ولمس الذكر بشرة الأنثى وبالعكس بشرطه المتقدم ، والرقعة ، وأكل لحم الإبل ، وتغسيل الميت .

المالكية — حصروا النواقض في : البول والغائط والريح والمذى والودى والمنى فى بعض أحواله على ما تقدم ، والهادى على المعتمد — وهو ماء أبيض يخرج قرب الولادة كما تقدم — وغيبية العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو نوم ثقيل ، ولمس من يشتمى على ما تقدم ، ومس الذكر بشروطه ، والشك فى الحدث أو سببه ، والردة .

الحنفية — حصروا النواقض فى أمور وهى : خروج شئ من أحد السبيلين ، وسيلان دم أو قيح من أى موضع فى البدن ، ولو من فم وغلب عليه البزاق ، والقيء الذى يملأ الفم ، والنوم على التفصيل السابق ، والسكر ، والإغماء ، والجنون ، وقهقهة البالغ فى صلاة ذات ركوع ويحجود إذا سمعها من بجواره ، وخروج دودة أو حصاة من أحد =

مبحث في الأمور التي يمنع منها الحدث الأصغر

يمنع الحدث الأصغر من التلبس بالصلاة فرضاً أو نفلاً، ومن صلاة الجنائزة، لأن الطهارة من الحدث شرط في صحة الجميع، لقوله صلى الله عليه وسلم: « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وكذا يمنع من سجود التلاوة ومن سجود الشكر عند القائل به لأنه في معنى الصلاة، وكذا يمنع من الطواف^(١) بالبيت فرضاً أو نفلاً، لقوله صلى الله عليه وسلم: « الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير »، وكذا يمنع من مس المصحف كله أو بعضه ولو آية لقوله تعالى (لا يمسها إلا المطهرون) وهاتنا تفصيل لأرباب المذاهب^(٢).

= السبيلين، ومساس عورة مغلفة لأخرى مثلها بلا حائل على التفصيل السابق، وولادة من غير رؤية دم .

الشافعية — حصروا النواقض في أمور وهي : خروج البول والغائط والمذي والودي والريح، وخروج الدم والقيح والصدید، وخروج دودة أو حصاة من أحد السبيلين، وزوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو صرع أو نوم بشرطه، ولمس رجل يشتهي لامرأة أجنبية تشتهي بلا حائل بينهما، ومس قبل أو دبر الآدمي بلا حائل .
(١) الحنفية — قالوا : من طاف محدثاً صح طوافه وإن كان آثماً، لأن الطهارة من الحدث واجبة للطواف وليست شرطاً في صحته .

(٢) المالكية — قالوا : يمنع الحدث الأصغر من مس المصحف أو بعضه ولو آية إذا كان مكتوباً بالخط العربي ، ومنه الكوفي سواء كان المس مباشرة أو بحائل أو بعدد ، وكذا يمنع من حمله ولو بعلاقة أو على وسادة أو في أمتعة إذا لم يكن حمله تبعاً لها بأن قصد وحده أو مع الأمتعة غير تابع لها . أما لو حمل تبعاً لها غير مقصود بالذات فيجوز ولو كان الحامل كافراً، وكذا يمنع من كتابته على الراجح ، ويجوز مس أو حمل درهم أو دينار فيه قرآن، وكذا يجوز مس التفسير وحمله، وكذا يجوز مس المصحف وحمله بالغ حدث ولو حائضاً إذا كان معلماً أو متعلماً =

= واختلف في حمله حرزا، وجاز باتفاق حمل بعضه حرزا بشرط أن يكون الحامل مسلما والمحمول مستورا بما يمنع وصول القذر إليه، وأما قراءة القرآن عن ظهر قلب أو النظر في المصحف من غير مس فيجوز للمحدث حدثا أصغر وإن كانت الطهارة أفضل .

الحنابلة — قالوا : إن الحدث الأصغر يمنع المكلف من مس المصحف كلاً أو بعضاً ولو آية ، ويجوز عندهم أن يمس المصحف بمائل أو عود طاهرين ، أو يحمله بعلاقة أو في خريطة أو متاع ولو كان المصحف مقصوداً بالحمل ، ويجوز له كتابته وحمله حرزا إذا كان في ستر طاهر ، ولا يجوز لولى الصبي تمكينه من مس المصحف أو الكتابة التي في لوحه ولو للحفاظ والتعلم ما دام الصبي محدثا .

الشافعية — قالوا : يحرم على المكلف المحدث حدثا أصغر أن يمس المصحف كلاً أو بعضاً ولو آية ولو بمائل منفصل كالخريطة والصندوق المعدن له اللاتقيين به عرفاً ما دام فيهما ، وأما إذا وضع في كيس كبير أو صندوق غير معدله فلا يحرم إلا مس ما حاذى المصحف ، وكذا يحرم مس جلده ولو انفصل عنه ما لم تنقطع لمسه عنه بأن يجعل جلده كتاب آخر ، وكذا يحرم مس علاقته ما دام معلقاً بها ، وكذا يحرم على الراجح مس ما كتب فيه قرآن للدراسة كاللوح ، فلا يجوز مس أى جزء منه ولو كان خالياً من الكتابة ، ولا فرق في حرمة كل ما تقدم بين المعلم والمتعلم ، ولو شقت عليهما استدامة الطهارة . وكذا يحرم حمله ولو في أمتعة إذا كان هو المقصود بالحمل وحده ، فإن قصد حمل الأمتعة والمصحف معا حرم على الراجح ، أما إذا لم يقصد شيئاً أو قصد المتاع فقط فلا يحرم ، ويجوز للمحدث أن يكتب القرآن بدون مس ، كما يجوز أن يحمله حرزا ، ويجوز حمل دينار أو درهم كتب فيه قرآن ومسه ، ويجوز مس ما اشتملت عليه كتب العلم الشرعية من القرآن ، ويجوز حمل كتب العلم غير التفسير المشتملة على الآيات القرآنية ولو كثرت ، ومس ما فيها لأنه لم يقصد بلائبات القرآن في كل ذلك قراءته ، أما كتب التفسير فيجوز مسها وحملها . إن كان التفسير أكثر من القرآن ولو بحرف ، ويجوز مس ما طرأت به =

مباحث الغسل

للفعل موجبات — أسباب — ، وشرائط ، وفرائض — أركان — ،
وسنن ومندوبات ، وأنواع ، ومكروهات .

= الثياب من الآيات القرآنية ككسوة الكعبة ، ويجوز قلب ورق المصحف
بعود ظاهر ، ويجوز لولى الصبي المميز تمكينه من مس المصحف أو حمله للدراسة
وإن كان حافظا له عن ظهر غيب .

الحقبة — قالوا : إن الحدث الأصغر يمنع من مس القرآن وكتابه كالأب أو بعضا
ولو كان آية سواء كان مكتوبا بالعربية أو بالفارسية أو بغيرهما من اللغات
الأخرى إلا لضرورة بأن يخاف عليه أن ينرق أو يحرق فيجوز حينئذ مسه ، كما
يجوز مسه بدون ضرورة بغلاف منفصل عنه كالخريطة التى يوضع فيها ونحوها ،
أما جلده المتصل به وكل ما يدخل فى بيعه بدون ذكره ، فإنه لا يكفى فى إباحة مسه
على المفتى به ، ويجوز أيضا مسه بنحو عود وقلم ، ولا فرق فى المس بين أن يكون باليد
أو غيرها من سائر أعضاء البدن ، وأما تلاوة القرآن فلا يمنع منها الحدث الأصغر ،
بل يمنعها الحدث الأكبر والحيض كما سيأتى ، فيجوز لغير الجنب والحائض
أن يقرأ من القرآن عن ظهر غيب ما شاء ، إلا أنه يستحب له الوضوء ، ولا بأس
بأن يمس المصحف غير البالغ المتعلم للحفظ دفعا للحرج .

ولا يجوز لغير المسلم مس المصحف ، ويجوز أن يتعلمه ويتعلم الفقه عسى أن
يهتدى ، وقال محمد يجوز أن يمسّه إذا اغتسل .

ويكره مس التفسير بدون وضوء ، أما غيره من كتب الفقه والحديث ونحوها
من الشرعيات فإنه رخص فى مسها .

موجباته

يوجب الغسل أمور خمسة وهى : (١) دم الحيض . أو النفاس ، (٢) الولادة بلا دم^(١) ، (٣) موت المسلم^(٢) إلا إذا كان شهيدا — على التفصيل الآتى فى بيان الشهيد فى كتاب الجنائز — (٤) إسلام الكافر جنبا ، أما إذا أسلم غير جنب فيندب له الغسل^(٣) .

(٥) الجنابة وتحصل بأمرين : أحدهما : نزول المني من الرجل أو المرأة سواء كان بسبب الاحتلام أو بالملاعبة أو النظر أو الفكر أو نحو ذلك ، فمن احتلم ثم رأى البلل بعد الانتباه من النوم فى التويع أو على البدن أو على ظاهر القبل ، فإنه يجب عليه الغسل ، بلافراق بين أن يتحقق كونه منيا أو يشك^(٤) فى كونه منيا أو مذييا ، وسواء فى ذلك

(١) الجنابة — قالوا : إن الولادة بلا دم لا توجب الغسل .

(٢) الخفية — استثنوا أيضا المسلم الباغي ، فإنه إذا مات لا يجب تغسيله لعدم احترامه — والباغي هو الخارج عن طاعة الإمام — .

(٣) المالكية — قالوا : إسلام الكافر يندب به الاغتسال إن لم يكن جنبا ، وإلا وجب على المعتد .

الجنابة — قالوا : إسلام الكافر يوجب الغسل ، ولو لم يسبق على إسلامه موجب آخر للغسل .

(٤) الشافعية — قالوا : إذا شك بعد الانتباه من النوم فى كون البلل منيا أو مذييا لم يتحتم عليه الغسل ، بل له أن يحمل على المني فيغتسل ، وأن يحمل على المذى فيغسله ويتوضأ ، وإذا تغير اجتهاده عمل بما يقتضيه اجتهاده الثانى ، ولا يعيد ما عمله باجتهاده الأول من صلاة ونحوها .

الجنابة — قالوا : إذا شك بعد النوم فى كون البلل منيا أو مذييا ، فإن كان قد سبق نومه سبب يوجب لذة كفكر أو نظر ، فلا يجب عليه الغسل ، ويحمل ما رآه على المذى ، وإن لم يسبق نومه سبب يوجب لذة ، فيجب عليه الغسل .

أن يتذكر لذة في نومه أو لم يتذكر، ومن لاعب امرأته أو بنظر أو تفكر في ما يثير الشهوة أو نحو ذلك، فخرج^(١) منه بسبب ذلك إلى ظاهر القبل في اليقظة، فإنه يجب عليه الغسل بشرط أن يفصل المني عن مقره بلذة.

ولا يشترط دوام اللذة حتى يخرج المني، بل لو خرج بعد ذهاب اللذة وجب عليه الغسل على تفصيل في المذاهب^(٢)، أما الخارج بدون لذة أصلاً، كما إذا خرج بسبب ضربة على صلبه، أو بسبب مرض أو نحو ذلك، فإنه لا يوجب الغسل.

(١) الحنابلة — قالوا لا يشترط في وجوب الغسل من الجنابة خروج المني من القبل، فيجب الغسل متى أحس الرجل بانفصاله من صلبه، وأحست المرأة بانفصاله عن ترائبها، ولو لم يصل إلى ظاهر القبل.

(٢) الشافعية — قالوا: لا يشترط في وجوب الغسل وجود اللذة أصلاً، بل متى تحقق كونه منياً وجب الغسل، فلو خرج من الرجل منه بعد اغتساله بدون لذة، وجب عليه إعادة الغسل، وإعادة صلاته بالغسل الأول. أما خروج المني من المرأة بعد اغتسالها فإن كانت قد أنزلت قبل الغسل، وجب عليها إعادة الغسل، واختلاط منيها بمني الرجل، وإن لم تكن قد أنزلت قبل الغسل، فلا يجب عليها إعادته لأنه مني الرجل لا منيها.

الحنابلة — قالوا: إذا نزل المني بعد الغسل، فإن صاحبت نزوله لذة وجب غسل جديد، وإن لم تصاحب نزوله لذة نقض الوضوء فقط.

الحنفية — قالوا: إذا اغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو ينام وصلى، ثم خرج بقية المني وجب عليه الغسل ولا يعيد الصلاة، وإذا خرج المني بعد البول أو النوم أو المشي لا يجب عليه الغسل، أما المرأة فإنها إذا اغتسلت بعد أن قاربها زوجها، ثم خرج منها مني الزوج فعليها الوضوء دون الغسل.

المالكية — قالوا: إذا خرج المني بعد ذهاب لذة معتادة بلا جماع وجب الغسل سواء اغتسل قبل خروجه أولاً. أما إذا كانت اللذة ناشئة من جماع كان أو بلج =

ثانيهما : إيلاج رأس الإحليل في قبل أو دبر ، فيجب الغسل به على تفصيل في المذهب (١) .

= ولم ينزل ، ثم أنزل بعد ذهاب اللذة ، فإن كان قد اغتسل قبل الإنزال فلا يجب عليه الغسل .

(١) الحنفية — قالوا : إذا توارت رأس الإحليل أو قدرها في قبل أو دبر من يجامع مثله بدون حائل سميك يمنع حرارة المحل وجب الغسل على الفاعل والمفعول به سواء أنزل أو لم ينزل ، ويشترط في وجوب الغسل عليهما أن يكونا بالغين ، فلو كان أحدهما بالغاً والآخر غير بالغ وجب الغسل على البالغ منهما ، فإذا أوج غلام ابن عشر سنين في امرأة بالغة وجب الغسل عليها دونه ، أما هو فيؤمر بالغسل ليعتاده كما يؤمر بالصلاة ، ومثل الغلام في ذلك الصبية ، ولا يجب الغسل بتوارى رأس إحليل البالغ في فرج بهيمة أو ميتة ، كما لا يجب بالإيلاج في فرج الخنثى المشكل لا على الفاعل ولا على المفعول ، وكذا لو أوج الخنثى في قبل أو دبر غيره فإنه لا يجب عليهما الغسل ، أما إذا أوج غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل على البالغ منهما .

الشافعية — قالوا : إذا غابت رأس الإحليل أو قدرها في قبل أو دبر وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، سواء كانا بالغين أو لا ، فيجب على ولي الصبي أن يأمره به ولو فعله يجزئه وإلا وجب على الصبي بعد البلوغ ، سواء كان المفعول مطبقاً للوطء أو لا ، وسواء كان على رأس الإحليل حائل يمنع حرارة المحل أو لا ، وسواء كان المفعول آدمياً أو بهيمة ، حياً أو ميتاً أو خنثى مشكلاً إذا كان الوطء في دبره ، أما إذا كان الوطء في قبل الخنثى فلا يجب الغسل عليهما ، كما لا يجب عليهما بالإيلاج من الخنثى في قبل أو دبر غيره . ويشترط أن يكون الإيلاج الذي في القبل في محل الوطء ، فلو غيب بين شفريرها لم يجب الغسل عليهما إلا بالإنزال .

المالكية — قالوا : تحصل الجنابة ويجب الغسل منها بإيلاج رأس الإحليل في قبل أو دبر ذكر أو أنثى أو خنثى أو بهيمة ، سواء كان الموطوء حياً أو ميتاً ، فإذا كان =

شروطه

أما شروطه فهي : شروط الوضوء السابقة ، إلا أن الإسلام ليس شرطاً في صحة غسل الكتّابية بعد انقطاع دم الحيض أو النفاس ، فيجوز لزوجها قربانها بعد غسلها^(١) . ولو يَلَانِيَّة^(٢) ، وكذلك تختلف بعض شروط الغسل عن شروط الوضوء عند بعض المذاهب^(٣) .

= مطيقاً للوطء يجب الغسل على الواطئ إن كان مكلفاً وكان الموطوء مطيقاً، وعلى الموطوء المكلف إن كان الواطئ مكلفاً. فمن وطئها صبي لا يجب عليها الغسل إلا إذا أنزلت. ويشترط في حصول الجنابة للبالغ أن لا يكون على رأس الإحليل حائل يمنع اللذة، وأن تجاوز ختان المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » .

الجنابة — قالوا : إن توارت رأس الإحليل في قبل أودبر من يطيق الوطء بدون حائل ولو رقيقاً، وجب الغسل على الفاعل والمفعول، إذا كان سن الذكر لا تنقص عن عشر سنتين وسن الأنثى لا ينقص عن تسع سنتين، ويجب الغسل لتوارى الحشفة ولو كان المفعول به بهيمة أو ميتة، وإذا أوج الخثي ذكره في قبل أودبر غيره لم يجب الغسل عليهما ، وكذا لو أوج غيره في قبله لم يجب عليهما ، أما لو أوج غير الخثي في دبر الخثي وجب الغسل عليهما ، لكونه فرجا يحقق الأصالة

(١) الحنفية — قالوا : لا يشترط الغسل لحل القربان بعد انقطاع دم الحيض أو النفاس ، بل يحل قربانها إذا انقطع الدم لأكثر المدة — كما يأتي في الأمور التي يمنع منها الحيض والنفاس — ولا فرق في ذلك بين الكتّابية والمسلمة ، لأن الإسلام ليس شرطاً في صحة الوضوء ولا الغسل على كل حال .

(٢) الشافعية — قالوا : يشترط في صحة غسل الذمية النية، وإن لم تكن أهلاً لها للضرورة .

(٣) الشافعية — قالوا : إن التمييز ليس شرطاً في صحة غسل المجنونة ، بخلاف =

فرائضه

وأما فرائض الغسل فهي: النية^(١) عند غسل أول جزء من البدن ، ولا يضر تقدّمها على ذلك بزمن يسير^(٢) ، تعميم الجسد^(٣) والشعر بالماء الطهور^(٤) .
وفي اقتراض إيصال الماء إلى أصول الشعر وفروعه تفصيل المذاهب^(٥) .

= وضوئها فإنه شرط فيه ، ولذا يحل لزوجها قربانها إذا اغتسلت بعد دم الحيض والنفس ، إنما ينوى عنها من يغسلها .

الحنابلة — لم يشترطوا تقدّم الاستنجاء ، أو الاستنجار على الغسل ، بخلاف الرضوة فإنه يشترط فيه ذلك .

(١) الحنفية — لم يعدوا النية شرطا ، بل قالوا : إنها سنة .
الحنابلة — عدّوا النية شرطا في صحة الغسل لافرضا ، إلا أنهم لم يشترطوها في صحة غسل المرأة المجنونة والدمية ، وقالوا : ينوى عن المجنونة من يغسلها .
(٢) الشافعية — قالوا : لا بد في النية من مقارنتها لأوّل مغسول ، فلا يجزئ تقدّمها بزمن يسير .

(٣) الحنفية والحنابلة — جعلوا داخل القم والأنف من ظاهر البدن ، فيفترض غسلهما .

(٤) الحنابلة — زادوا أن يكون الماء الطهور مباح الاستعمال .

(٥) الحنفية — قالوا : إن كان شعر المرأة مضمفورا لا يجب عليها تقضه في الغسل إذا بلغ الماء أصول الشعر ، كما لا يجب عليها بلّ ضفائرها بالماء ، فإن كان شعرها غير مضمفور وجب إيصال الماء إلى جميع الشعر أصولا وفروعا ظاهرا وباطنا ، وإذا كان على رأس المرأة طيب ونحوه يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر وجب عليها إزالته . أما الرجل فيجب إيصال الماء إلى جميع شعره أصولا وفروعا ظاهرا وباطنا ، فإن كان مضمفورا فيفترض عليه تقضه . =

ويجب إيصال الماء إلى كل ما يمكن إيصاله إليه بلا حرج مرة واحدة ، حتى لو بقيت لمعة — جزء من البدن — لم يصبها الماء فلا يصح غسله ولو كانت يسيرة ، ويجب أن يمتّ بالماء ما غار من جسده كعمق سرتة ، وموضع جرح برئ غائرا ، ولا يكلف إدخال الماء بأنوبة ونحوها ، ويجب أن يزيل كل حائل يمنع وصول الماء إلى ما تحته ، كعجين وشمع وقذى في عينه ، ويجب ^(١) أن يترع خاتمه الضيق الذي لا يصل الماء إلى ما تحته إلا بترعه ، ويجب على المرأة أن تحرك قرقطها — حلقها —

= الحنابلة — قالوا : يجب في الغسل على الرجل أن يغسل جميع شعره ظاهرا وباطنا ، أصولا وفروعا ، فيجب عليه نقض صفائره . وأما المرأة فإنه يجب عليها نقض شعرها في الغسل من الخيض والتقاس دون الحنابلة ؛ لأنه يشق فيها نقضه لتكراره بكثرة .

الشافعية — قالوا : يجب تعميم الشعر بالغسل ظاهرا وباطنا ، خفيفا كان أو غزيرا ، ويجب نقض مضمفوره إن توقف وصول الماء إلى باطنه على نقضه ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة . أما الشعر الملعقد بنفسه بدون صفرة ، فإنه يعني عن إيصال الماء إلى باطنه .

المالكية — قالوا : يجب إيصال الماء إلى البشرة التي تحت الشعر ، سواء كان الشعر خفيفا أو غزيرا ، وسواء كان مضمفورا أو غير مضمفور ، ويجب نقض المضمفور منه إن اشتد صفرة ، سواء كان مضمفورا بنفسه أو بخرط ، فإن لم يشتد صفرة ، فلا يجب نقضه ، ويكفي جمعه وتحريكه ليدخل إليه الماء ، إلا إذا كان مضمفورا بثلاثة خيوط أو أكثر فيجب نقضه ، ويستثنى مما تقدم العروس التي تزين شعرها بدهن وطيب فلا يفترض عليها غسل رأسها لما في ذلك من إتلاف المال ، وكيفية المسح عليه ، وإن كان الطيب في جسدها كله تيمت .

^(١) المالكية — قالوا : لا يجب على المعتسل نزع خاتمه الضيق إذا كان مأذونا في لبسه ، ومثله حل المرأة ، وقد تقدم تفصيل ذلك في الوضوء .

الضيق ، وإذا كان بأذنها ثقب ليس فيه قرط ، فيجب إيصال الماء إلى داخله إن وصل بنفسه^(١) .

هذا وقد عدت فرائض الغسل مجتمعة في المذاهب^(٢) .

سنن الغسل ومندوباته

وأما سننه ومندوباته فكثيرة ، وقد اختلفت فيها المذاهب^(٣) .

(١) الشافعية — قالوا : لا يجب إيصال الماء إلى داخل الثقب الخالي من القرط ، لأن الواجب عندهم إنما هو غسل ما ظهر من البدن .

المالكية — قالوا : ثقب الأذن ما دام فيه حلقة القرط يعنى عنه إذا كان القرط مأذونا فيه بأن كان من ذهب أو فضة ملبوسا لامرأة ، فإن لم يكن كذلك كأن كان من حديد أو نحاس فيجب تحريكه إن كان ضيقا ، أما إذا زعت الحلقة من الثقب وبقي مفتوحا فيجب تعميمه بالماء .

(٢) الحنفية — عدوا فرائض الغسل ثلاثا ، وهى : (١) المضمضة ، (٢) والاستنشاق بالكيفية السابقة في الوضوء ، (٣) وتعميم البدن بالماء . ومن عد فرائض الغسل أكثر من ذلك ، فقد لاحظ التفصيل ، وكلها ترجع إلى تعميم البدن بالماء .

المالكية — عدوا فرائض الغسل خمسا ، وهى : (١) النية ، (٢) وتعميم الجسد بالماء ، (٣) وذلك جميع الجسد — مع صب الماء أو بعده — قبل جفاف العضو ، وإن تعذر سقط ، (٤) وموالة غسل الأعضاء ، مع الذكر والقدر ، (٥) وتحليل جميع شعر جسده بالماء كما تقدم .

الحنابلة — عدوا فرض الغسل واحدا ، وهو : تعميم الجسد بالماء ، وأدخلوا في الجسد القم والأنف ، فيجب غسلهما تبعا للبدن .

الشافعية — عدوا فرائض الغسل اثنين ، وهما : (١) النية ، (٢) وتعميم ظاهر الجسد بالماء .

(٣) الحنفية — عدوا سنن الغسل كالاتى : البداءة بالنية بقلبه ، وأن يقول بلسانه : نويت الغسل من الجنابة أو نحو ذلك ، والتسمية في قوله ، وغسل يديه إلى =

= كوعيه ثلاثاً، وأن يغسل فرجه بعد ذلك، وإن لم يكن عليه نجاسة، وإزالة ما يوجد على بدنه من النجاسة قبل الغسل، وأن يتوضأ قبله كوضوء الصلاة إلا أنه يؤخر غسل رجليه إن كان في مستنقع، أما إذا كان على نحو حجر فلا يؤخر غسلهما، والبدء بغسل رأسه قبل غسل بدنه ثلاثاً : أولاً فرض، والآخران سنتان؛ والدلك، وتقديم غسل شقه الأيمن على غسل شقه الأيسر، وتثليث غسل كل منهما، وأن يرتب أعمال الغسل على الصفة المتقدمة، وكل ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل. وأما مندوباته فهي : كل ما سبق أنه مندوب في الوضوء، إلا الدعاء الماثورة، فإنه مندوب في الوضوء لا في الغسل، لوجود المغتسل في مصب الماء المستعمل المختلط غالباً بالأقدار .

الشافعية — عدوا سنن الغسل كالآتي : التسمية مقرونة بنية الغسل، وغسل اليدين إلى الكوعين كما في الوضوء، والوضوء كاملاً قبله، وذلك ما اتصل إليه يده من بدنه في كل مرة، والموالاة، وغسل الرأس أولاً، والتيامن، وإزالة ما على بدنه من القذر الذي لا يمنع وصول الماء إلى البشرة وإلا وجبت إزالته أولاً؛ وستر العورة، ولو كان بخلوة، وتثليث الغسل، وتحليل الشعر والأصابع، وترك حلق الشعر، وقلم الظفر قبل غسله، والذكر الوارد في الوضوء، وترك الاستعانة بغيره إلا لعذر، واستقبال القبلة، وأن يغتسل بمكان لا يصيبه فيه رشاش الماء، وترك نفخ البلل عن أعضائه، وترك الكلام إلا الحاجة، وأن تضع المرأة غير المحرمة والصائمة والمحلة على زوجها الميت نحو قطنه عليها مسك، فإن لم يوجد فغيره من الطيب، فإن لم يوجد قطن فماء، وغسل الأعلى قبل الأسفل إلا مذاكره، فإنه يسن غسلها قبل الوضوء حتى لا ينقض وضوؤه بالمس، ويخصها بنية رفع الحدث عنها؛ والسنة والمندوب عند الشافعية واحد كما تقدم .

المالكية — عدوا سنن الغسل أربعاً وهي : (١) غسل يديه إلى الكوعين كما في الوضوء، (٢) والمضمضة، (٣) والاستنشاق والاستنثار — وهو إخراج الماء من الأنف — (٤) ومسح صماخ الأذنين . =

أنواع الغسل

ينقسم الغسل إلى : مفروض ، وغيره ، فالإغتسالات المفروضة أربعة وهي :
 (١) الغسل من الجنابة ، (٢) والغسل من الحيض عند إتهامه ، والغسل من النقص
 كذلك ، (٣) ومن الولادة بلا دم كما تقدم ، (٤) وغسل الميت ، وما عدا هذه الأربعة
 المترتبة على الأسباب المتقدمة ، فنه مستون ، ومنه مندوب كما هو مفصل في
 المذاهب ^(١) . وأما مكروهاته فهي : ترك سنة من سننه على التفصيل المتقدم في الوضوء .

= وعدوا مندوبات الغسل عشرة وهي : (١) التسمية في أوله ، (٢) والبداة بإزالة
 ما على فرجه أو باقى جسده من نجاسة أو قذر لا يمنع وصول الماء إلى البشرة ، وإلأوجبت
 إزالته ، (٣) وفعله في موضع طاهر ، (٤) والبداة بعد ذلك ، بغسل أعضاء الوضوء ثلاثا ،
 (٥) وغسل أعلى البدن قبل أسافله ما عدا الفرج ، فيستحب تقديم غسله خشية نقض
 الوضوء بمسه لو أخره ، وألحقت المرأة بالرجل ، وإن لم ينتقض وضوءها بمس فرجها ،
 (٦) وتثليث غسل الرأس بحيث يعمها الماء في كل مرة ، (٧) وتقديم غسل الشق الأيمن
 طهورا وبطنا وذراعا إلى المرفق على الشق الأيسر ، (٨) وتقليل صب الماء بلا حد بحيث
 يقتصر على القدر الذى يكفيه لغسل الأعضاء ، (٩) واستحضار النية إلى تمام
 الغسل (١٠) والسكوت إلا عن ذكر الله ، أو لحاجة .

الحنبلة — عدوا سنن الغسل كما يأتى : الوضوء قبله ، وإزالة ما على بدنه
 من القذر ، وتثليث غسل الأعضاء ، وتقديم غسل الشق الأيمن على الأيسر ،
 والموالة ، والدلك ، وإعادة غسل رجله في مكان غير الذى اغتسل فيه .
 وأما التسمية فقد قالوا : إنها واجبة في أوله على عالم ذاكر ، وتسقط عن الجاهل
 والناسى ، ولم يفرقوا بين المندوب وغيره كالشافعية .

(١) المالكية — جعلوا الإغتسالات غير المفروضة قسمين : (١) مسنونة ،
 (٢) ومندوبة . فالمسنة ثلاثة : أحدها : غسل الجمعة لمصلحتها ، ولولم تازمه ، ويصح بطولع
 الفجر ، والاتصال بالذهاب إلى الجامع ، فإن تقدم على الفجر ، ولم يتصل بالذهاب =

= إلى الجامع لم تحصل السنة فيعيده لتحصيلها . ثانيها : الغسل للعيدين فإنه سنة على الراجح وإن كان المشهور نذبه ، ويدخل وقته بالهدس الأخير من الليل ، ونذبه أن يكون بعد طلوع فجر العيد ولا يشترط اتصاله بالتوجه إلى مصلى العيد لأنه لليوم للصلاة فيطلب ولو من غير المصلى . ثالثها : الغسل للإحرام حتى من الحائض والتفشاء .

والاغتسالات المندوبة ثمان وهي : الغسل لمن غسل ميتا ، والغسل عند دخول مكة وهو للطواف فلا يندب من الحائض والتفشاء ، والغسل عند الوقوف بعرفة وهو مستحب كذلك من الحائض والتفشاء ، والغسل لدخول المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، والغسل لمن أسلم ولم يتقدم له موجب الغسل ، والغسل لصغيرة مأمورة بالصلاة وطئها بالغ ، والغسل لصغير مأمور بالصلاة وطئ . مطيقة ، والغسل لمستحاضة عند انقطاع دمها .

الحنفية — قالوا : إن الاغتسالات غير المفروضة منها مسنون ومنها مندوب ، فالمسنون أربعة وهي : (١) الغسل يوم الجمعة لمن يريد صلاتها ، فهو للصلاة لا لليوم ولو اغتسل بعد صلاة الفجر ثم أحدث فتوضأ وصلى الجمعة لم يحصل السنة ، (٢) الغسل للعيدين ، وهو كغسل الجمعة للصلاة لا لليوم ، (٣) الغسل عند الإحرام بجمع أو عمرة ، (٤) الغسل للوقوف بعرفة .

ويندب الغسل في أمور : منها : الغسل لمن أفاق من جنونه ، أو إغمائه ، أو سكره ، إن لم يجد أحدهم بلالا ؛ فإن وجدته فتيقن أنه منى ، أو شك في أنه منى ، أو مذى ، وجب الغسل ، فإن شك في أنه مذى أو ودى ، لم يجب عليه الغسل ، كالنائم عند انتباهه ، ومنها الغسل بعد الحجامة ، وليلة النصف من شعبان ، وليلة عرفة ، وليلة القدر ، وعند الوقوف بمزدلفة صبيحة يوم النحر ، وعند دخول منى ، يوم النحر لرمي الجمار ، وعند دخول مكة لطواف الزيارة ، ولصلاة الكسوف والخسوف والامتناء ، ولفزع أو ظلمة شديدة أو ريح شديدة ، ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولحضور مجامع الناس ، ولمن لبث ثوبا جديدا ، ولمن =

= غسل ميتا ، ولمن تاب من ذنب ، ولمن قدم من سفر ، واستحاضة انقطع دمها ، ولمن أسلم ، غير جنب . وقد عدّ بعض الحنفية قسما آخر وهو الغسل الواجب وجعلوا منه غسل الميت والصحيح أنه فرض كفاية على المسلمين ، وكذا عدّ بعضهم غسل من أسلم جنبا أو بلغ بالاحتلام واجبا والصحيح أنه فرض . وأما من أسلمت بعد انقطاع حيضها فيندب لها الغسل كمن أسلم غير جنب للفرق بينها وبين من أسلم جنبا فإن الجنابة صفة لا تنقطع بالإسلام . أما حيضها فقد انقطع قبل إسلامها .

الشافعية : قالوا أن الاغتسالات غير المفروضة كلها سنة فيها : غسل الجمعة لمن يريد حضورها ، ووقته من الفجر الصادق إلى فراغ سلام إمام الجمعة ، ولا يسن إعادته وإن طرأ بعده حدث ؛ ومنها : الغسل من غسل الميت سواء كان الغاسل طاهرا أو لا ، ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ، ويخرج بالإعراض عنه ، وكغسل الميت تيممه ؛ ومنها : غسل العيدين ولو لم يردصلاهما ، لأنه للزينة ، ويدخل من نصف ليله ، ويخرج بغروب شمس يومه ؛ ومنها : غسل من أسلم خاليا من الحدث الأكبر ، أما إذا لم يخل منه فيجب الغسل ، وإن سبق منه غسل في حال كفره لعدم الاعتدابه ، ويدخل وقته بعد الإسلام ، ويقوت بالإعراض عنه أو طول الزمن ؛ ومنها : الغسل للصلاة استسقاء أو كسوفين لمن يريد فعلها ولو في منزله ، ويدخل وقته بالنسبة للصلاة الاستسقاء بإرادة الصلاة - إن أرادها منفردا - ، أو باجتماع الناس - إن أرادها معهم - . وبالنسبة للصلاة الكسوفين بإبتداء التغير ، ويخرج بتمام الانجلاء ؛ ومنها : الغسل من الجنون والإغماء ولو لحظة بعد الإفاقة إن لم يتحقق الإنزال والإلزام بالغسل ؛ ومنها : الغسل عند الإحرام وعند دخول الحرم وعند دخول مكة ؛ ومنها : الغسل للوقوف بعرفة ، ويدخل وقته من فجر يوم عرفة ، ويخرج بغروب الشمس ؛ ومنها : الغسل للوقوف بمزدلفة إن لم يكن اغتسل للوقوف بعرفة والاكتفى الأول ، ويدخل وقته بالغروب ؛ ومنها : الغسل للوقوف بالمسعى الحرام ؛ ومنها : الغسل لرمي الجمار الثلاث في غير يوم النحر ؛ ومنها : الغسل عند تغير البدن بنحو عرق وبعد حجمة ، وفصد ؛ ولحضور مجامع الخير ، وللاعتكاف ، وللدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، =

مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر

الحدث الأكبر هو الجنابة أو الحيض أو النفاس — على القول بأنهما حدث لا خبث — وكذا الولادة بِلَادم، و يمنع به ما يمنع بالحدث الأصغر من الأمور التي تقدم بيانها، ويزيد الحدث الأكبر أنه يمنع من قراءة القرآن ودخول المسجد ، فلا يجوز للجنب، ولا للحائض، أو النفساء قراءة القرآن ولا دخول المسجد ، على تفصيل المذاهب ^(١).

= وفي كل ليلة من رمضان ومنها : غسل الصبي إذا بلغ بالسن ومنها : الغسل عند سيلان الوادي من المطر أو النيل في أيام زيادته ومنها غسل المرأة عند انتهاء عدتها .
الجنابة — حصروا الاعتسالات المستنونة في ستة عشر غسلا وهي : (١) الغسل لصلاة جمعة يريد حضورها في يومها إذا صلاها ، (٢) الغسل لصلاة عيد في يومها إذا حضرها وصلّاها ، وهي للصلاة لا لليوم فلا يجزئ الغسل قبل الفجر ولا بعد الصلاة ، (٣) الغسل لصلاة الكسوفين ، (٤) الغسل لصلاة الاستسقاء ، (٥) الغسل لمن غسل ميتا ، (٦) الغسل لمن أفاق من جنونه ، (٧) الغسل لمن أفاق من إغمائه ، بلا حصول موجب للغسل في أثناءها ، (٨) الغسل للاستحاضة لكل صلاة ، (٩) الغسل للإحرام بحج أو عمرة ، (١٠) الغسل لدخول حرم ، (١١) الغسل لدخول مكة ، (١٢) الغسل للوقوف بعرفة ، (١٣) الغسل للوقوف بمزدلفة ، (١٤) الغسل لرمي الجمار ، (١٥) الغسل لطواف الزيارة وهو طواف الركن (١٦) ، الغسل لطواف الوداع .

(١) المالكية — قالوا لا يجوز للجنب قراءة القرآن إلا إذا كان يسيرا وقرأه بقصد التحصن أو الاستدلال . أما الحائض أو النفساء فإنه يجوز لها قراءة القرآن حال نزول الدم ، سواء أكانت عليها جنابة من قبل أم لا . أما بعد انقطاع الدم فإنه لا يجوز لها القراءة قبل الاغتسال ، سواء كانت عليها جنابة أو لا على المعتمد . وذلك لأنها صارت متمكنة من الاغتسال فلا تحمل لها القراءة قبله . أما مس المصحف أو كتابته فإنه يجوز لها للتعليم أو التعلم فقط .

== وكذلك لا يجوز للجنب دخول المسجد، لا لمكث فيه ، ولا للزور من باب إلى باب آخر ولو كان مسجد بيته إلا لخوف من لص أو سبع أو ظالم فيجوز له أن يتيمم ويدخله ويبيت فيه، كما يجوز له دخوله إذا انحصر فيه ماء الغسل بحيث لم يجد ماء غيره أو آلته كالجلبل والدلو، أو كان بيته في داخل المسجد فيريد الدخول لأجل الغسل فإنه يجوز له بالتيمم أيضا ، ومثل الجنب في ذلك كله الحائض أو النفساء . وهذا في الصحيح الحاضر أما المريض أو المسافر فاقد الماء، فإنه يجوز له دخول المسجد بالتيمم للصلاة فيه ولكن لا يمكث فيه إلا للضرورة ، ومن احتمل في المسجد وجب عليه الإسراع بالخروج والأحسن أن يتيمم وهو مار إذا لم يمنعه تيممه من سرعة الخروج .

الحنفية — قالوا: يحرم على الجنب تلاوة القرآن إلا إذا كان معلما فإنه يجوز له أن يلقن المتعلم كلمة كلمة بحيث يفصل بينهما ، وكذلك يجوز له أن يفتح أسرا من الأمور ذات البال بالتسمية ، وأن يقرأ الآية القصيرة بقصد الدعاء أو الثناء ومثل الجنب في ذلك الحائض والنفساء .

أما دخول المسجد فإنه يحرم على الجنب أو الحائض أو النفساء إلا للضرورة كأن لم يجد ماء يقتسل منه في غير المسجد .، أو كان باب بيته إلى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا يقدر على السكنى في غيره. وحينئذ يجب عليه أن يتيمم فإنه لا يجوز للحدث حدثا أكبر أن يعبر المسجد بدون تيمم، إلا إذا أراد الخروج منه فإنه يندب له أن يتيمم فقط، فإن احتمل في المسجد يجب عليه الخروج مسرعا ويندب له التيمم للعبور، فإن مكث فيه للضرورة كأن خاف الضرر فإنه يجب عليه أن يتيمم ولكن لا يصلي بهذا التيمم ولا يقرأ. وسطح المسجد حكمه في ذلك حكم المسجد. أما فناء المسجد فإنه يجوز للجنب أن يدخله ، وكذا مصلى العيد والجنائز . والمدرسة والخانقاه — متعبد الصوفية —. أما المساجد التي بالمدارس فإن كانت مباحة لا يمنع الناس منها وكانت إذا أغلقت يكون فيها جماعة من أهلها، فهي كسائر المساجد لها أحكامها وإلا فلا .

و يتمتع بالحيض أو النفاس وحدهما زيادة على ما تقدم أمور : أحدها : الصوم ، فيحرم على الحائض أو النفاس أن تصوم بنية ، فإن صامت لا ينقصد صيامها . ويجب عليها قضاء ما فاتها من أيام الحيض والنفاس في شهر رمضان بخلاف ما فاتها من الصلاة فإنه لا يجب عليها قضاؤه دفعا للشقة ، فإن الصلاة يكثر تكرارها بخلاف الصيام . ثانيها الطلاق فإنه يحرم إيقاعه على من تعتد بالأقراء في أثناء الحيض أو النفاس لما فيه من إيذاء الزوجة بطول مدة العدة عليها . ومع كونه حراما فإنه يقع ويؤمر بمراجعتها . ثالثها قربان امرأته حتى تطهر بغسل إن أمكن أو تيمم

= الشافعية — قالوا : يحرم على الجنب قراءة القرآن ولو حرفا واحدا إن كان قاصدا تلاوته ، أما إذا قصد الذكر أو جرى على لسانه من غير قصد فلا يحرم ، ومثال ما يقصد به الذكر أن يقول عند الأكل : (بسم الله الرحمن الرحيم) أو عند الركوب (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين) كما يجوز لفائدة الطهورين أن يقرأ القرآن في صلاته التي أبيحت له للضرورة وهي صلاة الفرض ، وكذلك الحائض أو النفاس .

أما المرور بالمسجد فإنه يجوز للجنب والحائض والنفاس من غير مكث فيه ولا تردد بشرط أمن عدم تلوث المسجد ، فلو دخل من باب وخرج من آخر جاز ، أما إذا دخل وخرج من باب واحد فإنه يحرم ، لأنه يكون قد تردد في المسجد وهو ممنوع إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر غير الذي دخل منه ولكن بدا له أن يخرج منه فإنه لا يحرم ، ويجوز للحدث حدثا أكبر أن يمكث في المسجد لضرورة كما إذا احتلم في المسجد وتعذر خروجه منه لغلط أبوابه أو خوفه على نفسه أو ماله لكن يجب عليه التيمم بغير تراب المسجد إن لم يجد ماء أصلا ، فإن وجد ماء يكفيه للوضوء وجب عليه الوضوء ، ولكن لا يجوز ذلك للحائض والنفاس إن خيف تلويث المسجد .

الحنابلة — قالوا : يباح للحدث حدثا أكبر بلا عذر أن يقرأ ما دون الآية القصيرة أو قدره من الطويلة ، ويحرم عليه قراءة ما زاد على ذلك ، ولهذا يأتي بذكر

إن لم يمكن الغسل^(١) . رابعها : الاستمتاع بما بين السرة والركبة على تفصيل في المذهب^(٢) . خامسها رفع الحدث الأصغر أو الأكبر . فلو توضأت الحائض أو النفساء أو اغتسلت من جنب أو من حیضها أو نفاسها قبل انقطاع الدم فإنه لا يرتفع حدثها . سادسها صحة الاعتكاف فلا يصح الاعتكاف بالحیض أو النفاس .

= يوافق لفظ القرآن كالبسملة عند الأكل ، وقوله عند الركوب (سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين) .

أما المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء حال نزول الدم إن أمن تلويث المسجد ، ويجوز للجنب أن يمكث فى المسجد بوضوء ولو بدون ضرورة .

أما الحائض والنفساء فإنه لا يجوز لها المكث بالوضوء إلا إذا انقطع الدم .
(١) الحنفية — قالوا : يحل قربان المرأة إذا انقطع دم الحيض والنفاس لأكثر مدة الحيض وهى عشرة أيام ، وأكثر مدة النفاس وهى أربعون يوما بدون غسل فإن انقطع الدم لأقل من ذلك فلا يحل قربانها إلا بغسل أو بمضى وقت الصلاة الذى انقطع فيه الدم ، فإذا انقطع الدم فى أول الوقت أو أثناؤه لم يحل قربانها إلا إذا انقضى ذلك الوقت بتمامه وصارت الصلاة دينا فى ذمتها .

أما إذا انقطع فى آخر الوقت ، فإن كان باقيا منه ما يسع الغسل والتحريمه حل قربانها باقتضائه ، وإن لم يبق منه ما لا يسع ذلك فلا يحل إلا بغسل أو انقضاء وقت صلاة أخرى .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا : يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة بغير حائل ويجوز بجائل ، أما الوطء فإنه لا يجوز ولو بجائل ، فمن ابتلى به أثم ووجبت عليه التوبة فورا ، ويسن له أن تصدق بدينار أو بنصفه إلا أن الشافعية جعلوا التصديق بالدينار كاملا إن جامعها فى أول نزول الدم وبنصفه فيما بعد ذلك إلى أن تغتسل . =

المسح على الخفين

دليله :

ثبت المسح على الخفين بالسنة الكريمة ، فقد روى البخارى عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « مسح على الخفين » . وروى البخارى عن المغيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته ، فتوضأ ومسح على الخفين » . وروى البخارى عن المنيرة أيضا ، قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأهويت لأنزع خفيه ، فقال عليه السلام : « دعهما فلانى أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما » . وروى مسلم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه » . وقد وردت أحاديث كثيرة في هذا الباب تقرب من حد التواتر .

حكمه :

وحكمه الجواز ، فهو رخصة للرجال والنساء في السفر والحضر يجوز الأخذ بها بالشروط الآتية ، إلا أن غسل^(١) الرجلين أفضل من المسح المرخص فيه ، وقد يجب

= المالكية — قالوا : ما بين السرة والركبة لا يجوز التمتع به بوطء ، وأما الاستمتاع بغير وطء ففيه قولان : المنع ولو بجائل على المشهور ، والجواز من غير حائل على ما رجحه بعضهم .

الحنابلة — قالوا : يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة حال الحيض والغاس بدون حائل ، وإنما المحذور فقط هو وطء الحائض فمن ابتلى به أثم ووجب عليه التوبة وأن يكفر عن ذنبه هذا بالتصديق بدينار أو نصفه إن قدر وإلا سقطت عنه الكفارة .

(١) الحنابلة — قالوا : إن المسح على الخفين أفضل من غسل الرجلين ، لقوله عليه السلام : « إن الله يحب أن يؤخذ برخصه » وهو قول مشهور لبعض الحنفية .

المسح في أحوال : منها : أن يكون مع لابس ماء يكفي للمسح دون الغسل ، فإنه في هذه الحالة يجب المسح ؛ ومنها : خوف فوت الوقت أو خوف فوت فرض آخر كالوقوف بعرفة ، فإنه يجب المسح في ذلك أيضا .

شروطه :

يشترط في صحة المسح على الخفين شروط : منها : أن يمكن تتابع المشى فيهما على تفصيل في المذهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : يشترط أن يمكن متابعة المشى فيهما مسافة فرسخ فأكثر بحيث يصلحان لذلك بنفسهما من غير أن يلبس عليهما مداس — والفرسخ ثلاثة أميال ، إثنا عشر ألف خطوة — فإن لم يصلحا لذلك لا يصح المسح عليهما كما إذا كانا رقيقين ، أو مصنوعين من حديد أو زجاج أو نحو ذلك .

الشافعية — قالوا : يسمح المسافر على الخف إذا أمكنه متابعة المشى فيه بنفسه من غير لبس مداس عليه بأن يتردد فيه لقضاء حوائجه في حطه وراحاله ثلاثة أيام بلياليها ، ويسمح المقيم عليه إذا كان يصلح لتردد المسافر فيه لذلك يوما وليلة فالمعتبر في متانة الخف وإمكان تتابع المشى فيه حالة المسافر ، وإن كان المساح مقما فإن لم يمكن تتابع المشى فيه على هذا الوجه لا يصح المسح عليه .

المالكية — قالوا : معنى إمكان تتابع المشى فيه أن لا يكون واسعا لاستقر القدم كلها أو جلها فيه حال المشى ولا ضيقا كذلك ، والمراد مشى ذوى المروآت ، وذلك لأن الخف عندهم لا يكون إلا من الجلد كما يأتي وهو صالح لإمكان تتابع المشى بالمعنى المذكور عند غيرهم .

الحنابلة — قالوا : المراد إمكان تتابع المشى فيه عرفا ، وإن كان الخف نفسه بحالة غير عادية كالأخذ من الحديد والخشب ونحوه .

ولا فرق بين أن يكون الخلف مصنوعا من جلد أو متخذاً^(١) من لبد أو جوخ أو شعر أو وبر أو قطن أو غير ذلك. ولا فرق أيضا في المتخذ من اللبد وما بعده بين أن يكون متعلا — أى موضوعا له جلد في أسفله — أو مجلدا — أى موضوعا له جلد في أعلاه وفي أسفله — أو لم يكن كذلك . ويسمى المتخذ منها جوربا — والجورب ما يلبس في الرجل كالمعروف بالشراب في زماننا أو كالأحذية المصنوعة من الصوف أو القطن — فإنه يصح المسح عليها إذا استكملت الشروط .

وقد ثبت المسح على الجورب بما رواه المغيرة بن شعبة من أن النبي صلى الله عليه وسلم "مسح على الجوربين والنعلين" رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وقد روى أيضا جواز المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهم : علي ، وعمار ، وابن مسعود ، وأنس ، وابن عمر ، والبراء ، وبلال ، وابن أبي أوفى ، وسهل بن سعد ، رضى الله عنهم . ويشترط في صحة المسح على الجورب أن يكون ثخيناً ، فلا يصح المسح على الرقيق الذي لا يثبت على الرجل بنفسه من غير باط ، ولا على الرقيق الذي لا يمنع وصول الماء إلى ما تحته ، وكذلك لا يصح المسح على الجورب الشفاف الذي يصف ماتحته رقيقا كان أو ثخيناً .

ومنها : أن يكون الخلف ساترا للقدم مع الكعبين ، ولو كان الستر بنحو أزرار ، أما ستر ما فوق الكعبين فليس داخلا في الخلف الشرعى ، فإن كان ساترا

(١) المالكية — قالوا : لا يصح المسح على الخلف إلا إذا كان متخذاً من الجلد ، فلا يصح المسح على المتخذ من اللبد وغيره ، ويشترط في الجلد أن يكون مخروزا فلو ألصقت أجزاء الخلف برمrases ونحوه لم يصح المسح عليه .

الشافعية — قالوا : لا يصح المسح على الخلف إلا إذا كان متخذاً من الجلد أو الجوخ القوى .

للكعبين ، ولكنه واسع يرى من أعلاه ظهر القدم ، أو نقص عن ستر الكعبين ، ففي صحة المسح عليه تفصيل في المذاهب ^(١) .

ومنها أن يكون الخلف مباحا ، فلا يصح ^(٢) على الخلف المغصوب أو المسروق أو نحو ذلك . ومنها أن يكونا طاهرين ، وفي اشتراط الطهارة تفصيل المذاهب ^(٣) .

(١) الحنابلة — قالوا : إذا كان الخلف واسعا يرى من أعلاه بعض محل القرض لا يصح المسح عليه . وكذلك إذا نقص عن ستر الكعبين ولو قليلا .

الحنفية — قالوا : يصح المسح على الخلف الواسع الذي يرى ماتحته من أعلاه ، فإن نقص عن ستر الكعبين ، فإن كان نقصان الخلف الواحد أقل من الخرق المانع وهو قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، فإنه لا يمنع صحة المسح والإمّنع .

المالكية — قالوا : إن كان الخلف واسعا لا تستقر القدم أو جلها فيه ، فإنه لا يصح المسح عليه ولا يضر رؤية ماتحته من أعلاه بسبب سعته ، ولا يمسح على ما فيه خروق قدر ثلث القدم فأكثر .

الشافعية — قالوا : لا تضر سعة الخلف التي يرى منها ظهر القدم من أعلاه إلا إذا كانت سعة مفرطة تمنع متابعة المشي عليه .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا : يصح المسح على الخلف المغصوب والمسروق ونحوهما وإن كان آتيا بلبسه .

(٣) الحنفية — قالوا : يصح المسح على الخلف المتنجس إذا وقع المسح على الجزء الطاهر منه ، فإن كانت الصلاة لا تصح إلا بإزالة ما على الخفين من النجاسة بأن زادت عن القدر المعفو عنه ، فإنه لا يجوز له أن يصلي بهما ، فالطهارة فيهما شرط لصحة الصلاة لا لصحة المسح . هذا وإذا تفرقت النجاسة على الخفين وكانت إذا جمعت تزيد عن القدر المعفو عنه ، فإنها تمنع من صحة الصلاة ، بخلاف الخروق المانعة من صحة المسح فإنه لا يجمع منها إلا ما كان في الخلف الواحد كما يأتي : =

ومنها : أن يلبسهما على طهارة مائة تامة ، فلا يجوز المسح عليهما إذا لبسهما بعد تيمم ^(١) أو قبل تمام طهارته بالماء ^(٢) . ومنها : أن لا يكون على محل المسح المفروض حائل يمنع وصول الماء إليه كعجين ونحوه .
وهناك شروط أخر ^(٣) للمسح مفصلة في المذاهب .

= المالكية — قالوا : إذا كان الخف غير ظاهر فله حكم إزالة النجاسة المتقدم من التفريق بين حالتي العمد والهجو والقدرة والعجز . ومن الخلاف المتقدم في وجوب إزالة النجاسة وسنيتها .

الحنابلة — قالوا : يصح المسح على الخف المتنجس داخله أو أسفله الملاصق للأرض إذا تعذرت إزالة تلك النجاسة إلا بترعه ، ويباح له بذلك مس المصحف والصلاة إذا لم يجد ما يزيل به النجاسة .

الشافعية — قالوا : لا يصح المسح على الخفين إذا كانت عليهما نجاسة غير معفو عنها .

(١) الشافعية — قالوا : يجوز المسح على الخفين الملبوسين بعد تيمم إذا كان بعذر غير فقد الماء كالمرض .

(٢) الحنفية — قالوا : المراد بالطهارة التامة أن لا يكون بين أعضاء وضوئه أو غسله جزء لم يصل إليه الماء ، وليس المراد بها الفراغ من أعمال الوضوء والغسل لأنه إذا غسل رجله أو إحداهما ثم لبس الخف بعد ذلك الغسل قبل أن يحدث ثم أتم وضوءه ، صح المسح عليهما .

(٣) الحنفية — زادوا شروطا : منها أن يكون الخف خاليا من الخرق المانع للمسح ، ويقدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل كما سيأتي مفصلا في مبطلات المسح ، ومنها أن يكون المنسوج من ظاهر كل واحدة من الخفين مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ، فلا يجرىء المسح على باطن الخف — أي على نعله = كتاب الطهارة ٦م

= الملاصق للأرض — كما لا يصح المسح في داخله ، فلو كان واسعا وأدخل يده فيه ومسحه لم يجزئه ، وكذلك لا يصح المسح على جوانبه أو عقبه أو ساقه ومنها : أن يكون المسح بثلاث أصابع من أصابع يده إذا مسح بها ، فلا يصح أن يمسح بأصبع واحدة خوفا من جفاف بلهها قبل مدها إلى القدر المفروض مسحه ، فلو مسح بأصبع واحدة ثلاثة مواضع من الخلف في كل مرة بماء جديد صح مسحه ؛ وكذلك إذا مسح القدر المفروض بأطراف أنامله والماء متقاطر صح وإلا فلا . هذا ولا يشترط المسح باليد فلو أصاب الماء القدر المفروض مسحه من الخلف بسبب مطر أو صب ماء عليه أو غير ذلك أجزأه ؛ ومنها أن يكون محل المسح المفروض مشغولا بالرجل فلو لبس خفا طويلا قد بقي منه جزء غير مشغول بالرجل فمسح على ذلك الجزء فلا يصح ؛ ومنها أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ، فلو قطعت رجله ولم يبق منه هذا القدر لا يصح له المسح على الخفين ، أما إذا قطعت فوق الكعب وبقيت الرجل الأخرى فإنه يصح المسح على خفها .

الشافعية — زادوا شروطا : منها : أن لا يكون قد لبسه على جبيرة ، فلو كان في قدمه جبيرة ومسح عليها في وضوئه ثم لبس الخلف عليها ، لم يصح المسح عليه ؛ ومنها : أن يكون مافي داخل الخلف من رجل وشراب ونحوه طاهرا ؛ ومنها : أن يمنع وصول الماء إلى القدم إذا صب عليه ولكنهم اغتفروا وصوله من محل الخرز .

الحنابلة — زادوا في الشروط أن لا يكون واسعا يرى من أعلاه بعض محل الفسل المفروض

المالكية — زادوا شروطا : منها : أن يكون الخلف كله من جلد ؛ ومنها : أن يكون مخروزا ؛ ومنها : أن لا يقصد بلبسه مجرد الزينة والتنعيم ، بل يقصد به اتباع السنة أو اتقاء حر أو برد أو شوك أو نحو عقرب . أما إن لبسه لانتقاء نحو برغوث ، أو لمنع مشقة الغسل ، أو لحفظ نحو الحناء لرجله ، فإنه لا يصح المسح عليه ؛ لأن ذلك من الرفاهية .

القدر المفروض مسحه

والمقدار الواجب مسحه من الخلف اختلفت فيه المذاهب^(١) .

ومن لبس خفا فوق خف أو (جرموقا) وهو الجلد الذى يلبسه على الخلف ليحفظه من الطين ونحوه ، كفى المسح على الأعلى بتفصيل في المذاهب^(٢) .

(١) المالكية — أوجبوا تعميم ظاهر أعلاه بالمسح وأما مسح باطن أسفله مما يلي الأرض فمستحب ، ويعيد تاركه في الوقت المختار مراعاة للقول بالوجوب .
الحنفية — قالوا: يفترض أن يمسح من ظاهر الخلف المشغول بالرجل قدر طول ثلاث أصابع وعرضها من أصغر أصابع اليد كما تقدم .

الشافعية — قالوا: يفترض أن يمسح أى جزء من ظاهر أعلى الخلف يتحقق به المسح ولو بوضع أصبعه المبتلى من غير إصرار قياسا على مسح الرأس ، فلا يجزئ المسح في غير ما ذكر مما يحاذى الساق أو العقب أو الحروف أو الأسفل أو الجوانب أو نحو ذلك ، بخلاف المسح على ما يحاذى الكعبين فإنه يجزئ . ولو كان بظاهر جلد الخلف شعر فوقع المسح عليه ولم يصل الجلد بل لم يصح المسح ، وكذا إذا وصل البلل إلى الجلد وكان يقصد بالمسح الشعر فقط فإنه لا يصح .

الحنابلة — قالوا: يفترض أن يمسح أكثر ظاهر أعلى الخلف ، وأما مسح باطنه فمستحب ، فإن تركه نسيانا أتى به وحده ولو طال ، بأن زاد عن مدة الموالاة بين غسل الأعضاء في الوضوء ، أما لو تركه عمدا فيأتى به وحده إن قرب ، وأما في البعد فيندب إعادة الوضوء كله ، وكذا إعادة الصلاة التي صلاها قبل مسح الأسفل إن بقي وقتها المختار .

(٢) الحنفية — اشترطوا في صحة المسح على الأعلى أن يكون جلدا ، فإن لم يكن جلدا ووصل الماء إلى الخلف الذي تحته كفى ، وإن لم يصل الماء إلى الخلف لا يكتفى ، وأن يكون الأعلى صالحا للشئ عليه منفردا ، فإن لم يكن صالحا لم يصح =

كيفية المسح المستنونة^(١)

وكيفية المسح المستنونة : أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله اليسرى ، ويمرّ بهما إلى الساق فوق الكعبين ، ويفرج بين أصابع يده قليلا بحيث يكون المسح عليهما خطوطا .

= المسح عليه إلا إذا وصل البلل إلى الخلف الأسفل ، وأن يلبس الأعلى على الطهارة التي لبس عليها الخلف الأسفل ، بحيث يتقدم لبس الأعلى على الحدث والمسح على الأسفل .

الشافعية — فصلوا في ذلك فقالوا: إن كان الأعلى والأسفل ضعيفين لا يصاحبان للمسح عليهما ، وجب غسل الرجلين ، وإن كان الأسفل ضعيفا غير صالح للمسح ، فالحكم للأعلى ولا يعدّ ما تحته خفا ، وإن كان الأسفل قويا والأعلى ضعيفا أو كانا قويين ، فيصح المسح على الأعلى إن وصل البلل للأسفل يقينا وقصد بمسح الأعلى مسح الأسفل ، أو قصدهما معا ، وكذا لو أطلق ، أما لو قصد الأعلى وحده ، أو قصد الأسفل ولم يصل الماء إليه ، فلا يصح المسح .

الحنابلة — قالوا: من لبس خفا على خف قبل أن يحدث ، يصح المسح له على الخلف الأعلى ولو كان أحدهما مخروقا لا إن كانا مخروقين ولو كان مجموعهما يستر القدم . ولو أدخل يده من تحت الخلف الأعلى فمسح الأسفل صح إن كان الأسفل سليما ، وقالوا أيضا إن من مسح على الأعلى ثم نزع ، وجب عليه نزع ما تحته وغسل رجله .

المالكية — قالوا: الحكم في المسح في هذه الحالة للأعلى ، فلو نزع وجب عليه مسح الأسفل فورا بحيث تحصل الموالاة الواجبة في الوضوء مع الذكر والقدرة .

^(١) المالكية — قالوا: الكيفية في المسح مندوبة لا مستنونة ، والمندوب فيها عندهم ، أن يضع يده اليمنى فوق أطراف أصابع رجله اليمنى ، ويضع يده اليسرى تحت =

مدة المسح عليهما

يمسح المقيم يوما وليلة . ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها ، سواء كان السفر سفر قصر مباح^(١) أو لا^(٢) .

وسواء كان الماسح صاحب عذر أو لا^(٣) ، وذلك لما رواه شريح بن هاني قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت : سل عليا فإنه كان يسافر

= أصابعها ، ويمرّ يديه على خف رجله اليمنى إلى الكعبين ، ويفعل في خف رجله اليسرى عكس ذلك ، فيضع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجله اليسرى واليمنى تحته ويمرّ بهما كما سبق .

الشافعية — قالوا : المسنون في الكيفية : أن يضع أطراف أصابع يده اليسرى مفرقة تحت عقب رجله ، ويضع أطراف أصابع يده اليمنى مفرقة على ظهر أصابع رجله ، ثم يمدّ اليمنى إلى آخر ساقه واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت فيكون المسح خطوطا .

(١) الحنابلة والشافعية — قيدوا السفر بكونه سفر قصر مباحا ، فلو سافر أقل من مسافة القصر أو كان السفر سفر معصية ، فمدته كمدة المقيم يمسح يوما وليلة فقط . وزاد الشافعية أن يكون السفر مقصودا ليخرج الهائم على وجهه ، فإنه لا يقصد مكانا مخصوصا ، فليس له أن يمسح إلا يوما وليلة كالمقيم .

(٢) المالكية — قالوا : إن المسح على الخفين لا يقيد بمدة فلا يترعهما إلا لموجب الغسل ، وإلما يندب نزعهما كل يوم جمعة لمن يطلب منه حضور الجمعة ولو لم يرد الغسل لها ، فإن لم يترعهما يوم الجمعة ندب له أن يترعهما في مثل اليوم الذي لبسهما فيه من كل أسبوع .

(٣) الحنفية — قالوا : تعتبر هذه المدة لغیر صاحب العذر ، أما هو فإن توضأ ولبس الخلف حال انقطاع حدث العذر ، فحكه كالأصحاء لا يبطل مسحه إلا بانقضاء =

مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فسألته فقال : (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للقيم) رواه مسلم . و يعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث بعد اللبس ^(١) ، فلو توضأ ولبس الخف في الظهر مثلاً واستمر متوضئاً إلى وقت العشاء ثم أحدث ، اعتبرت المدة من وقت الحدث لامن وقت اللبس .

مكروهاته :

يكره تنزيهاً في المسح على الخفين أمور : منها : الزيادة على المرة الواحدة ، ومنها : غسل الخفين بدل مسحهما ، إذا نوى بالغسل رفع الحدث ، أما إن نوى به النظافة فقط ، أو إزالة ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث ، فإنه لا يجزئ عن المسح ، وعليه أن يمسح الخفين بعد ذلك الغسل ^(٢) .

مبطلاته :

يبطل المسح على الخفين بأمور : منها طرو موجب الغسل ، بكتابة أو حيض أو نفاس .

= المدة المذكورة . أما إن توضأ حال استرسال الحدث ، أو لبس الخف حال استرساله ، فإنه يبطل مسحه عند خروج كل وقت ، ويجب عليه أن يتزع خفيه و يغسل رجليه وحدهما إن لم يكن وضوءه قد انتقض بشيء آخر غير حدث العذر .

الشافعية — قالوا : تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر ، أما هو فإنه يتزع خفه ويتوضأ لكل فرض ، وإن جاز له المسح على الخفين للنوافل .

(١) الشافعية — فصلوا في الحدث ، فجعلوا ابتداء مدة المسح أول وقت الحدث إن كان حدثه باختياره كالس والنوم . أما إذا كان حدثه اضطرارياً تخرج ناقض من أحد السبيلين ، فأول المدة آخر الحدث .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا غسل الخف - ولو بغير نية المسح - كأن نوى النظافة أو غيرها ، أو لم ينو شيئاً ، أجزأه عن المسح ، وإن كان الغسل مكروهاً .

ومنها: نزعهُ من الرجل ولو بجُروج بعض القدم إلى ساق الخُف^(١) ؛ ومنها: حدوث خرق في الخُف على تفصيل في المذاهب^(٢) .

(١) الحنفية — قالوا: لا يبطل المسح إلا بجُروج أكثر القدم إلى ساق الخُف على الصحيح ، أما إذا خرج بعضه وكان قليلاً فإنه لا يبطل المسح .

المالكية — قالوا: المعتمد أن المسح لا يبطل إلا بجُروج كل القدم إلى ساق الخُف ، فإن بادر عند ذلك إلى غسل رجله بقی وضوءه سليماً ، وإن لم يبادر فإن كان ناسياً بجنى على ما قبل الرجلين بنية مطلقاً ، طال أو لم يطل ، وإن كان عامداً بجنى ما لم يطل .

(٢) الشافعية — قالوا: إذا طرأ في الخُف خرق يظهر منه شيء من محل الغسل المفروض ولو كان مستوراً بإساتر كشراب أو لفافة ، فإنه يبطل المسح ، فإن طرأ ذلك الخرق وهو متوضئ وجب عليه غسل رجله فقط بنية ولا يعيد الوضوء ، وإن طرأ وهو في صلاته ، بطلت صلاته لبطلان المسح ، وعليه غسل الرجلين فقط ثم يتدبئ الصلاة .

الحنابلة — قالوا: إن كان في الخُف خرق يظهر منه بعض القدم ولو كان يسيراً ولو من موضع خزه ، لا يصح المسح عليه إلا إذا انضم بالشيء للحصول ستر محل الغسل المفروض ، فإذا طرأ ذلك الخرق أو غيره مما يوجب بطلان المسح كالتضاء المدة أو طرؤ جنابة أو زوال عذر المعذور ، وجب نزع خفيه وإعادة الوضوء كله لا غسل الرجلين فقط ؛ لأن المسح يرفع الحدث ، ومتى بطل المسح تاد الحدث كله ؛ لأن الحدث لا يتجزأ عندهم .

المالكية — قالوا: يبطل المسح بالخرق إذا كان قدر ثلث القدم فأكثر ، فإن طرأ هذا الخرق وهو متوضئ بعد أن مسح على الخُف ، بطل المسح لا الوضوء ويلزمه أن يبادر بنزعه ، ويفسل رجله مراعاة للوالة الواجبة في الوضوء ، فإن تراخى نسياً أو عجزاً لا يبطل الوضوء وعليه غسل الرجلين فقط أيضاً ، وإن قرأ حتى عمداً فإن طال الزمن بطل الوضوء ، وإن لم يطل لم يبطل إلا المسح ، وعليه أن يغسل رجله =

ومنها: انقضاء مدة المسح ولو شكاً (١) .

= وإن طرأ ذلك الخرق وهو في الصلاة . قطع الصلاة وبادر إلى نزعه وغسل رجله على الوجه المتقدم .

الخفية — قالوا لا يصح المسح على الخف إلا إذا كان خالياً من الخرق المانع للمسح ، وقدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل . وإنما يمنع الخرق صحة المسح إذا كان منفرجاً بحيث إذا مشى لابس الخف ينفتح الخرق فيظهر مقدار ثلاث أصابع من رجله . أما إذا كان الخرق طويلاً لا ينفتح عند المشي فلا يظهر ذلك المقدار منه ، فإنه لا يضر . وكذلك إذا كان الخف مبطناً بجلد أو بخروقة مخروزة فيه ولو رقيقة وظهر مقدار ثلاث أصابع من بطانته ، فإنه لا يضر أيضاً . أما إذا كان مبطناً بغير جلد ، أو كان ماتحته خير مخروز فيه كالشراب واللفافة وانكشف منه هذا المقدار بالخرق ، فإنه يبطل المسح ، ولا فرق بين أن يكون الخرق في باطن الخف — أي في ناحية نعله — أو ظاهره ، أو في ناحية العقب . أما إذا كان الخرق في ساق الخف فوق الكعبين فإنه لا يمنع صحة المسح ، وإذا تعددت الخروق في أحد الخفين وكانت لو جمعت تبلغ قدر ثلاث أصابع ، تمنع من صحة المسح وإلا فلا ؛ أما إذا تعددت في الخفين معاً ، بأن كانت في أحدهما قدر أصبع ، وفي الآخر قدر أصبعين فلأنها لا تمنع صحة المسح . والخرق التي تجمع هي ما أمكن دخول نحو المسلة فيها أما مادون ذلك فإنه لا يلتفت إليه . وإنما يصح المسح على الخف الذي به خروق يعفى عنها بشرط أن يقع على الخف نفسه ، لا على ما ظهر تحت الخروق ، فإذا طرأ على الخف بعد مسحه خرق قدر ثلاث أصابع على الوجه المتقدم ، بطل المسح ووجب غسل الرجلين فقط إن كان متوضئاً ، وكذلك يفترض على المتوضئ أن يغسل رجله فقط عند طرأ أي يبطل للمسح دون الوضوء ، ولو كان في الصلاة ، نعم تبطل صلاته ببطلان المسح ، فيعيدها بعد غسل رجله ، ولا تشترط في المسح النية .

(١) المالكية — قالوا : لا يبطل المسح بانقضاء مدة ، لأن المدة غير معتبرة عندهم كما تقدم .

مباحث التيمم

تعريفه :

هو طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بصعيد مطهر^(١) .

دليله :

ثبت بالكاتب والسنة والإجماع . قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسَ الْمَرْأَةُ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ الآية . وقال صلى الله عليه وسلم : « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا ، فأيا رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل » من حديث رواه البخارى . وقد أجمع المسلمون على أن التيمم يكون بدلا عن الوضوء والفسل فى الأحوال الآتية ، وله شروط وأسباب ، وفرائض — أركان — ، وسنن ، وأنواع ، ومكروهات .

شروطه :

يشترب لصحة التيمم أمور : منها : دخول الوقت^(٢) ، فلا يصح التيمم قبله ؛ ومنها : النية^(٣) ؛ ومنها : الإسلام ؛ ومنها : طاب الماء عند فقده على التفصيل الآتى ؛ ومنها : عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم كدهن وشمع يحول بين المسح وبين البشرة ؛ ومنها : الخلو من الحيض والنفاس ؛ ومنها : وجود العذر بسبب من الأسباب التى ستذكر بعد .

هذا وللتيمم شروط وجوب أيضا كالوضوء والفسل ، وقد ذكرت الشروط مجمعة عند كل مذهب^(٤) .

(١) المالكية والشافعية — زادوا فى التعريف كلمة (نية) لأنها ركن عندهم .

(٢) الحنفية — قالوا : يصح التيمم قبل دخول الوقت .

(٣) المالكية والشافعية — قالوا : النية ركن لا شرط كما ذكر آنفا .

(٤) المالكية — قالوا : للتيمم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ؛ وشروط وجوب وصحة معا . فأما شروط وجوبه فهى أربعة : (١) البلوغ ، (٢) عدم =

= الإكراه على تركه ، (٣) للقدرة على الاستعمال ، فلو عجز عن التيمم سقط عنه ،
(٤) وجود ناقض .

أما شروط صحته ، فهي ثلاثة : (١) الإسلام ، (٢) عدم الحائل ، (٣) عدم المنافي
— أى عدم ما يتقضه حال فعله — .

وأما شروط وجوبه وصحته معا فهي ستة : (١) دخول الوقت ، (٢) العقل ، (٣) بلوغ
الدعوة — بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل رسولا — (٤) اتقطاع دم الحيض
والنفاس ، (٥) عدم النوم والسهو ، (٦) وجود الصعيد الطاهر ، فلم يعدوا طلب
الماء عند فقد من شروطه وإن قالوا بلزومه في بعض الأحوال كما يأتي ، ولم
يذكروا منها وجود العذر اكتفاء بذكره في الأسباب ، وهذه الشروط هي التي
ذكرت في الوضوء إلا أن دخول الوقت هنا شرط وجوب وصحة معا بخلافه
في الوضوء فإنه شرط وجوب فقط .

الحنفية — اقتصروا في التيمم على ذكر شروط الصحة . أما في الطهارة المائية
فقد قسموها إلى شروط وجوب ، وشروط صحة لا غير . وقد تقدم في الوضوء أنه
لأمانع من تقسيمها إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرها المالكية ، وهي شروط وجوب
فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا ، باعتبارين مختلفين كالحيض
والنفاس فإن عدمهما شرط للوجوب من حيث الخطاب ، فإن الحائض أو النفساء
لا تكلف بالوضوء فلا يجب عليهما ، وشرط للصحة من حيث أداء الواجب فإن
وضوء الحائض لا يترتب عليه المقصود منه وهو أداء ما يتوقف عليه من صلاة
ونحوها فإن الصحة ترتب المقصود من الفعل على الفعل ، نعم يستحب الوضوء
من الحائض أو النفساء لتذكر عاداتهما ، ولكن هذا الوضوء لا يصح به أداء ما شرع
لأجله الوضوء . .

وحيث أنه يمكن تقسيم الشروط هنا كالآتي : شروط وجوب فقط ، وهي ثلاثة :
(١) البلوغ ، (٢) القدرة على استعمال الصعيد ، (٣) وجود الحدث الناقض . أما الوقت فهو
شرط لوجوب الأداء لا لأصل الوجوب فلا يجب أداء التيمم إلا إذا دخل =

= الوقت ، ويكون الوجوب موسعا في أول الوقت ، ومضيقا إذا ضاق الوقت ، وكذلك في الوضوء والغسل ، وقد تقدم عنه في الوضوء شرطا للوجوب تسامحا .
 وشروط صحة فقط ، وهي سبعة : (١) النية (٢) فقد الماء ، أو العجز عن استعماله ، (٣) عدم وجود حائل على أعضاء التيمم كدهن وشمع ، (٤) عدم المنافي له حال فعله بأن يتيمم ويحدث أثناء تيممه ، (٥) المسح بثلاث أصابع فأكثر إذا مسح بيده ، ولا يشترط المسح بنفس اليد فلو مسح بغيرها أجزأه كما يأتي ، (٦) طلب الماء عند فقدته إن ظن وجوده ، (٧) تعميم الوجه واليدين بالمسح . وشروط وجوب وصحة معا وهي : (١) الإسلام فإن التيمم لا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب ، ولا يصح منه لأنه ليس أهلا للنية ، (٢) انقطاع دم الحيض والنفاس ، (٣) العقل ، (٤) وجود الصعيد الطهور فإن فاقد الصعيد الطهور لا يجب عليه التيمم ولا يصح منه بغيره حتى ولو كان طاهرا فقط كالأرض التي أصابها نجاسة ثم جفت فإنها تكون طاهرة تصح الصلاة عليها ولا تكون مطهرة فلا يصح التيمم بها كما تقدم في كيفية التطهير .

الشافعية — عدوا الشروط مجتمعة بدون تقسيم إلى : شروط وجوب وشروط صحة وهي ثمانية : (١) وجود السبب من فقد ماء أو عجز عن استعمال ، (٢) العلم بدخول الوقت فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة ، (٣) تقدم إزالة النجاسة عن البدن إذا كانت غير معفو عنها ، فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه ، (٤) الإسلام إلا إذا كانت كتابية انقطع حيضا أو نفاسا فإنه يصح تيممها ليحل لزوجها قربانها للضرورة ، (٥) عدم الحيض أو النفاس ، إلا إذا كانت الحائض أو النفساء محرمة ، فإنه يصح منها التيمم بدلا عن الاغتسال المستنون للإحرام عند العجز ، (٦) التمييز ، إلا المجنونة التي تتيمم ليحل قربانها ، (٧) عدم الحائل بين التراب وبين المسوح ، (٨) طلب الماء عند فقدته على ما يأتي :

الحنابلة — عدوا الشروط مجتمعة من غير فرق بين وجوب وصحة ، وهي :
 (١) دخول وقت الصلاة سواء كانت فرضا أو غيره ، أدامت مؤقتة ولو حكما كصلاة =

الأسباب المبيحة للتييم

ترجع هذه الأسباب إلى أمرين : أحدهما : فقد الماء بأن لم يجده أصلا أو وجد ماء لا يكفي للطهارة^(١) . ثانيهما : العجز عن استعمال الماء ، أو الاحتياج إليه بأن يجد الماء الكافي للطهارة ولكن لا يقدر على استعماله ، أو كان يقدر على استعماله ولكن يحتاجه لشرب ونحوه على التفصيل الآتي . أما باقي الأسباب التي ستذكر بعد فإنها أسباب للعجز عن استعمال الماء .

أما من فقد الماء فإنه يتيم لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة^(٢) ، وجمعة ، وعيد ، وطواف ، وناقلة ، ولو كان يريد صلاتها وحدها^(٣) دون الفرض وغير ذلك ولا فرق في فاقده الماء بين أن يكون صحيحا

= الجنازة فإن وقتها يدخل بتمام غسله أو تيممه ، فلو تيمم قبل ذلك لا يصح تيممه ، (٢) تعذر استعمال الماء لسبب من الأسباب الآتي بيانه (٣) ، والتراب الطهور المباح الذي لم يحترق بشرط أن يكون له غبار يعلق بالعضو كما يأتي ، (٤) النية ، (٥) العقل (٦) ، التمييز ، (٧) الإسلام ، (٨) عدم الحائل ، (٩) عدم المنافي ، (١٠) والاستنجاء أو الاستجمار قبل التيمم .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا : إن وجد ماء لا يكفي للطهارة وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه في بعض أعضاء الطهارة ثم يتيمم عن الباقي .

(٢) المالكية — قالوا : لا يتيمم فاقده الماء إذا كان حاضرا صحيحا للجنازة إلا إذا تعينت عليه بأن لم يوجد متوضئ يصلى عليها بدله ، إلا إذا تيمم للفرض فإنه يصح له أن يصلى بتيممه للفرض على الجنازة تبعا . أما المسافر أو المريض فإنه يصح له أن يتيمم لها استقلالاً سواء تعينت عليه أولا ؟

(٣) المالكية — قالوا : لا يجوز لفاقد الماء الحاضر الصحيح أن يتيمم للنوافل إلا تبعا للفرض ، بخلاف المسافر والمريض كما ذكر قبل هذا .

أو مريضاً ؛ حاضراً أو مسافراً سفر قصر أو غيره . ولو كان السفر معصية ، أو وقعت فيه معصية^(١) .

وأما من وجد الماء وعجز عن استعماله لسبب من الأسباب الشرعية فإنه كفافد الماء يتيم لكل ما يتوقف على الطهارة .

ومن أسباب العجز أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله ، أو زيادة مرض ، أو تأخر شفاء ، إذا استند في ذلك إلى تجربة ، أو إخبار طبيب حاذق مسلم^(٢) .

ومنها خوفه من عدو يحول بينه وبين الماء إذا خشى على نفسه أو ماله أو عرضه ، سواء أكان العدو آدمياً أم حيواناً مفترساً .

ومنها : احتياجه للماء في الحال أو المال ، فلو خاف — ظناً لا شكاً — عطش نفسه أو عطش آدمي غيره ، أو حيوان لا يحل قتله ولو كلباً^(٣) فزعقور عطشاً يؤدي إلى هلاك

(١) الشافعية — قالوا : إذا كان عاصياً بالسفر . فإن فقد الماء ولم يجد له أصلاً تيمم وصلى ثم أعاد الصلاة . أما إن عجز عن استعماله للمرض ونحوه فلا يصح له التيمم إلا إذا تاب من عصيانه ، فإذا تيمم بعد ذلك وصلى لم يعد صلاته .

(٢) المالكية — قالوا : يجوز الاعتماد في ذلك على إخبار الطبيب الكافر عند عدم وجود الطبيب المسلم العارف به ، ومثل ذلك ما إذا استند إلى القرائن العادية كتجربة في نفسه أو في غيره إن كان موافقاً له في المزاج .

الشافعية — قالوا : يكفي أن يكون الطبيب حاذقاً ولو كافراً ، بشرط أن يقع صدقه في نفس التيمم . أما التجربة فلا تكفي على الراجح ، وله أن يعتمد في المرض على نفسه إذا كان عالماً بالطب ، فإن لم يجد طبيباً ولا عالماً بالطب جازله التيمم وأعاد الصلاة بعد برئه .

(٣) الحنابلة — قالوا : إن الكلب الأسود كالعقور لا يحفظ له الماء ولو هلك من العطش .

أو شدة أذى فإنه يتيمم ويحفظ ما معه من الماء، وكذلك إن احتاج للماء لعجن أو طبع، وكذلك إن احتاج إليه لإزالة نجاسة غير معفو عنها^(١).

ومنها: فقد آله الماء كبل ودلو؛ لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمفقود^(٢).

ومنها: خوفه من شدة برودة الماء بأن يغالب على ظنه حصول ضرر باستعماله بشرط أن يعجز عن تسخينه، فإنه في كل هذه الأحوال يتيمم^(٣).

وفي لزوم طلب الماء عند فقدته تفصيل في المذاهب^(٤).

(١) الشافعية — قالوا: يشترط أن تكون هذه النجاسة على بدنه، فإن كانت على ثوبه فإنه يتوضأ بالماء مع وجود النجاسة ولا يتيمم، ويصلي عرياناً إن لم يجد ساتراً ولا إعادة عليه.

(٢) المالكية — قالوا: إن فاقده آله الماء أو من يتناوله الماء لا يتيمم إلا إذا تبين أو ظن أنه لا يجدها في الوقت.

(٣) الحنفية — قالوا: لا يتيمم لخوفه من شدة برودة الماء إلا إذا كان محدثاً حدثاً أكبر لأنه هو الذي يتصور فيه ذلك. أما المحدث حدثاً أصغر فإنه لا يتيمم إلا إذا تحقق الضرر.

الشافعية — قالوا: يتيمم لخوفه من شدة البرودة سواء كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر إلا أنه يجب عليه الإعادة.

(٤) المالكية — قالوا: إذا تبين أو ظن أنه بعيد عنه بقدر مياين فأكثر، فإنه لا يلزمه طلبه، أما إذا تبين أو ظن أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين فإنه يلزمه طلبه إذا لم يشق عليه، فإن شق عليه ولو دون ميلين فلا يلزمه طلبه ولو راكباً، ويلزمه أيضاً أن يطلب الماء من رفقته إن اعتقد أو ظن أو شك أو توهم أنهم لا يعطونه عليه به، فإن لم يطلب منهم وتيمم أعاد الصلاة أبداً في حالة ما إذا كان يعتقد أنهم يعطونه الماء أو يظن، وأعاد في الوقت فقط في حالة ما إذا كان يشك

= في ذلك . أما في حالة التوهم فإنه لا يعيد أبدا ، وشرط الإعادة في الحالتين أن يتبين وجود الماء معهم أو لم يتبين شيئا ، فإن تبين عدم الماء فلا إعادة عليه مطلقا ولزمه شراء الماء بثمن معتاد لم يحتاج له وإن بدى إن كان مايا ببلده .

الحنابلة — قالوا : إن فاقد الماء يجب عليه طلبه في رحله وماقرب منه عادة ، ومن رفقته ما لم يتيقن عدمه ، فإن تيم قبل طلبه لم يصح طلبه ، ومتى كان الماء بعيدا لم يجب عليه طلبه ، والبعيد ما حكم العرف به .

الحنفية — قالوا : إن كان فاقد الماء في المصر ، وجب عليه طلبه قبل التيمم ، سواء ظن قربه أو لم يظن ، أما إن كان مسافرا ، فإن ظن قربه منه بمسافة أقل من ميل وجب عليه طلبه أيضا إن أمن الضرر على نفسه وماله ، وإن ظن وجوده في مكان يبعد عن ذلك كأن كان ميلا فاكثرا ، فإنه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقا ، ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه أو بمن يطلب له ، ويجب أن يطلبه من رفقته إن ظن أنه إذا سأله أعطوه ، فإن تيم قبل الطلب لم يصح التيمم ، وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى ثم سألهم فأعطوه يعيد الصلاة ، فإن منعه قبل شروعه في الصلاة ثم أعطوه بعد فراغه لم يعد . وإن كانوا لا يعطونه إلا بثمن ، فإن كان بثمن قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعزفها الماء أو بغن يسير وجب عليه شراؤه إن كان قادرا بحيث يكون الثمن زائدا عن حاجته ، أما إذا كانوا لا يعطونه إلا بغن فاحش فإنه لا يجب عليه شراء الماء ويتيمم .

الشافعية — قالوا : يجب على فاقد الماء أن يطلبه قبل التيمم مطلقا سواء في رحله أو من رفقته فينادى فيهم بنفسه أو بمن يأذنه إن كان ثقة ، ويستوصيهم إلا إذا ضاق وقت الصلاة ، فإنه يتيمم ويصل من غير طلب واستيعاب لحزمة الوقت ، وفي هذه الحالة تجب عليه الإعادة إن كان المحل يغلب فيه وجود الماء والإفلا إعادة ، وإن لم يجده بعد ذلك فإن له أحوالا ثلاثا : أن يكون في حد النوت — وهو أن يكون في مكان يبعد عنه رفقته بحيث لو استغاث بهم أغاثوه مع اشتغالهم بأعمالهم — وضبط =

ومن وجد الماء وكان قادرا على استعماله ولكنه خشى باستعماله خروج الوقت بحيث لو تيمم أدركه ولو توضأ لا يدركه، ففي صحة تيممه وعدمها تفصيل المذاهب^(١)

= بغاية ما ينظره بصر معتدل مع رؤية الأشخاص والتمييز بينها ، أو أن يكون في حدّ القرب — وهو أن يكون بينه وبين الماء نصف فرسخ أى ستة آلاف خطوة فأقل — ، أو أن يكون في حدّ البعد — وهو أن يكون بينه وبين الماء أكثر من ستة آلاف خطوة — .

فأما حد الغوث فإنه لا يخلو إما أن يتيقن فيه وجود الماء أو يتوهمه، فإن يتيقن وجود الماء، وجب عليه طلبه بشرط الأمن على نفسه وماله، ولا يشترط الأمن على خروج الوقت، وأما إن توهم وجود الماء، فإنه يجب عليه طلبه إن أمن على نفسه وماله ، وأمن من الانقطاع عن رفقته ومن خروج الوقت ، وأما حدّ القرب فإنه لا يجب عليه طلب الماء فيه إلا إذا تيقن وجوده بشرط أن يأمن على نفسه وماله ، وأما أنه على الوقت في هذه الحالة، فإنه لا يشترط إن كانت الجهة التي هو بها يغلب فيها وجود الماء ، وإلا اشترط الأمن على الوقت أيضا .

وأما حدّ البعد فلا يجب عليه فيه طلب الماء ولو تيقن وجوده لبعده .

(١) الشافعية — قالوا : لا يتيمم بالخوف من خروج الوقت مع وجود الماء مطلقا لأنه يكون قد تيمم حينئذ مع فقد شرط التيمم وهو عدم وجود الماء .

الحنابلة — قالوا : لا يجوز التيمم لخوف فوت الوقت إلا إذا كان التيمم مسافرا وعلم وجود الماء في مكان قريب وأنه إذا قصده وتوضأ منه، يخاف خروج الوقت فإنه يتيمم في هذه الحالة ويصلى ولا إعادة عليه .

وكذلك إذا وصل المسافر إلى الماء وقد ضاق الوقت عن طهارته أولم يضق لكنه علم أن هذا يوزع بالنوبة ، وأن النوبة لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت فإنه في هذه الحالة يتيمم ويصلى ولا إعادة عليه . =

أركان التيمم :

وأما أركانه، فمنها: النية^(١)، ولها في التيمم كيفية مخصوصة مفصلة في المذاهب^(٢).

= الحنفية — قالوا: إن الصلاة بالنسبة لهذه الحالة ثلاثة أنواع: نوع لا يخشى فواته أصلاً لعدم توقته، وذلك كالنوافل غير المؤقتة، ونوع يخشى فواته بدون بدل عنه، وذلك كصلاة الجنائز والعيد، ونوع يخشى فواته لبدل ذلك كالجمعة والمكتوبات فإن للجمعة بدلاً عنها وهو الظهر، وللمكتوبات بدل عنها وهو ما يقضى بدلها في غير الوقت. فأما النوافل فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء إلا إذا كانت مؤقتة كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء، فإن أخرها بحيث لو توفأ فات وقتها فإن له أن يتيمم ويدركها، وأما الجنائز والعيد، فإنه يتيمم لها إن خاف فواتها مع وجود الماء، وأما الجمعة، فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء بل يفوتها ويصلي الظهر بدلها بالوضوء، وكذلك سائر الصلوات المكتوبة فإن تيمم وصلاتها وجبت عليه إعادتها.

المالكية — قالوا: إذا خشى باستعمال الماء في الأعضاء الأربعة في الحدث الأصغر، وتعميم الجسد بالماء في الحدث الأكبر خروج الوقت، فإنه يتيمم ويصلي ولا يعيد على المعتمد، أما الجمعة، فإنه إذا خشى خروجها باستعمال الماء للوضوء، ففى صحة تيممه لها قولان، والمشهور لا يتيمم لها، وأما الجنائز فإنه لا يتيمم لها إلا فاقد الماء إن تيمنت عليه كما تقدم.

(١) الحنفية — قالوا: إن النية شرط في التيمم وسنة في الوضوء كما تقدم وليست ركناً.

الحنابلة — قالوا: إن النية شرط في التيمم وفي الوضوء، وليست ركناً.

(٢) المالكية — قالوا: ينوى استباحة الصلاة أو مسح المصحف أو غيره مما يشترط فيه الطهارة أو ينوى استباحة مأمعته الحدث أو ينوى فرض التيمم، فلو نوى رفع الحدث فقط كان تيممه باطلاً لأن التيمم لا يرفع الحدث عندهم، ويشترط =

= تمييز الحدث الأصغر من الأكبر إذا نوى استباحة مامنه الحدث أو نوى استباحة الصلاة ، فلو كان جنبا ونوى ذلك بدون ملاحظة الجنابة لم يجزه وأعاد الصلاة وجوبا ، أما إذا نوى فرض التيمم فإنه يجزئ ولو لم يتعزز لنية الحدث الأكبر لأن نية الفرض تجزئ عن نية كل من الأصغر والأكبر، ثم إذا نوى التيمم لفرض فله أن يصلي بتيممه فرضا واحدا وما شاء من السنن والمندوبات ، وأن يطوف به طوافا غير واجب ويصلي به ركعتي الطواف الذي ليس بواجب ، وأن يمس المصحف ويقرأ الجنب القرآن ولو كان المتيمم حاضرا صحيحا ، فلو صلى به فرضا آخر بطل الثاني ، ولو كانت الصلاة مشتركة في الوقت كالظهر مع العصر ، ويشترط لمن يريد أن يصلي نقلا بالتيمم للفرض أن يقدم صلاة الفرض على صلاة النقل ، فلو صلى به نقلا أولا صح نقله ولكن لا يصح له أن يصلي به الفرض بعد ذلك ، بل لا بد له من تيمم آخر للفرض ، وإذا تيمم لنقل أوسنة استقلال لا تبعا لفرض صح له أن يفعل بهذا التيمم كل ما ذكر من مس مصحف ، وقراءة جنب للقرآن ونحو ذلك مما يتوقف على طهارة ، ولكن لا يصح له أن يصلي بهذا التيمم فرضا ، وهذا في غير الصحيح الحاضر ، أما الصحيح الحاضر فإنه لا يصح له أن يتيمم للنقل استقلال كما تقدم . وإذا تيمم لقراءة قرآن ، وللدخول على سلطان أو نحو ذلك مما لا يتوقف على طهارة ، فإنه لا يجوز له أن يفعل بتيممه هذا ما يتوقف على الطهارة .

الجنابة — قالوا : يشترط في نية التيمم الذي تصح به الصلاة أن ينوى واحدا من ثلاثة أمور : الأول أن ينوى الطهارة من الحدث القائم به ، ولا يشترط تعيين واحدا من الجنابة أو الحدث الأصغر ، فلو كان جنبا ونوى الطهارة من الحدث الأصغر أجزأه . الثاني أن ينوى استباحة الصلاة أو رفع الحدث لأن التيمم يرفع الحدث عندهم . الثالث أن ينوى عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كالصلاة أو سجدة التلاوة ، فإن نوى التيمم فقط من غير أن يلاحظ استباحة الصلاة أو رفع الحدث القائم به فإن صلاته لا تصح بهذا التيمم ، كما لو نوى ما ليس بعبادة أصلا . نوى عبادة غير مقصودة ، أو نوى عبادة مقصودة تصح بدون طهارة ، والأول : =

= كما إذا تيمم بنية مس مصحف، فإن المس في ذاته ليس عبادة ولا يتقرب به، وإنما العبادة هي التلاوة، فلو صلى بهذا التيمم لم تصح صلاته، والثاني : كما إذا تيمم للأذان والإقامة فإن ما عبادة غير مقصودة لذاتها لأن الغرض منهما الإعلام فضلا عن أنهما يصحان بدون طهارة، فلو تيمم لهما لا تصح صلاته بهذا التيمم، والثالث : كما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو محدث حدثا أصغر، فإن القراءة عبادة مقصودة لذاتها ولكنها تجوز للمحدث حدثا أصغر بدون طهارة، ومثل ذلك ما إذا تيمم للسلام أو لردّه فإنه لا تصح صلاته بهذا التيمم.

الشافعية — قالوا : لا بد أن ينوى استباحة الصلاة، ونحوها فلا يصح أن ينوى رفع الحدث لأن التيمم لا يرفعه عندهم، كما لا يصح أن ينوى التيمم فقط أو فرض التيمم لأنه طهارة ضرورة، فلا يكون مقصودا، فإذا نوى استباحة الصلاة ونحوها فله أحوال ثلاثة : أحدها : أن ينوى استباحة فرض كالصلاة المكتوبة أو الطواف المفروض أو خطبة الجمعة. ثانيها : أن ينوى نفلا كصلاة نافلة أو طواف غير مفروض، أو صلاة جنازة. ثالثها : أن ينوى سجدة تلاوة، أو شكر، أو مس مصحف أو قراءة قرآن وهو جنب، فإن نوى الأول فإنه يصلي بهذا التيمم فرضا واحدا فقط. وما شاء من النوافل ويفعل كل ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث، وإن نوى الثاني صح له أن يفعل به ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث فقط، فيصلي به ما شاء من النوافل، ويمس به المصحف، ولكن لا يصلي به فرضا، أو يخطب جمعة، أو يطوف طوافا مفروضا، وإن نوى الثالث فإنه يستباح له أن يفعل به ما ذكر في القسم الثالث فقط ولو كان غير ما نواه. ولا يجوز له أن يفعل شيئا مما ذكر في القسم الأول والثاني، ولا يجب عندهم في نية التيمم أن يتعزّز لتعيين الحدث الأكبر والأصغر، فلو تعرض كأن قال الخنب نويت استباحة الصلاة المانع منها الحدث الأصغر ظانا أنه الذي عليه فإن خلافه فإنه يجزئه. أما إن كان متعمدا فإنه لا يجزئه لتلاعبه.

=

ووقت النية عند وضع يده على ما يتيمم به ^(١) .

ومنها : الصعيد الطهور، وهو الذى لم تمسه نجاسة، فإذا مسته نجاسة لم يصح به التيمم ولو زال عين النجاسة وأثرها ، وفى بيان الصعيد تفصيل المذاهب ^(٢) .

= الحنابلة — قالوا : إن النية شرط لصحة التيمم، وصفتها أن ينوى استباحة ما يتيمم له من صلاة، أو طواف فرضاً أو نفلاً من حدث أصغر، أو أكبر، أو نجاسة ببدنه فإن التيمم يصح للنجاسة على البدن لكن بعد تخفيفها على قدر ما يمكن . أما النجاسة على الثوب، وفى المكان فلا، فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه لأن التيمم مبيح لارافع فلا يكفي التيمم بنية واحد من الثلاثة — الحدث الأصغر، أو الأكبر، أو النجاسة — عن الباقي فلو كان جنباً ونوى استباحة صلاة الظهر مثلاً من الحنابلة، ولم ينو الاستباحة من الحدث الأصغر لا يصح له أن يصلى به لأنه رفع الحنابلة، فيصح له أن يفعل ما رفعه كقراءة القرآن، ولم يرفع الحدث الأصغر، وكذا إذا نوى استباحة ما منعه الحدث الأصغر فقط دون الحنابلة، فإن تيممه لا يرفع الحنابلة فى هذه الحالة . أما إن نوى بالتيمم استباحة الصلاة من الجميع — الحدث الأكبر والأصغر والنجاسة التى على البدن — أجزأته النية عن الجميع، ولا يكلف نية خاصة لكل واحد، ومن نوى استباحة شيء جازله أن يفعل بهذا التيمم ذلك الشيء وما هو مثله وما هو دونه، فأعلى ما يتيمم له فرض عين، فنذر، وفرض كفاية، فنافلة، فطواف نفل، فس مسح، فقراءة قرآن، فلبس بمسجد جنب، فوطء حائض بعد انقطاع دمها . وإن أطلق نية التيمم لصلاة أو طواف لم يفعل إلا نفلهما .

^(١) الشافعية — قالوا : لا يلزم أن تكون النية مقارنة لوضع يده على الصعيد بل يجب أن تكون مقارنة لنقل الصعيد ومسح شيء من الوجه لأنه أول مسح .

الحنابلة — قالوا : إن النية لا يشترط فيها المقارنة، بل يصح تقدمها عن المسح بزمن يسيراً هو الشأن فى نية كل عبادة .

^(٢) الشافعية — قالوا : إن المراد بالصعيد الطهور التراب الذى له غبار، ومنه الرمل إذا كان له غبار، فإن لم يكن له غبار فلا يصح التيمم بهما ولا فرق فى ذلك بين أن =

= يكون التراب محترقا أولا، إلا إذا صار المحترق مادا، كما لا فرق بين أن يكون صالحا لأن ينبت، أو سبغا لا ينبت شيئا، وعدوا من التراب الطفل إذا دق وصار له غبار، ولو اختلط التراب، أو الرمل بشيء آخر كحمرة، أو دقيق، وإن قل المخالط لا يصح التيمم بهما، واشترطوا أن لا يكون التراب مستعملا، والمستعمل ما بقي بالعضو الممسوح أو تناثر منه عند المسح.

الحنابلة— قالوا: إن المراد بالصعيد هو: التراب الطهور فقط، ويشترط أن يكون التراب مباحا، فلا يصح بمغصوب ونحوه. وأن يكون التراب غير محترق، فلا يصح بما دق من خرف ونحوه، لأن الطبيخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب، واشترطوا: أن يعاق غباره، لأن ما لا غبار له لا يمسح بشيء منه، فإن خالطه ذو غبار غيره كالجص والنورة، كان حكمه حكم الماء الطهور الذي خالطه طاهر، فإن كانت الغلبة للتراب جاز التيمم به، وإن كانت للمخالط، فإن كان المخالط لا غبار له لم يمنع التيمم بالتراب، وذلك كبر وشعرير. وإن خالطته نجاسة لم يجز التيمم به وإن كثرت. ولا يصح التيمم بطين لم يمكن تحفيفه، فإن أمكن تحفيفه، والتيمم به جاز إن كان قبل خروج الوقت لا بعده.

الحنفية— قالوا: إن الصعيد الطهور هو: كل ما كان من جنس الأرض، فيجوز التيمم على التراب والرمل والحصى والحجر ولو أملس، والسيخ المنعقد من الأرض، أما الماء المنعقد— وهو الثلج— فلا يجوز التيمم عليه لأنه ليس من أجزاء الأرض، كما لا يجوز التيمم على الأشجار والزجاج والمعادن المنقولة: أما المعادن التي في مقرها فإنه يجوز التيمم بالتراب الذي عليها لا بها نفسها، ولا يجوز التيمم باللؤلؤ وإن كان مسحوقا، ولا بالدقيق والرماد، ولا الجص. وهو الجير، ولا بالنورة والزنبرج والمنقرة والكحل والكبريت والفيروزج، ويجوز التيمم بالطوب المحترق، ولا يجوز التيمم بالتراب ونحوه إذا خالطه شيء ليس من جنس الأرض وغلّب عليه، فإن لم يغلب عليه، بأن تساويا، أو غلب التراب صح التيمم.

ومنها مسح جميع الوجه، ولو بيد واحدة^(١) أو أصبع ، ويدخل في الوجه الحمية ولو طالت^(٢) وكذا الوتره وهى : الخارج بين طاقى الأنف ، وما غار من الأجفان ،

= الملكية — قالوا : المراد بالصعيد ما صعد ؛ أى ظهر من أجزاء الأرض فيشمل التراب، وهو أفضل من غيره عند وجوده، والرمل والجمر ، وكذا التلج لأنه وإن كان ماء متجمدا، إلا أنه أشبه الجمر الذى هو من أجزاء الأرض، والطين الرقيق غير أنه ينبغي له أن يخفف وضع يده عليه ، أو يحففها قبل المسح حتى لا يلوث أعضائه، وكذا الجص، وفسروه بالجمر الذى إذا احترق صار جيرا، أما بعد الاحتراق فلا يجوز التيمم عليه، وكذا المعادن، فإنه يباح التيمم عليها، إلا الذهب والفضة والجواهر فإنه لا يجوز التيمم عليها ، كما لا يجوز التيمم على المعادن المتقولة من ممتزها كالأشب وال ملح، ولا يجوز التيمم على طوب محترق؛ أما إن كان غير محترق فيصح التيمم عليه إذا لم يغلظ نجس، أو طاهر كثير كتبن ، وحدّ النجس الكثير أن يكون ثلثا فما فوق، أما إن كان أقل من الثلث فيصح عليه التيمم، وحدّ الطاهر الكثير أن يكون هو الغالب ، فلو كان الثبن مثلا مقدار الطين لا يضر . أما التيمم على ما ليس من أجزاء الأرض كالخشب والحشيش ونحوه فلا يجوز ، ولو ضاق الوقت ولم يجد غيره ، ورج بعضهم الجواز إذا ضاق الوقت ولم يجد غيره . هذا واستعمال الصعيد الطهور هو : الضربة الأولى بأن يضع كفيه على الصعيد .

(١) الحنفية — قالوا : إذا كان المسح بيده، فإنه يشترط أن يمسح بجميع يده أو أكثرها، والمفروض إنما هو المسح، سواء كان باليد أو بما يقوم مقامها، أما تعميم الوجه واليدين بالمسح فهو شرط لا ركن ، ويكون المسح بضررتين أو بما يقوم مقامهما ، فلو أصاب وجهه غبار فوضع يده عليه ومسحه اعتبر كالضربة الأولى ، فالضربتان أو ما يقوم مقامهما ركن من أركان التيمم. وإن لم يذكر الضرب في الآية الكريمة، إلا أنه ذكر في الحديث حيث قال : « التيمم ضربتان » .

(٢) الحنفية — قالوا : يجب مسح الشعر الذى يجب غسله في الوضوء ، وهو المحاذى للبشرة ، فلا يجب مسح ما طال من الحمية .

وما بين العذار ووتد الأذن ، وكذا ما تحت الود من البياض الذى بين الأذن والعذار، ولا يتبع ما غار من بدنه، ومنها مسح اليدين مع المرفقين^(١) ويجب أن يترج ماستر شيئا منها كالخاتم والأساور ، ويمسح ماتحته ولا يكفى تحريكه فى التيمم . بخلاف^(٢) الوضوء ؛ وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضا أخرى^(٣) .

(١) المالكية والحنابلة — قالوا : إن الفرض مسح اليدين إلى الكوعين ، وأما إلى المرفقين فهو سنة كما يأتى .

(٢) الحنفية — قالوا : إن تحريك الخاتم الضيق والسوار يكفى فى التيمم أيضا لأن التحريك مسح لما تحته ، والفرض هو المسح لا وصول الغبار .

(٣) المالكية — زادوا فى فروض التيمم : الموالاة بين أجزائه ، وبينه وبين ما فعل له من صلاة ونحوها ، فلو فرق بينهما بزمن ولو ناسيا لا يصح . فقرائض التيمم عندهم أربعة : (١) النية ، (٢) والضربة الأولى — وهى استعمال الصعيد كما تقدم — (٣) وتعميم الوجه واليدين إلى الكوعين بالمسح ، (٤) والموالاة .

الحنابلة — زادوا فى فرائض التيمم : الترتيب والموالاة إذا كان التيمم من حدث أصغر ، أما إذا كان من حدث أكبر أو نجاسة على بدنه ، فإنه لا يفرض فيه ترتيب ولا موالاة . فقرائض التيمم عندهم أربعة وهى : (١) مسح جميع وجهه سوى داخل فمه وأنفه ، وسوى ما تحت شعر خفيف ، (٢) ومسح اليدين إلى الكوعين ، (٣) والترتيب ، (٤) والموالاة فى الحدث الأصغر .

الشافعية — زادوا فى فرائض التيمم : الترتيب بأن يبدأ بالوجه ، ثم اليدين ، سواء كان التيمم من حدث أصغر أو أكبر . وتقل التراب إلى الوجه واليدين ، فلو طار غبار إلى وجهه أو يديه ففرك فيه وجهه ونوى التيمم لم يكف لعدم النقل ، والتراب الطهور الذى له غبار ، وقصد التراب للنقل منه بأن يقصده لثقله إلى أعضاء التيمم ، ويشترط فى نقل التراب أن يكون بضررتين . فقرائض التيمم عندهم سبعة وهى : =

سنن التيمم

وأما سننه ، فمنها : التسمية على تفصيل المذاهب^(١) ؛ ومنها : الترتيب^(٢) ؛
ومنها غير ذلك ، كما هو مفصل في المذاهب^(٣) .

= (١) النية (٢) ومسح الوجه ، (٣) ومسح اليدين مع المرفقين ، (٤) والترتيب ،
(٥) ونقل التراب إلى أعضاء التيمم ، (٦) والتراب الطهور الذي له غبار ، (٧) وقصد
نقل التراب إلى الأعضاء .

الحنفية — لم يزيدوا شيئا لأن أركان التيمم عندهم شيئان : (١) المسح ،
(٢) والضربتان . أما المسح فهو داخل في ماهيته بالآية ، وأما الضربتان فبالحديث
المتقدم ، وماعدا ذلك يعد من الشروط ، فهي لا بد منها ، وإن لم تكن داخلة
في ماهيته .

(١) الحنابلة — قالوا : التسمية واجبة فيظل التيمم بتركها عمدا ، وتسقط
سواء ، أو جهلا .

المالكية — قالوا : التسمية مندوبة لاسنة .

الشافعية — قالوا : تسن التسمية . ولكن إذا كان المتييم جنبا لا يجوز له أن
يقصد بها التلاوة ، بل يقصد الذكر أو لا يقصد شيئا .

الحنفية — قالوا : تسن التسمية سواء قصد الذكر أو التلاوة ، أو لم يقصد شيئا .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا : إن الترتيب فرض كما تقدم .

(٣) الحنفية — عدوا سنن التيمم كما يأتي : الضرب بباطن كفيه ، إقبالهما
وإدبارهما ، ونفضهما ، وتفريغ أصابعه ، والتسمية ، والترتيب ، والولاء ، وتخليل
الحية والأصابع ، وتحريك الخاتم ، والتيامن ، وخصوص الضرب على الصعيد ،
ليدخل التراب خلال الأصابع ، وأن يكون المسح بالكيفية المخصوصة ، وهي : أن
يضرب بيديه على الصعيد ، ثم ينفضهما ، ثم يقبل بهما ويدبر ، ثم يمسح بهما وجهه
ويعمه بحيث لا يبقى منه شيء ، ثم يضرب يديه ثانيا على الصعيد ، ثم ينفضهما
على الوجه السابق ، فيمسح بهما كفيه وذراعيه إلى المرفقين ، والسواك . =

= الشافعية — عدّوا سنن التيمم كما يأتي : التسمية ابتداء — على ماسبق — والسواك، ومغله بعد التسمية وقبل نقل التراب، ونفض اليدين، أو نفضهما من الغبار إن كثرت، والتيامن بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى ، واستقبال القبلة حال التيمم ، وأن يبدأ في مسح الوجه من أعلاه ، وفي مسح يديه من أصابعه . فيضع أصابع يده اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى سوى الإبهام ، بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ويمسحها على اليمنى ، فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع، ويمسحها إلى المرفق، ثم يدبر باطن كفه إلى باطن الذراع ويمسحها عليها رافعا إبهامه ، فإذا بلغ الكوع أمرت إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ، ثم يفعل باليسرى كذلك ، ثم يمسح إحدى كفيه بالأخرى ندبا ، والمواالة بين مسح الوجه واليدين إن كان المتيمم سليما، فإن كان صاحب عذر وجبت عليه المواالة في التيمم كالوضوء، وتفريج أصابعه أول كل ضربة ، ونزع خاتمه في الضربة الأولى ، أما في الضربة الثانية فيجب نزع ، وتحليل أصابعه بعد مسح اليدين إذا فرق أصابعه في الضربة الثانية وإلا كان التخليل واجبا ، والفرة والتججيل ، وأن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه ، والذكر المطلوب عند الوجه واليدين، والذكر السابق في الوضوء . يذكره في آخر التيمم .

المالكية — عدّوا سنن التيمم أربعة : (١) الترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين ، فإن عكس بأن مسح يديه قبل وجهه أعاد مسحهما ، إن لم يصل به ، فإن صلى به أجزاءه ، (٢) ومسح ذراعيه من الكوعين إلى المرفقين ، (٣) وتجديد ضربة ثانية لليدين (٤) ونقل ما تعلق بيديه من الغبار إلى العضو الذي يريد مسحه ، بأن لا يمسح على شيء قبل المسح على وجهه ، أو يديه .

الحنابلة — لم يعدوا في سنن التيمم سوى أنه : يسّن أن يؤخره إلى آخر الوقت المختار، إن علم أو ظن وجود الماء في الوقت ، أو استوى الأمران عنده ، فإن تيمم أول الوقت وصلّى صلاته بدون إعادة ، ولو وجد الماء في الوقت .

مندوبات التيمم ومكروهاته

وللتيمم مندوبات ، ومكروهات مفصلة في المذاهب ^(١) .

مندوباته

^(١) الحنابلة والشافعية — قالوا : إن المسنون هو المندوب ، فكل ما ذكر من السنن يسمى ، مندوبا ، وسنة ، ومستحبا .

المالكية — قالوا : يندب التسمية ، والسواك ، والصمت إلا عن ذكر الله ، واستقبال القبلة ، وأن يبدأ بمسح ظاهر يمينه بيسراه ، بأن يجعل ظاهر أطراف يده اليمنى في باطن يده اليسرى ، ثم يمرها إلى المرفق قابضا عليها بكف اليسرى ، ثم يمسح باطن اليمنى من طى المرفق إلى آخر الأصابع ، ثم يفعل بيسراه كذلك ، ويندب أن يكون التيمم أول الوقت الاختياري ، إذا تأيس من وجود الماء أو زوال المانع من استعماله في جميع الوقت الاختياري ، ويندب أن يكون في وسط الوقت المختار لمن يشك في الحصول على الماء ، أو زوال المانع من استعماله لتعارض فضيلة أول الوقت بفضيلة الطهارة المائية ، فينظر إلى كل منهما ويعتبر وسط الوقت . ويندب أن يكون في آخر الوقت الاختياري لمن يرجو حصول الماء ، أو زوال المانع — كالمرض — من استعماله قبل نهاية الوقت الاختياري تقديما لفضيلة الطهارة المائية المرجوة ، ويحرم على كل حال التأخير إلى الوقت الضروري ، ولو كانت الطهارة المائية مرجوة .

الحنفية — قالوا : يندب تأخير التيمم لمن يغلب على ظنه وجود الماء إلى ما قبل خروج الوقت المستحب ، أما إن وده أحد بالماء ، فيجب عليه أن يؤخر التيمم ، ولو خاف خروج الوقت .

مكروهاته

الحنابلة — قالوا : يكره في التيمم تكرار المسح ، وإدخال التراب في الفم والأنف ، والضرب أكثر من مرتين ، ونفخ التراب إن لم يكن قليلا يذهب النفخ به ، فإن ذهب به النفخ بحيث لم يبق غبار ومسح به وجبت إعادة الضربة . =

أنواع التيمم :

ينقسم التيمم إلى : مفروض ، ومنسوب ، فيفترض لما يفترض له الطهارة ، ويندب لما تندب له ، وإن كان شرطاً في صحة ما يندب له ^(١)

مبطلات التيمم :

وأما مبطلاته فهي : مبطلات الوضوء المتقدمة ، والمتميم عن حدث أكبر لا يعود محدثاً حدثاً أكبر إلا بما يوجب الغسل ، وإن اعتبر محدثاً أصغر بنواقض الوضوء ، فإن تيمم لجنبته ثم انتقض تيممه لم يعد جنباً بل صار محدثاً حدثاً أصغر ، فيجوز له أن يقرأ القرآن ويدخل المسجد ^(٢) ويمكث فيه . وتزيد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمراً آخر ، وهو زوال العذر المبيح للتيمم كأن يجف الماء بعد فقد ^(٣)

= الشافية — قالوا : يكره في التيمم تكثير التراب ، وتكرار المسح لكل عضو ، وتعجيد التيمم ، ولو بعد فعل أى صلاة ، ونفض اليدين بعد تمام التيمم .

المالكية — قالوا : يكره في التيمم الزيادة على المسح مرة ، وكثرة الكلام في غير ذكر الله وإطالة المسح إلى ما فوق المرفقين ، وهو المسمى : بالفترة والتججيل .

الحنفية — قالوا : يكره تكرار المسح ، وترك سنة من السنن المتقدمة .

^(١) الحنفية — زادوا قمياً ثالثاً ، وهو : أنه يجب فيما يجب له الوضوء نحو الطواف .

^(٢) المالكية — قالوا : إذا أحدث المتميم عن جنبته حدثاً أصغر انتقض تيممه عن الأصغر والأكبر ، فنواقض الوضوء وإن كانت لا تبطل الغسل ، لكن تبطل التيمم الواقع بدل الغسل ، فيحرم عليه ما يحرم على الجنب حتى يعيد التيمم .

^(٣) المالكية قالوا : إن وجود الماء أو القدرة على استعماله لا ينقضان التيمم إلا قبل شروعه في الصلاة بشرط أن يتسع الوقت الاختياري لإدراك ركعة بعد استعماله من أعضاء الطهارة ، فإن وجد بعد الدخول فيها لا ينقض تيممه ، بل يجب =

أو يقدر على استعماله بعد عجزه^(١) .

مبحث فاقد الطهورين

من فقد الطهورين : (الماء ، والصعيد) بأن حبس في مكان ليس به مطهر ، أو عجز عن الوضوء والتيمم معا بمرض ونحوه ، فإنه يجب عليه أن يصلي في الوقت لحرمته ، ثم يعيد الصلاة متى قدر على الوضوء ، أو التيمم على تفصيل المذاهب^(٢) .

== استمراره في الصلاة ولو اتسع الوقت ، وعمل ذلك ما لم يكن ناسيا للماء برحله ، فإنه إذا تيمم ودخل في الصلاة ثم تذكر الماء وهو فيها فإنها تبطل إن اتسع الوقت لإدراك ركعة بعد استعمال الماء وإلا فلا ، أما إن تذكره بعدها فإنه يعيد في الوقت فقط لما عنده من شائبة التفريط .

(١) الحنابلة — زادوا في مبطلات التيمم : خروج الوقت ، فإنه يبطل التيمم مطلقا . سواء كان عن حدث أكبر أو أصغر أو نجاسة على بدنه ، ما لم يكن في صلاة جمعة فلا يبطل إذا خرج وقتها . وخلع الخف ونحوه مما يمسح عليه ، إن تيمم بعد حدثه وهو لابس ، سواء مسحه قبل ذلك أولا .

الشافعية — زادوا في مبطلات التيمم : حصول الردة ولو صورة كردة الصبي . وإنما ينتقض تيممه بزوال العذر المبيح للتيمم إذا لم يكمل تكبيرة الإحرام ، فإذا زال عذره بعد ذلك وكان في صلاة لا تجب إعادتها صححت صلاته وبطل تيممه عقب السلام ، وإن كان في صلاة تجب إعادتها بطل التيمم والصلاة .

(٢) الشافعية — قالوا : فاقد الطهورين يصلي صلاة حقيقية بنية وقراءة ، إلا أن الحنبلية يقتصر على قراءة الفاتحة فقط ، ويعيد الصلاة عند وجود الماء ، أما عند وجود التراب فلا يعيد إلا في مكان يغلب فيه فقد الماء ، أو يستوى فيه الأمران .

الحنفية — قالوا : إنه يصلي صلاة غير حقيقية ، بل يتشبه بالمصلين فقط ، فلا يقرأ ولا ينوي ، سواء كان محدثا حدثا أصغر ، أو أكبر ، ويعيد الصلاة متى قدر على الوضوء أو التيمم .

مبحث المسح على الجبيرة ونحوها

الجبيرة : ما يضمه الجبير، أو الطيب من عيدان الجريد ، أو غيره على العضو المتكسر ونحوه، ومثل الجبيرة : الدواء الذي يوضع على العضو المريض، والعصابة التي يربط بها المحل المريض .
حكمه :

وحكم المسح على الجبيرة : الفرضية^(١) في الوضوء، والغسل بدلا من غسل العضو المريض، أو مسحه، وإنما يصح المسح عليها بشرط : أن يكون غسل العضو المريض أو مسحه ضارا به، بأن كان يخاف أن يترتب على غسله، أو مسحه حدوث مرض، أو زيادة ألم، أو تأخر شفاء، أو نحو ذلك، فإن ضره الغسل دون المسح فرض مسحه، فإن ضره المسح عليه أيضا فرض المسح على^(٢) الجبيرة، ونحوها مرة واحدة يعم بها جميع

= المالكية — قالوا : المعتمد في فاقد الطهورين أن الصلاة تسقط عنه أداء وقضاء، فلا يصلي ولا يقضى .

الحنابلة — قالوا : إن فاقد الطهورين يصلي صلاة حقيقية، ولا يعيد، إلا أنه يجب عليه أن يقتصر في صلاته على ما لا تصح إلا به .

(١) الحنفية — لم قولان مصححان في المسح على الجبيرة : أحدهما، قول الإمام، وهو : أن المسح واجب لا فرض، فتصح الصلاة بدونه وإن وجبت إعادتها إن تركه قصدا فيائم بترك الإعادة ، ثانيهما قول الصحابين ، وهو : أن المسح فرض يفوت الجواز بفوته ، فلا تصح الصلاة بدونه .

(٢) الشافعية — قالوا : إذا لم يمكنه غسل عضو من الأعضاء لمرض به، وجب عليه غسل السليم ، والتيمم بدل غسل العضو المريض ، ولا يمسح على محل المرض بالماء ، بل يعم موضع المرض بتراب التيمم إذا كان المرض في عضو من أعضاء التيمم ولم يضره التراب، وإلا اقتصر على غسل السليم، وتجب إعادة الصلاة بعده . =

المحل المريض^(١)، وإن جاوزت^(٢) الجبيرة المحل المريض لضرورة ربطها وجب

= هذا إذا لم يكن على العضو المريض جبيرة، فإن كان عليه جبيرة أو نحوها وجب عليه أن يفسل السليم، ويمسح على الجبيرة بدل ما استمر من الأجزاء السليمة التي جاوزت محل المرض، ويتيمم بدل غسل الجزء المريض، فإن كانت الأعضاء المريضة متعددة وجب عليه أن يعتد التيمم بعدد الأعضاء المريضة، كما يجب عليه أن يعتد المسح إذا تعددت الجبيرة، فإن عمت الجراحة جميع الأعضاء، كفى تيمم واحد عن الجميع، كما يكفي تيمم واحد عن عضوين متوالين في الترتيب عمتها الجراحة كالرأس والرجلين. هذا ولا بد من مراعاة الترتيب في الوضوء.

(١) الحنفية — قالوا: لا يشترط تعميم الجبيرة بالمسح، بل يكفي مسح أكثرها.

(٢) الحنفية — قالوا: إذا جاوزت الجبيرة محل المرض فلا يغسل، إما أن يكون حلها ضارا به أو غير ضار، فإن كان غير ضار وجب حلها وغسل ماتحتها إن لم يضر الغسل، فإن كان الغسل يضر بمحل المرض، وجب مسحه وغسل ما حوله من الأجزاء السليمة التي كانت تسترها الجبيرة زيادة عن محل المرض، فإن كان مسح محل المرض يضر أيضا، وجب غسل ما حوله من الأجزاء السليمة والمسح على الخرقلة التي على محل المرض فقط. أما إن كان حلها ضارا، فإنه يجب عليه أن يمسح على الجبيرة، ولا يكلف حلها، سواء كان غسل ماتحتها أو مسحه ضارا أولا، إنما يجب أن يمسح على ما استر الصحيح والسليم بحيث يكون القدر المسحوح من مجموعهما أكثر الجبيرة، وهذا هو المتمد من أنه يكفي بمسح أكثر الجبيرة ونحوها، ولا يجب استيعابها كما تقدم. هذا وإن كان يضره الغسل بالماء البارد وقدر على تحصيل الماء الساخن الذي لا يضر، لزمه الغسل بالماء الساخن.

الحنابلة — قالوا: إن وضع الجبيرة على طهارة، فإن جاوزت محل المرض مسح عليها بالماء، وتيمم عن الزائد، فإن لم توضع على طهارة كأن وضعها قبل أن يتوضأ =

تعميمها بالمسح مرة واحدة . فإن كان المحل المريض مما يمسح كالرأس ، ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

مبطلاته :

ويبطل المسح على الجبيرة لسقوطها عن موضعها ، أو نزعها عن مكانها على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

= وجب عليه التيمم فقط ولا يصح منه المسح ، فإن تعددت الأجزاء المريضة وجب عليه أن يعدد التيمم ، إلا إذا عمت الجراحة جميع أعضاء الوضوء أو الغسل ، فإنه لا يجب عليه إلا تيمم واحد ، ولا بد من مراعاة الترتيب والولاء في الطهارة من الحدث الأصغر كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا : إن عمت الجراحة الرأس ، فحكمه حكم الأعضاء المنسولة ، وإن لم تتم ، فإن تيسر مسح بعض الرأس مسحه ، وكل على الهامة ، وإن لم يتيسر فحكمه حكم ما عتمته الجراحة .

الشافعية — قالوا : إن بقي من الرأس جزء سليم ، وجب المسح عليه ، وإلا تيمم بدل مسحها .

الحنفية — قالوا : إن كان بعض الرأس صحيحا وكان يبلغ قدر ما يجب عليه المسح ، وهو الربع ، فرض المسح عليه بلون حاجة للمسح على الجبيرة ، وإن عمت الجراحة جميع الرأس كان حكمه حكم الأعضاء المنسولة ، فيجب المسح عليه إن لم يضره ، فإن ضره مسح على الجبيرة ونحوها .

الحنابلة — قالوا : إن عمت الجراحة الرأس ولم يمكنه المسح عليها ، مسح على العصابة التي عليها ، أو عتمها بالمسح ، ويتيمم إن شذها على غير طهارة كما تقدم ، وإن لم تتم مسح على الصحيح منها وكل على العصابة ، لأن العصابة تنوب عن الرأس في المريض ، ويبقى السليم على أصله .

(٢) المالكية — قالوا : إن سقطت عن بره بطل المسح عليها ، ووجب الرجوع إلى الأصل في تطهير ما تحته بالغسل أو بالمسح ، إن كان متطهرا ، ويريد البقاء على =

١ ومن صلى بطهارة فيها مسح على جبيرة ونحوها، صحت صلاته، ولا إعادة عليه إذا صح العضو المريض^(١).

== طهارته. ويشترط في صحة الطهارة بغسل أو مسح ماتحتها، أن يبادر بحيث لا تفوته الموالاة عمداً، فإن طال الزمن نسياناً صح. وإن سقطت عن غيره ردها إلى موضعها، وبادر بالمسح عليها بحيث لا تفوته الموالاة، فإن كان سقوطها أو نزعها في الصلاة بطلت الصلاة، ووجب إعادتها بعد تطهير ماتحتها إن كان ذلك عن بره، فإن كان عن غيره أعادها ومسح عليها نفسها.

الشافعية — قالوا: إن كان سقوطها عن بره في الصلاة بطلت الصلاة والطهارة، وإن كان عن غيره بطلت الصلاة دون الطهارة، فيرد الجبيرة إلى موضعها، ويمسح عليها فقط، ويعيد تطهير ما بعدها من الأعضاء إن وجد، مراعاة للترتيب.

الحنفية — قالوا: إن سقطت الجبيرة عن غيره لم يبطل المسح عليها، سواء كان في الصلاة أو خارجها، وإن كان سقوطها في الصلاة عن بره، فإن كان قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته، وعليه في هذه الحالة أن يظهر موضع الجبيرة فقط ويعيد الصلاة. وإن كان سقوطها في آخر الصلاة بعد القعود قدر التشهد، فالإمام يقول: بالبطان، والصاحبان يقولان: بالصحة؛ لأنه في هذه الحالة تكون صلاته قد تمت، ويكون سقوط الجبيرة بمنزلة الكلام، أو الحدث بعد تمام الصلاة.

الحنابلة — قالوا: إذا سقطت الجبيرة انتقض وضوؤه كله، سواء كان سقوطها عن بره أو غيره، إلا أنه إن كان سقوطها عن بره توفراً فقط. وإن كان سقوطها عن غيره أعاد الوضوء والتيمم.

(١) الشافعية — قالوا: يجب إعادة الصلاة في ثلاثة أمور: أحدها: إذا كانت الجبيرة في أعضاء التيمم، ثانيها: إذا كانت في غير أعضاء التيمم، وأخذت من الصحيح =

مباحث الحيض :

تعريفه

هو دم يخرج من قبل المرأة حال صحتها من غير سبب ولادة ، أو اقترضاض ، ووقته من بلوغ الأنثى تسع سنين إلى سن اليأس ، على تفصيل في المذاهب (١) .

فإذا رأت الدم قبل بلوغ تسع سنين ، أو رآته بعد سن الإياس ، لا يكون دم حيض ، بل هو دم فساد .

= زيادة عن المقدار الذي يستمسك به في ربطها . ثالثها : إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح بقدر الاستسك فقط ، لكنها وضعت وهو حدث .

(١) المالكية — قالوا : إذا خرج الدم من مراهقة ، وهي بنت تسع إلى ثلاث عشرة فيسأل فيه النساء ، فإن جزمأن بأنه حيض ، أو شككن ، فيكون حيضا . أما إذا جزمأن بأنه ليس بحيض ، فلا يكون حيضا ، بل هو دم علة وفساد ، ومثلون الطيب الأمين الخبير بذلك ، وإن خرج ممن يزيد سنها على ثلاث عشرة إلى الخمسين ، فإنه يكون حيضا جزما ، وإن خرج ممن يزيد سنها على الخمسين إلى السبعين ، فيسأل فيه النساء أيضا ، ويجعل برأيهن فيه ، فإن خرج ممن بلغ سنها السبعين ، لم يكن حيضا قطعا ، بل هو استحاضة ، ومثله ما إذا خرج من صغيرة لم تبلغ تسع سنين .

الحنفية — قالوا : إذا خرج الدم من بنت تسع سنين كان حيضا على المختار ، فإذا رآته تركت الصوم والصلاة ، ويستمر وقته إلى الإياس ، وهو أن تبلغ خمسا وخمسين سنة على المختار ، فإن رأت دما بعدها لا يكون حيضا ، إلا إذا رأت بعد الإياس دما قويا أسود أو أحمر قانيا ، فإنه يعتبر حيضا حينئذ .

الحنابلة — قدروا ، حد الإياس بخمسين سنة ، فلو رأت الدم بعدها ، لا يكون حيضا ، ولو قويا .

شروطه :

وشروطه : أن يكون على لون من ألوان الدم وهي : الحمرة ، والصفرة ، والكدرية — المتوسط بين لون السواد والياض ^(١) — فلورأت بياضا خالصا لا يكون حيضا ، وأن يكون الرحم خاليا من الحمل ، فإتراه الحامل من الدم يكون دم فساد ^(٢) ، وأن يتقدمه أقل مدة الطهر ، وأن يبلغ أقل نصاب الحيض .

مدة الحيض والطهر

وأقل مدة ^(٣) الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوما ، وغالبه ستة أيام ، أو سبعة .

= الشافعية — قالوا : إنه لا آثر لسن الحيض ، فهو ممكن مادامت المرأة على قيد الحياة ، لكن الغالب أنقطاعه بعد اثنتين وستين سنة ، فهو سن الإياس من الحيض غالبا .

^(١) الحنفية والشافعية — قالوا : إن ألوان دم الحيض هي : السواد ، والحمرة ، والصفرة ، والكدرية ، والترابية — نسبة للترب ، بمعنى التراب ، أى يكون الدم على لون التراب — إلا أن الحنفية زادوا على هذه الألوان : الخضرة ، واستبدلوا الشافعية — التربة — بالشقرة —

^(٢) المالكية والشافعية — قالوا : ما تراه الحامل من الدم يكون دم حيض ، فلا يشترط خلو الرحم من الحمل عندهم ، إلا أن الشافعية قالوا : تعتبر مدة حيضها في الحمل كعادتها في غيره . أما المالكية فإنهم قالوا : إن رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها إلى ستة أشهر ، فإن مدة حيضها تقدر بعشرين يوما إن استقر بها الدم ، وفي ستة أشهر إلى آخر الحمل تقدر بثلاثين يوما . أما إذا رأت الدم في الشهر الأول ، أو الثاني من حملها ، كانت كالمعتادة ، وسيأتى بيان حكمها .

^(٣) الحنفية — قالوا : إن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام وثلاث ليال ، وأكثرها : عشرة أيام ، ولياليها ، فإن كانت معتادة ، وزادت على عاداتها فإدون المشرة ، كان الزائد =

وأقل^(١) مدة الطهر خمسة عشر يوما، ولا حد لأكثره. والنقاء^(٢) من الدم في أيام

= حيضا، فلو كانت عاداتها ثلاثة أيام مثلا، ثم رأت الدم أربعة أيام انتقلت عاداتها إلى الأربعة وأعتبر الرابع حيضا، فإن العادة تنهت ولو بمرة، وإن كانت عاداتها أربعة ثم رأت خمسة، انتقلت العادة إلى الخمسة وكان الخامس حيضا، وهكذا إلى العشرة. فإذا جاوزت العشرة كانت مستحاضة، فلا يعتبر الزائد على العشرة حيضا، بل ترد إلى عاداتها كما يأتي في مبحث الاستحاضة.

المالكية — قالوا : لا حد لأقل الحيض بالنسبة للمعدة ، لا باعتبار الخارج ولا باعتبار الزمن ، فلو نزل منها دقيقة واحدة في لحظة ، تعتبر حائضا . أما بالنسبة للعنة والاستبراء فقالوا : إن أقله يوم أو بعض يوم ، ولا حد لأكثره باعتبار الخارج أيضا ، فلا يحيد برطل مثلا أو أكثر أو أقل . وأما أكثره باعتبار الزمن فيقدر بخمسة عشر يوما للمبتدأة غير حامل . أما الحامل فقد سبق حكمها ، ويقدر بثلاثة أيام . زيادة على أكثر عاداتها استظهارا . فإن أعادت خمسة أيام ، ثم تمدى حيضها مكثت ثمانية أيام ، فإن استمر بها الدم في الحيضة الثالثة كانت عاداتها ثمانية ، لأن العادة تثبت بمرة فتمكث أحد عشر يوما ، فإن تمدى في الحيضة الرابعة تمكث أربعة عشر يوما ، فإن تمدى بعد ذلك فلا تزيد على الخمسة عشر يوما ، ويكون الدم الخارج بعد الخمسة عشر ، أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوما دم استحاضة .

(١) الحنابلة — قالوا : إن أقل مدة الطهر بين الحيضتين هي : ثلاثة عشر يوما .

الشافعية — قالوا : إن أقل مدة الطهر خمسة عشر يوما بشرط : أن يكون واقعا بين دمي حيض . أما إذا كان واقعا بين دم نفاس ودم حيض ، فلا حد لأقله عندهم .

(٢) الحنابلة والمالكية — قالوا : إن النقاء زمن الحيض طهر ، فلو آتقطع عنها

الدم يوما بين يومى حيض ، تعتبر طاهرة تفعل فيه ما تفعله الطاهرات .

الحيض يعتبر حيضاً ، فلورأت يوما دما ويوما نقاه — بحيث لو وضعت قطنة لم تتلوث — ويوما بعد ذلك دما ، وهكذا في مدة الحيض ، تعتبر حائضاً في الكل . أما مدة الحيض فقد تقدم تفصيل المذاهب فيها . وما قصص عن أقل مدة الحيض ، أو زاد على أكثرها فهو استحاضة ، ويمتنع الحيض أموراً تقدم بيانها فيما يعممه الحديث الأكبر .

النفاس

هو دم يخرج للولادة^(١) من القبل على تفصيل في المذاهب . فلوشق بطنها وخرج

^(١) المالكية — قالوا : إن الدم الذي يخرج مع الولادة ، أو بعده هو دم نفاس ، ومنه ما يخرج مع الولد الأول ، أو بعده ، أو قبل ولادة الثاني لمن ولدت توأمين ، أما الدم الذي يخرج قبل الولادة فهو دم حيض عندهم .

الحنابلة — قالوا : إن الدم النازل قبل الولادة بيومين ، أو ثلاثة مع أماره كالطلاق ، والدم الخارج مع الولادة يعتبر نفاساً ، كالدم الخارج عقب الولادة .

الشافعية — قالوا : يشترط في تحقق أنه دم نفاس ، أن يخرج الدم بعد فراغ الرحم من الولد بأن يخرج كله ، فلو خرج بعض الولد ، أو أكثره لا يكون دم نفاس ؛ ومعنى كونه عقب الولادة أنه لا يفصل بينه وبينها خمسة عشر يوماً فأكثر ، وإلا كان دم حيض . أما الدم الذي يصاحب الولد وينزل قبل الطلق فليس هو دم نفاس ، بل هو دم حيض إن كانت حائضاً ، لأن الحامل قد تحيض عندهم كما تقدم ، وإن لم تكن حائضاً فهو دم فاسد .

الحنفية — قالوا : إن الدم الذي يخرج عند خروج أكثر الولد هو دم نفاس كالدم الذي يخرج عقب خروجه . أما الدم الذي يخرج بخروج أقل الولد ، أو قبله فهو دم فساد ، ولا تعتبر نفساء ، وتفعل ما تفعله الطاهرات

منه الولد لا تكون نفساء وإن انقضت به العدة . أما السقط ، فإن ظهر بعض خلقه^(١) من أصبح أو ظفر أو شعر أو نحوه ، فهو ولد تصير بالدم الخارج عقبه نفساء ، وإن لم يظهر من خلقه شيء من نحو ذلك ، بأن وضعته علقة أو مضغة ، فإن أمكن جعل الدم المرئي حيضاً بأن صادف عادة حيضها فهو حيض ، وإلا فهو دم علة وفساد .

وإذا ولدت المرأة توأمين — ولدين — فعدة نفاسها تعتبر من الأول^(٢) لامن الثاني ، فلو مضى زمن بين ولادة الأول والثاني ، حسبت مدة النفاس من ولادة الأول ، ولو كانت ذلك الزمن أكثر مدة النفاس ، فلو فرض وجاء الولد الثاني بعد أربعين يوماً من ولادة الأول ، يكون الدم النازل بعد ولادته دم علة وفساد لادم نفاس .

ولاحد لأقل النفاس فيتحقق بلحظة ، فإذا ولدت وانقطع دمها عقب الولادة ، أو ولدت بلا دم ، انقضت نفاسها ، ووجب عليها ما يجب على الطاهرات .

^(١) الشافعية — قالوا : لا يشترط في النفاس أن يظهر بعض خلق الولد ، بل لو وضعت علقة أو مضغة وأخبر القوايل بأنها أصل آدمي ، فالدم الخارج عقب ذلك نفاس .

^(٢) الشافعية — قالوا : إذا ولدت توأمين اعتبر نفاسها من الثاني . أما الدم الخارج بعد الأول فلا يعتبر دم نفاس ، وإنما هو دم حيض إذا صادف عادة حيضها ، فإن لم يصادف عادة حيضها فهو دم علة وفساد .

المالكية — قالوا : إذا ولدت توأمين ، فإن كان بين ولادتهما ستون يوماً — وهي أكثر مدة النفاس عندهم — كان لكل من الولدين نفاس مستقل ، وإن كان بينهما أقل من ذلك كان للولدين نفاس واحد ويعتبر ميلؤه من الأول .

أما أكثر مدة النفاس فهي أربعون يوما^(١) ، والتقاء من الدم المتخلل بين دماء النفاس ، كأن ترى يوما دما ويوما طهرا ، فيه تفصيل المذاهب^(٢) .

الاستحاضة

هي : سيلان الدم في غير وقت الحيض والنفاس من أدنى الرحم . فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض أو النفاس أو نقص عن أقله أو سال قبل سن الحيض — وهو تسع سنين — فهو استحاضة .

(١) الشافعية — قالوا : إن أكثر مدة النفاس ستون يوما ، وغالبه أربعون يوما المالكية — قالوا : إن أكثر مدة النفاس ستون يوما .

(٢) الحنفية — قالوا : إن التقاء المتخلل بين دماء النفاس يعتبر نفاسا ، وإن بلغت مدته خمسة عشر يوما فأكثر .

الشافعية — قالوا : التقاء المتخلل بين دماء النفاس ، إن كان خمسة عشر يوما فضاعدا ، فهو طهر وما قبله نفاس ، وما بعده حيض ، وإن نقص عن خمسة عشر يوما فالكل نفاس على الأرجح . فإن لم ينزل دم عقب الولادة أصلا ، ولم يأتها الدم مدة خمسة عشر يوما أصلا فالكل طهر ، وما يجيء بعد ذلك من الدم حيض ، ولا نفاس لها في هذه الحالة .

المالكية — قالوا : إن التقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان نصف شهر فهو طهر ، والدم النازل بعده حيض ، وإن كان أقل من ذلك فهو دم نفاس ، وتلفق أكثر مدة النفاس ، بأن تضم أيام الدم إلى بعضها وتلقى أيام الانقطاع حتى تبلغ أيام الدم ستين يوما ، فيتمى بذلك نفاسها ، ويجب عليها أن تفعل في أيام الانقطاع ما تفعله الطاهرات من صلاة وصيام ونحو ذلك .

الحنابلة — قالوا : التقاء المتخلل بين دماء النفاس طهر ، فيجب عليها في أيامه كل ما يجب على الطاهرات .

ولا تمتنع الاستحاضة شيئا مما يمنعه الحيض والنفس من قراءة القرآن ومس مصحف ودخول مسجد واعتكاف وطواف ووطء، وغير ذلك مما سبق تفصيله في مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر، فلا تتوقف مباشرة شيء من ذلك على الغسل، وإن توقف بمضيه على ١١ .

والمستحاضة من أصحاب الأعذار كالمبطلون ومن به سلس بول أو رطاف دائم أو جرح لا يرقأ دمه، وقد تقدم حكم ذلك في — مبحث المعذور — في نواقض الوضوء مفصلا في المذاهب .

وفي تقدير مئة حيض المستحاضة اختلاف في المذاهب (١)

(١) الشافعية—قالوا: إن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم بحيث عرفت القوى من الضعيف، فإن حيضها هو الدم القوى بشرط: أن لا ينقص عن أقل الحيض ولا يزيد على أكثره، والضعيف طهر بشرط: أن لا ينقص عن أقل الطهر، وأن يكون نزوله متابعا، فإن اختلف الشرط في الأمرين، يكون حيضها يوما وليلة، وباقي الشهر طهر، كما لو كانت مبتدأة لا تتميز بين قوى الدم وضعيفه: أما المعتادة فإن كانت مميزة فحيضها الدم القوى عملا بالتمييز لا بالعادة المخالفة، وإن لم تكن مميزة وتعلم عاداتها قدرا ووقتا، قرد إلى عاداتها في ذلك .

الحنابلة—قالوا: إن المستحاضة: (١) إما أن تكون معتادة (٢) أو مبتدأة، فالمعتادة تعمل بعاداتها ولو كانت مميزة، والمبتدأة إما أن تكون مميزة أولا، فإن كانت مميزة عملت بتمييزها إن صلح الأقوى أن يكون حيضا، بأن لم ينقص عن يوم وليلة ولم يزد على خمسة عشر يوما، وإن كانت غير مميزة قدر حيضها بيوم وليلة، وتفتسل بعد ذلك وتفعل ما يفعله الطاهرات، وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث، أما في الشهر الرابع فتنتقل إلى غالب الحيض، وهو ستة أيام أو سبعة باجتهادها وتحريها .

المالكية — قالوا إن المستحاضة إن عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض، بأن ميزته بریح أولون أو ثخن أو تالم فهو حيض، بشرط أن يتقدمه أقل الطهر وهو =

خمسة عشر يوما ، فإن لم تميز، أو ميزت قبل تمام أقل الطهر، فهي مستحاضة أى باقية على أنها طاهرة ، ولو مكثت على ذلك طول حياتها ، وتعدّ عتة المراتبة بسنة بيضاء، ولا تزيد الميزة ثلاثة أيام على عاداتها استظهارا، بل تقتصر على عاداتها ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض ، فإن استمر استظهرت .

الحنفية — قالوا: المستحاضة : إما أن تكون مبتدأة—وهى التى كانت فى أول حيضها أو نفاسها—ثم استمر بها الدم، وإما أن تكون معتادة وهى التى سبق منها دم وطهر صحيحان، وإما أن تكون متحيرة، وهى المعتادة التى استمر بها الدم ونسيت عاداتها . فأما المبتدأة فإنه إذا استمر بها الدم ، فيقدر حيضها بعشرة أيام ، وطهرها بعشرين يوما فى كل شهر ، ويقدر نفاسها بأربعين يوما ، وطهرها منه بعشرين يوما ؛ ثم يقدر حيضها بعد ذلك بعشرة أيام وهكذا .

وأما المعتادة التى لم تنس عاداتها ، فإنها تردّ إلى عاداتها فى الطهر والحيض ، إلا إذ كانت عادة طهرها ستة أشهر، فإنها تردّ إليها مع إنقاص ساعة منها بالنسبة لانقضاء العدة ، وأما بالنسبة لغير العدة ، فتردّ إلى عاداتها كما هى .

وأما المتحيرة ، فلها أحكام تؤخذ من غير هذا الكتاب .